الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية

دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية



سليم قسوم

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

المقدّمة:

لقد شكّل الأمن على مرّ التاريخ الهاجس الأكبر لرجال الدولة وصنّاع السّياسة، الذين اعتبروا "ضمان ظروف البقاء والاستمرار" أعلى أولويات السّياسة الخارجية والداخلية على حدّ سواء. كما يمثل الأمن "مشكلة من نوع خاص " بالنسبة للدارسين والأكاديميين؛ فمع كونه عصيا على الصياغة الدقيقة وخلافي بالأساس، إلا أنه يبقى مفهوما بالغ الدلالة. ويعد الانتشار الواسع لمفاهيم متباينة حول الأمن غداة الحرب الباردة تأكيدا لرأي "روني ليبشتز" *Ronnie D. Lipschutz* بوجود "ليس فقط صراع حول الأمن بين الأمم بل أيضا صراع حول الأمن بين المفاهيم."

فخلال حقبة الحرب الباردة، عكف أنصار المنظار العقلاني و الواقعيون بدرجة أخص – الذين سيطروا على مجمل عملية التنظير في العلاقات الدولية – على تعريف الدّراسات الأمنية تعريفا ضيقا من منطلق قضايا الأمن العسكري ومحورية أمن الدولة. فاعْتُبِر مفهوم "الأمن الوطني" من لدن غالبية الجماعة العلمية التصور الأمثل للأمن لتقديمه إجابات تتكيف مع التهديدات الأمنية في عالم ثنائي القطب .

غير أنّ فترة أواخر الثمانينيات من القرن الماضي شهدت نقلة نظرية وتغيرا هاما في طريقة تصور ودراسة الأمن وحتى ممارسته، ما حدى ب"ستيفن والت" *Stephen M. Walt* إلى وسم هذه المرحلة بمرحلة "النهضة للدّراسات الأمنية" في إشارة إلى ما تمثله من تطور في ميدان العلاقات الدولية. فخلال هذه الفترة، عرف حقل الدّراسات الأمنية سجالا فكريا وسياسيا قويا تمركز حول إشكالية توسيع وتعميق الدراسات الأمنية. ومع أن البحاثة العقلانيين قد سيطروا على ميدان الدراسة في الماضي، إلا أنّ انفتاح الأجندات الاقتصادية والبيئية والمجتمعية الجديدة قد انطوى على تحدٍّ لهذه السيطرة؛ فقد وسّعت البنية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة أجندة الدراسات الأمنية لتتجاوز ما كان من شأن التقليديين أن يسموه "السّياسة العليا" لتشمل حتى قضايا ما يسمى بالسّياسة الدنيا للبيئة والاقتصاد.

من هذا المنطلق، مثّلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول فارقة في عملية التنظير في الدّراسات الأمنية، على اعتبار أن المقاربات النظرية المفسرة للأمن في فترة الحرب الباردة وما قبلها مختلفة من نواح مهمة عن

المقاربات والنسخ النظرية الساعية لبناء تصور جديد لواقع الأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة. وعليه فقد شهدت البيئة الأمنية في هذه الفترة بروز منظومة مفاهيمية مغايرة للتي كانت سائدة من قبل، وهو ما جاء انعكاسا لتنامي النزعة ما بعد الوضعية في نظرية العلاقات الدّولية – وفي العلوم الاجتماعية بشكل عام – عبر ما عُرف بـ"الاتجاه التأملي" *Reflexif Trend* أين عَرَفت مؤسّسة التنظير أكبر عملية هدم معرفي للمنطلقات الابستيمولوجية والأنطولوجية للتيار العقلاني.

ففي هذا السّياق، انخرط كل من العقلانيين والتأمّليين في محاولةٍ لـ"تنقيح" وإعادة صياغة مفهوم الأمن ليتماشى مع كل من "التّحول الاستراتيجي" الذي مثّلته نهاية الثنائية القطبية و"النّقلة الابستيمولوجية" الجديدة ممثلة في النّزعة ما بعد الوضعية.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية الدّراسة حول تأثير التحوّل الابستيمولوجي الذي شهدته النظرية الاجتماعية بشكل عام ونظرية العلاقات الدّولية بدرجة أخص على عملية تنقيح مفهوم الأمن و على التّحول المفاهيمي والنّظري في الدّراسات الأمنية. وبالتالي فهي تحاول البحث في التطور الذي عرفه التفكير الأمني غداة الحرب الباردة عبر التركيز على الأطر والبناءات المعرفية للاتجاهات النّظرية الكبرى في العلاقات الدّولية وذلك بالإجابة على التّساؤل التالي:

" إلى أيِّ مدى أسهمت منظارات العلاقات الدّولية في التّطور الفكري الذي شهده مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة ؟"

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- كيف عُرِّف الأمن؟ وماهي موضوعاته؟
- ماهي المضامين النّظرية لمفهوم الأمن؟
- وعلى أيّ أساس شيّدت الاتجاهات النّظرية في العلاقات الدّولية تصوّراتها حول الأمن؟

الفرضيات:

نستند في محاولتنا لمعالجة الإشكالية المطروحة وكذا الإحاطة بمختلف جوانبها على الفرضيات التالية:

- خطوط التّمايز والاختلاف بين منظارات العلاقات الدّولية في تصوراتها حول الأمن محكومة بتباين منطلقاتها الفلسفية وتوجهاتها الابستيمولوجية والمنهجية؛
- تطور الفكر الأمني عبر عملية تنقيح وإعادة صياغة مفهوم الأمن هو وليد الحوار المنظاراتي في الدّراسات الأمنية بعد الحرب الباردة؛
- منظارات العلاقات الدّولية تبقى عاجزة "مُنفردةً" عن تقديم فهم كامل لما يعنيه مفهوم الأمن في ظل الطّبيعة المعقدة للسّياسة العالمية.

منهج الدّراسة:

تُوظّف هذه الدّراسة "التحليل النظري المقارن" *L'Analyse théorique comparative* الذي يُمكِّننا من فهم مختلف المفاهيم الأمنية بفحص وتحليل مسلّماتها النّظرية المركزية. فالنّماذج المعرفية النّظرية هي التي تصوغ وتُشكل المفاهيم الأمنية والتي تقود بدورها إلى إعداد سياسات أمنية دون غيرها. و عليه يمثل التحليل النظري للمفاهيم الأمنية مرحلةً مهمّة في طريق البحث عن الوضع الأمني الأفضل كإجراء عملي.

أما من الناحية التقنية، فهو يساعدنا على تقييم ومقارنة إسهامات مختلف الاتجاهات النظرية حول موضوع الأمن عبر تحليل مقارن لمقاربات الاتجاه العقلاني من جهة والمقاربات البديلة في السّياسة العالمية من جهة أخرى، وفق طريقة مقارنة إبستيمولوجية، أنطولوجية ومنهجية. ويعدّ التحليل النظري المقارن وفق هذه الطريقة وجها بسيطاً من الإطار التقييمي المقارن لنظريات العلاقات الدّولية (المعروف بالمماثلة الهندسية*L'analogie architecturale*) الذي وضعه "دان أُميارا" *Dan O'meara* في مقاله المعنون بـ: *"sortir d'un long sommeil : comment évaluer et comparer les théories en relations internationales "* والذي يتكون من أربعة نقاط:

- المشروع الفكري: موضوع التّحليل، برنامج البحث، الإطار المفاهيمي، الأطروحات المركزية؛
- سياق نمو وتطور المقاربة: الظرف التاريخي، السّياق الفكري (الأصول و الحوارات)؛
- التكامل النظري الدّاخلي: الانسجام الأنطولوجي، الانسجام الابستيمولوجي، المعيارية؛
- دمج العناصر: تعاضد النظرية ***synergie théorique***.

تفصيل الدِّراسة:

لقد تمّت معالجة إشكالية هذا الموضوع بتقسيم الدّراسة إلى ثلاثة فصول، تتصدرها مقدّمة كمدخل عام لإيضاح الإطار النظري والمنهجي الخاص بالإشكالية قيد الدّراسة، مع مختلف المضامين والأبعاد الأساسية المتعلقة بها؛ في حين حاولنا في الفصل الأول الوقوف على ماهية حقل الدّراسات الأمنية بالرجوع إلى أصوله المعرفية و المفهمية، عبر البحث في إيتيمولوجيا الأمن وكذا السّياقات التاريخية والنظرية لتطور الحقل. مع إبراز أهم القضايا والمسائل المشكّلة لبرنامج بحثه الخاص. ولكون هذه الدّراسة عملاً نظرياً بحتاً، فقد تمّ بشكل عام إيضاح الأطر العامة للنظرية في العلاقات الدّولية بالإضافة إلى فحص أهم المستجدات الحاصلة في هذا الفرع من فروع المعرفة والمتمثلة أساسا في المحاورة الثالثة من سلسلة المحاورات المعرّفة للحقل؛

أما الفصل الثاني، فقد خصصناه لبحث الأطر النظرية والمعرفية للمنظار العقلاني وبالأساس المقاربات الواقعية والليبرالية التي هيمنت على مجمل عملية التنظير في السّابق كخطوة أولى – هي في اعتقادنا ضرورة منهجية – لفحص إسهاماته في الدّراسات الأمنية وحول مفهوم الأمن بشكل أخص في المرحلة الثانية. وعليه فقد عكفنا في هذا الفصل على دراسة أهم المفاهيم الأمنية التي انطوى عليها كل من المنظار الواقعي والليبرالي كمفاهيم الأمن الوطني، الأمن الموسَّع، نظرية السّلام الديمقراطي، دور المؤسسات الدّولية في تعزيز الأمن. محاولين بذلك إبراز أهم المحاولات السّاعية لتنقيح وإعادة صياغة مفهوم الأمن ضمن التيار العقلاني لفترة ما بعد الحرب الباردة.

ويأتي الفصل الثالث لدراسة الاستبصارات النظرية الجديدة حول مفهوم الأمن المنبثقة عن توليفة من المقاربات البديلة في السّياسة العالمية؛ بداية بمدرسة كوبنهاجن التي وضعت إطارا جديدا للتحليل الأمني يرتكز

في تعامله مع الظاهرة الأمنية الإحاطة بجميع مكوناتها. ثم فحص أهم إسهامات المقاربات البنائية *Constructivist approaches* والتي على اختلافها، اهتمت بإدراج العوامل الاجتماعية والمعيارية كمتغيري الهوية والإدراك في التحليل الأمني واعتبارها الأمن بناءً اجتماعيًا. النّظرية النقدية *Critical Theory* التي أسّست لما أصبح يعرف بـ "دراسات الأمن النقدي" *Critical security studies* والتي تتخذ من أعمال "مدرسة فرانكفورت" *Frankfurt school* و"غرامشي" *Gramci* إطارا لها، تجلّت إعادة تفكيرها في الأمن إلى اعتباره مرادفا لـ "الإنعتاق" *Emancipation* ما يعني حسب "كين بوث"*Ken Booth* تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها. أما الفكر الأمني ما بعد الحداثي *Postmodern* فقد جاء مرتبطا بالتفكير حول السّيادة والهوية، ساعيا إلى خلق علاقة بينية واسعة بين مفاهيم الأمن ،السّيادة والهوية داخل الخطاب الأمني للمقاربات التقليدية في العلاقات الدّولية. ويُختتم هذا الفصل بعدم إغفال التّصورات النسوية *Feminist perspectives* الباحثة عن خطاب جديد تمثله المرأة في العلاقات الدولية مما يسمح بوجود عالم أكثر سلما وأمنا.

وأخيرا تخرج هذه الدّراسة بجملة من الملاحظات حول عملية التنظير في الدّراسات الأمنية و الحاجة إلى تعريف شامل للأمن يتماشى وكل من التّحولين الاستراتيجي والابستيمولوجي الذي شهدته فترة ما بعد الحرب الباردة، مع طرح إمكانية بناء تصور "كلاّني"*Holism* للأمن في العلاقات الدّولية من عدمه.

أهداف الدِّراسة:

لقد عرف مفهوم الأمن تحوُّلات عميقة منذ نهاية الحرب الباردة من حيث توسيع أبعاده واعتماد وحدات مرجعية غير الدّولة لموضوعه. من هذا المنطلق، تحاول هذه الدّراسة تحليل هذه النقلة النظرية بفحص ومقارنة المضامين النظرية لمختلف المفاهيم الأمنية. كما لا يراد منها إيجاد تعريف محدد للأمن بقدر ماهي محاولة للتوصل إلى بناء تصوّر فكري متكامل أو إطار معرفي منسجم لما تعنيه كلمة الأمن في السّياسة العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة. و بالتالي فهذه الدّراسة لا تعدو كونها عملاً نظرياً بحتاً يشكل مقدمة أساسية لفهم وإدراك واقع الأمن والسّياسات المتعلقة به في راهن العلاقات الدّولية.

وهناك العديد من الملاحظات التي يجب التنويه بها لتعلّقها بمضمون الدّراسة وأبعادها:

- تتموقع هذه الدّراسة بين مجالين أساسيين للبحث في العلاقات الدّولية هما: الدّراسات الأمنية من جهة ونظرية العلاقات الدّولية من جهة أخرى؛ فكون الحدود الفكرية للدّراسات الأمنية مائعة يقود بالضرورة إلى عدم اتضاح خطوط التّمايز بينها وبين ميدان العلاقات الدّولية مما يجعل من عملية التنظير في الدّراسات الأمنية تتميز في كثير من الأحيان بنوع من التنميط والتطابق مع اتجاهات التّنظير في السّياسة الدّولية. هذا الأمر الذي قاد العديد من المهتمين بالحقل وعلى رأسهم الأستاذ "إدوارد كولودزيدج" *Edward A. Kolodziej* في دراسته المعنونة بـ "الأمن والعلاقات الدّولية" *Security and International Relations* لعام *2005* إلى تقديم الدّراسات الأمنية على أنها فرع من فروع نظرية العلاقات الدّولية.
- لا تتعامل هذه الدّراسة مع فترة زمنية محدّدة بدقة، على اعتبار أن حالة الحقل النظرية هي وليدة تراكم معرفي لفترات زمنية مختلفة. إلا أنها تركز بدرجة أخص على فترة ما بعد الحرب الباردة التي عرفت اتجاهات جديدة للتنظير في الدّراسات الأمنية ما جعل الحقل يلج إلى نوع من الحوار الأمني المنظاراتي حول مفهوم الأمن –الذي يشكل أحد الأسئلة المفتاحية من سلسلة الأسئلة المكوّنة لصلب الحقل المعرفي– بين كل من مقاربات النزعة الوضعية من جهة و المقاربات البديلة المرتكزة على أشكال عديدة من الاتجاه النقدي من جهة أخرى.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد جاء اهتمامنا بهذا الموضوع موصولا بمجموعة من الأسباب أهمها:

- ميول الباحث المعرفي بميدان الدّراسات الأمنية الذي يعدُّ واحدا من أكثر مجالات دراسة العلاقات الدولية زخما في الوقت الراهن، بما يميزه من نقاشات وحوارات تُعنى بإيضاح مفهوم الأمن وتطبيقاته العملية في السّياسة العالمية؛
- حاجة المكتبة العربية لمزيد من الدّراسات التي تُعنى بمسائل الأمن النظرية وبالدّراسات الأمنية بشكل عام. فقليلة هي – حسب اطلاعنا – الكتابات العربية التي حاولت رصد التطورات النظرية الحاصلة – على أهميتها – في ميدان السّياسة الدّولية والدّراسات الأمنية على حد سواء، ما يجعل هذه المواضيع بحاجة إلى مزيد من الإهتمام من قبل المؤسسة الأكاديمية العربية.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ هذه التجربة البحثية كغيرها من الدّراسات قد واجهتها عدّة صعوبات لعلّ أبرزها:

- عدم وجود تصنيف دقيق للأدبيات النظرية التي عالجت موضوع الأمن بسبب الكم النظري الهائل من الطروحات الأمنية – مما يجعل من الإحاطة بمختلف مفاهيم الأمن غاية يصعب إدراكها – من جهة، وتقاسم العديد من المنظرين لمجموعة من الوضعيات الأنطولوجية والإبستيمولوجية المختلفة داخل النظرية الواحدة (كأنصار النظرية البنائية مثلا)؛
- عدم وجود مرجعية دقيقة لترجمة بعض المصطلحات الأكاديمية ترجمة دقيقة مثل(Securitization, Intersubjectivity) ما يجعلنا في الكثير من الأحيان نتبنى ترجمات بعض الكتابات التي نرى أنها الأقرب إلى مدلولات الكلمة.

و أخيرا، نرجو أن تكون هذه الدّراسة قد وُفقت في إلقائها الضوء على جانب مهم من القضايا التي تثير اهتمام المختصين في دراسة العلاقات الدّولية على أمل أن تكون فاتحة لأبحاث أخرى في المستقبل إنشاء الله.

الفصل الأول:

الدِّراسات الأمنية:

السّياق التاريخي و المفهوماتي

تمهيد:

تعتبر الدراسات الأمنية واحدة من بين الحقول المعرفية الأكثر زخما في الوقت الراهن نظرا لما تمثله الظاهرة الأمنية من أهمية بالنسبة لكل من الأفراد والشعوب والدول على حد سواء. لذا وجب على المهتمين بهذا المجال من البحث من الأكاديميين والسياسيين الرجوع إلى أصول الحقل وبداياته المعرفية، وذلك عبر دراسة مختلف السياقات التاريخية والمفهوماتية التي تطور ضمنها بغرض تكوين صورة متكاملة عن حالة الحقل وأهم النقاشات التي هيمنت على أجندته في الماضي.

من هذا المنطلق، يأتي هذا الفصل ليكون مقدمة لا غنى عنها؛ إذ يركز على دراسة ماهية حقل الدراسات الأمنية، وبالتالي إلقاء الضوء على مسائل من قبيل المعنى الايتيمولوجي و الجينيالوجي لمفهوم الأمن واستخدامته في الماضي سواء على المستوى التحليلي أو كممارسة في الواقع الدولي ، مرورا بمختلف الفترات الزمنية التي شهدت تطور هذا الحقل. كما سيتم التطرق إلى أهم المسائل التي شكلت برنامج البحث في الدراسات الأمنية خصوصا قبل الحرب الباردة أين هيمنت القضايا المتعلقة بالحرب والسلاح والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي على مجمل عملية التنظير. هذا بالإضافة إلى فحص أهم المستجدات الحاصلة في نظرية العلاقات الدولية وخصوصا المتعلقة بالمحاورة الثالثة من سلسلة المحاورات المعرفة للحقل بغية فهم وإدراك الإطار النظري والفلسفي العام الذي تشكلت ضمنه مختلف المفاهيم الأمنية التي انبثقت عن توليفة واسعة من النظريات التي أسهمت في النقاش حول تنقيح وإعادة صياغة مفهوم الأمن غداة الحرب الباردة.

المبحث الأول:

نحو تعريف للدّراسات الأمنية

- المطلب الأول: إيتيمولوجيا الأمن واستخداماته.
- المطلب الثاني: السِّياق التاريخي لتطور الدِّراسات الأمنية.
- المطلب الثالث: برنامج البحث في الدِّراسات الأمنية.

المطلب الأول: إيتيمولوجيا الأمن واستخداماته

إن الأمن ليس من المفاهيم السهل تعريفها، فهو يمثل "مشكلة من نوع خاص" على اعتبار أن محتواه المعرفي مثقل بالقيم والمدلولات والأحاسيس. بيد أنه يكاد يجمع البحاثة في الدراسات الأمنية ونظرية العلاقات الدولية على أنه "مفهوم غامض ومعقد". فهو:

> **"ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة. و أنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع".** [1]

وعليه فقد أثيرت مسألة معنى المصطلح من جديد في محاولة توسيع وتعميق مأمورية الدراسات الأمنية. فبالنسبة للبعض؛ تحليل معنى الأمن يعود إلى تعريفه [*Définir*]؛ أي إعطاؤه معنا بيانيا مكثفا. أما آخرون كأمثال "أول وايفر" *Olé Weaver* فقد ركزوا أولا على ضرورة وضع تصور له [*Conceptualiser*]؛ أي منحه مضمونا محددا وواسعا وأكثر تعقيدا وقابلا للاتصال عن طريق اللغة.[2]

أما بالنسبة لـ"ميكائيل ديلان" *Michael Dillon*،فقد اقترح البحث في إيتيمولوجيا وجينيالوجيا المصطلح؛ فالأولى تعنى بالنظر في نظام الخطاب ومصطلحاته الأساسية، بالتركيز على معناها الحقيقي. أما الثانية فتتساءل حول دخول الأمن في الخطاب. و عليه فهو ينظر إلى الأمن كتعبير مزدوج المعنى؛

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)،" **المجلة العربية للعلوم السياسية** 19 (صيف 2008):ص.9.

[2] بالنسبة إلى *Ole Waever* ،إذا ما نظرنا إلى عمله ككل، نجد أنه تناول المسألة بطريقتين مختلفتين: ففي بداية أعماله ما أشغله هو صياغة مفهوم جديد للأمن لتحليل الانشغالات الأمنية المعاصرة. ومن هنا كان مفهومه عن الأمن المجتمعي *La sécurité sociétale* .أما في أعماله اللاحقة فقد تميز بنهج يركز على الموضوع المرجعي *L'objet référent*،واقترح أن ننظر إلى الأمن في حد ذاته وفهمه على أنه 'مصطلح ذاتي المرجعية' *Auto-référentiel* ووضع تصور آمن للأمن '*Conceptualisation sécurisante de la sécurité*'.لذلك أدرج بعدا لغويا في تحليله. أنظر:

Ayse Ceyhan, "Analyser la sécurité :Dillon, Waever,Williams et les autres,"**Cultures et Conflits** 31-32 (Automne-Hiver 1998) Available at : http://www.conflits.org/index541.html.

"فهو ليس مجرد وسيلة للتحرر من الخطر، ولكن أيضا وسيلة للحد منه. على اعتباره ناجما عن الخوف، فالأمن يتطلب مكافحة مضادة للسيطرة وكبح وتحييد هذا الخوف. و عليه فهو يبحث على نحو ما وضع ما يهددنا في خطر"[1]

لقد تساءل "نيتشه"*F. Nietzsche* قديما عما إذا كانت حاجتنا للأمن هي ذاتها حاجتنا للعائلة. فإرادة اكتشاف كل شيء غريب ونادر وجدلي نابع عن "غريزة الخوف"*Instinct Of Fear* التي تحملنا على أن نعرف.[2] هذا المعنى عكسه علماء النفس المعاصرون عندما أبدوا أن حاجة الإنسان للأمن هي التي تدفعه إلى استكشاف البيئة المحيطة به.

إن المعنى المزدوج للأمن (الأمن يتضمن مرة الأمن ومرة اللا أمن) موجود منذ القدم. فقد أعرب عنه في الأصول اليونانية بمصطلح"*Asphaleia*" الدال على الأمن واليقين والسلامة. والذي اشتق من"*Sphallo*" الأمر الذي يعني التعثر والسقوط وارتكاب الأخطاء.[3]

كما في أصوله اللاتينية، اشتق مصطلح الأمن من "*Securitas*" المتكونة من'*sine*'[بمعنى غير أو*sans* بالفرنسية]وفكرة '*cura*'[السلامة/*soin*]؛أي غياب السلامة والأمن على عكس ما جرى تداوله فيما بعد.[4]

كما أن كلمة "آمن"[*Secure*]تعني'*Careless*'[*se+cura*] أو الحرية من القلق و الاضطراب. هذا المعنى القديم للكلمة مشتق من الأصل ذاته ومتداخل في معناه مع الإنجليزي"*sure*" و الفرنسي "*sure*".فقد أشار"*Larousse Moderne Dictionary*" إلى أن الاستخدام الفرنسي لا يدمج الأمن"*sécurité*" كإحساس[*feeling*]بعدم الخوف[الشعور الذاتي/*sentiment subjectif*]و"*surté*"كحالة[*state*]

1 Ibid.
2 Bill Mcsweeney, **Security, Identity and Interests : A sociology of international relations** (United Kingdom : Combridge University press, 2004), p.17
3 Ayse Ceyhan, Op.cit.
4 Thierry Balzacq,''Qu'est ce que la sécurité nationale ?,'' **La revue international et stratégique** 52 (Hiver 2003-2004) : p.35.

اللاخوف [الحقيقة الموضوعية/*la réalité objective*].[1] وقد أشار "فافر دي فوجلاس" *Favre de Vaugelas* إلى هذا الانفصال العلمي بقوله:

> **"الأمن هو شيء مختلف عن اليقين والضمان والثقة. لكن يبدوا لي أنه يقترب أكثر من الثقة، ويمكن أن يقال أن الأمن هو ثقة يقينية أو مضمونة أو هو الثقة التي نعتقد أنها كذلك".**[2]

أما"*Oxford English Dictionary*"فهو يمنح للكلمة نوعين من المعاني؛ يركز الأول على الشروط التي تجعلنا في أمان، في حين ينصب الثاني على الوسائل.

إن الأمن يرتبط بالعديد من الموضوعات مثل الحقيقة واليقين وعدم القلق[...]وفي الوقت ذاته يرتبط بانعدام الأمن. ففي تحليله لإيتيمولوجيا وجينيالوجيا المصطلح يحاول "ديلان"*Dillon* إظهار أنْ :

> **"لا أساس مستقر للأمن .ولكن يُكشف عن جوهره في بحثنا عن الاستقرار واليقين والحقيقة. في الأساس ما يسبب اللاأمن ليس فكرة الموت أو شكل خاص من الحياة ولكن لا أمن الوجود في حد ذاته"**[3]

إن معاينة أمثلة القرن الثامن عشر في استخدام لفظة الأمن تشير إلى انتشار معنى جديد؛ فتمكين الشخص من وضعية الرفاهة فضلا عن حمايته من التهديدات والمخاطر تبرز أثر الرأسمالية على التغير الاجتماعي و الاقتصادي. فقد أصبح المفهوم متصلا بالرفاهة والأرض والمال كما ارتبط بالحرية. فـ "مونتسكيو"*Montesquieu* فهم الأمن في علاقته بالحرية السياسية، في حين أشار "أدام سميث" *Adam Smith* إلى الحرية وأمن الأفراد؛ الحرية من الهجوم العنيف المتوقع على الفرد أو على رفاهته.

---

1. Bill Mcsweeney, Op.cit., pp.16-17.
2. Thierry Balzacq, Op.cit., p.36.
3. Ayse Ceyhan, Op.cit.

"فالسيد [بمعنى الدولة]كما الفرد يتقاسم هذه الحرية. ولكن ما يجب على الدولة أن تفعله لضمان بعضٍ من حرية أفرادها ليس 'أمنًا' بل 'دفاعًا'؛ فالواجب الأول على السيد هو حماية المجتمع من العنف والغزو الخارجي"[1]

على المستوى السياسي يمكن التمييز بين قطيعتين مهمتين:

الأولى امتدت من القرن السابع عشر إلى بداية القرن الثامن عشر، أين جعلت فكرة الأمن كهدف جماعي للأفراد والجماعات والدول يتحقق من خلال نسج روابط بين هذه الفئات الثلاث. فبالنسبة لـ"فريديريك ليبنز*Friedrich Leibnitz*" ما الدولة إلا مجتمع كبير هدفه المشترك هو الأمن.[2]

في هذا التقليد، ليست الدولة المرجعية ولا الموضوع الأسمى للأمن. لقد تم النظر إليها على أنها وحدة تبحث تحقيق الأمن المشترك لحماية القيم الإنسانية. وعليه فهي وسيلة لحفظ هذه القيم وليست موضوعها ولا أساسا لمعناها.[3]

في حين سجلت الثورة الفرنسية القطيعة الثانية بِتَصْيِيرِهَا الأمن مجالا خاصا للدولة، يُحَقَّقُ بقوة الوسائل العسكرية و/أو الدبلوماسية. وبهذا ساد أن الدولة هي الفاعل الرئيس المكلف بحماية المجتمع من العنف والغزو الخارجي. كما جُعلت حرية الأشخاص خاضعة لأمن الدولة، وبه يكون الأفراد في أمان فقط إذا كانت الدولة كذلك.[4]

إذًا، فالأمن هو قيمة إنسانية يُدمج مع قيم الحرية والنظام والتضامن. وبهذه الدلالية المعقدة فهمت الدولة على أنها فاعل أو أداة لحماية القيم الخالصة للطبيعة الإنسانية. لكن المعنى الحديث والجماعي للأمن كـ"صفة" للدولة يُضمن بالوسائل العسكرية والدبلوماسية جاء كنتيجة الاستدلال حول طبيعة العقد الاجتماعي الذي ماثل الدولة بالأفراد؛ فنظرية العقد الاجتماعي فُهمت من لدن"روسو"*Rousseau* كما من قبل "لوك"Locke و"مونتسكيو"*Montesquieu* كنتاج لشغف الأفراد بالأمن والحرية:

---

1. Bill Mcsweeney, Op.cit., pp.17-18.
2. Ibid., p.18.
3. Thierry Balzacq, Op.cit., p.36.
4. Ibid., pp.36-37.

"هذا هو المشكل الأساسي الذي جاءت مؤسسة الدولة لتحله".[1]

هذا، وقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية مادة "الأمن" فعدته مرادفا للطمأنينة أو نقيضا للخوف أو مساو لانتفاء الخطر. ويتعلق استخدامها عادة بالتحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف.

" فأن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى. بالطبع لا أحد آمن بالكامل، ولا يمكنه أن يكون كذلك[...] و لكن الأكيد هو[أن] الحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا لنتمكن من العيش بشكل محترم."[2]

ويشير مدلول كلمة أمن على أن مصدرها مشتق من :آمَنَ، يَأْمَنُ ،أَمْنًا وأمانًا وأَمَنَةً، اطمأن ولم يخف فهو آمِنْ. وأَمِنَ البلد إذا اطمأن فيه أهله، وأَمِنَ الشَّرَ إذا سَلِمَ منه. واِئْتَمَنَ فلانا على الشيء جعله آمِنًا عليه، واسْتَأْمَنَ إليه استجاره وطلب حمايته، والأمانة ضد الخيانة.[3]

فإذا عدنا إلى النص القرآني وجدنا مادة[أَمْنْ]ترد في صيغ شتى، مرات عدة بنسبة توارد وتواتر مرتفعة نسبيا. والسبب في ذلك أنها المادة التي اشتق منها "الإيمان"

"فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالغير و بالله. ومنه جاء الإيمان وهو التصديق والوثوق وما ينجر عنهما من راحة النفس."[4]

---

1 Bill Mcsweeney, Op.cit., pp.18-19.

2 مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، مادة (الأمن)،ترجمة: مركز الخليج للأبحاث(دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008) ، ص.78.

3 العايب أحسن، "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945- 2006 "(رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جانفي 2008)،ص.13.

4 الطيب البكوش، "الترابط بين الأمن الانساني وحقوق الانسان،" **المجلة العربية لحقوق الإنسان** 10(جوان 2003):ص ص.164-165.

فإذا استثنينا مفاهيم الإيمان والأمانة وهي الطاغية في النص القرآني، فإن كلمة الأمن وحدها وردت خمس مرات بهذه الصيغة وسبع مرات بصيغة "آمنين". وقد ورد الأمن في مقابل الخوف في ثلاث مواضع:

- "وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به[...]"[النساء/83].
- "وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا"[النور/55].
- "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"[قريش/4].

المطلب الثاني: السّياق التاريخي لتطور الدراسات الأمنية.

إن دراسة الأمن كانت – على الأرجح– من أكثر الميادين الفرعية حركية في العلاقات الدولية منذ عام 1945.و إن كان الدارسين يتفقون على أن دراسات الأمن تجد أصولها في حقل "الدراسات الاستراتيجية" الذي ولد بعد الحرب العالمية الثانية،[1] والذي عرفه "باري بوزان"*Barry Buzan* على أنه:

"يركز على استخدام أو التهديد باستخدام العنف أو وسائل العنف من طرف وحدات سياسية في إطار الدفاع عن مصالحها ضد وحدات سياسية أخرى."[2]

فإن الإتفاق حول تصنيف موحد لتاريخ الدراسات الأمنية كان أقل إجماعا.

1/ تصنيف: Alex Macleod ,Anne-Marie d'Aoust et David Grondin

لقد صنف "ألكس ماكليود" *Alex Macleod* وزملاؤه تاريخ الدراسات الأمنية إلى خمس مراحل مختلفة، عكست حساسية الحقل المفرطة من تطور الظروف الدولية ؛

الأولى بدأت من الأربعينيات إلى منتصف الخمسينيات، وهي المرحلة التي تطور في خضمها تصور خاص للأمن داخل الولايات المتحدة الأمريكية هو مفهوم "لأمن الوطني"*National Security* أين مثلت

---

1 في الحقيقة، التفكير المعاصر حول الاستراتيجية بدأ قبل ذلك مع كتابات الجنرال البروسي *Carl Von Clausewitz (1780- 1831)*. والذي عُرف بتعريفه الشهير للحرب على أنها 'الاستمرار البسيط للسياسة بوسائل أخرى'. كما يجب إضافة اسم الأميرال الأمريكي *Alfred Thayer Mahan* كمرجعية في الاستراتيجية البحرية. في فترة ما بين الحربين قام العديد من الكتاب برسم الفكر الاستراتيجي بإسهاماتهم، على غرار البريطاني *Basil Liddell Hart* والجنرال *J.F.C.Fuller* والجنرال الايطالي *Giulio Drounet* والجنرال الفرنسي *Charles De Gaulle*. لقد كانت دراسة وتعليم الاستراتيجية مسألة عسكرية قبل كل شيء، بينما فُوِّضَ الحقل الجديد للدراسات الاستراتيجية بعد الحرب للمدنيين. وحتى إذا كانت مسائل الاستراتيجية والحرب هي التي صبغت موضوع التفكير لدى الكتاب المدنيين في أوائل الأربعينيات داخل الولايات المتحدة خصوصا مع نشر *Quincy Wright* لكتابه الموسوم بـ*'A study of war'* العام *1942* وكتاب *'Makes of Modern Strategy :Military Thought from Machiavelli to Hitler* المحرر من طرف *Edward Mead Earle* عام *1943*،فإننا لا نستطيع التحدث عن وجود فعلي لحقل الدراسات الاستراتيجية وعليه الدراسات الأمنية قبل نهاية الأربعينيات.

2 Alex Macleod, Anne-Marie D'Aoust et David Grondin ,"les études de sécurité ,"In **Théories des Relations Internationales :contestations et résistances**, éd. Alex Macleod et Dan O'Meara (Québec: Athéna Editions,2007),p.352.

الدولة موضوعه المرجعي؛ بمعنى أن المؤسسات السياسية والإقليم والشعب قد صُيِّرَتْ كعناصر لها أولوية الحماية ضد أي تهديد خصوصا العسكري منه.

باعتباره الأمن الوطني كرمز غامض، فقد اقترح "أرنولد وولفرز"*Arnold Wolfers* حمايته عبر القوة وتبني خطابات تعتقد أنه يجب الاعتماد على القوة في سبيل ضمانه. في هذه الفترة حدد "ديفيد بولدوين"*David Baldwin* أربع مواضيع مهمة في دراسة الأمن آنذاك:

- أولاها: أن الأمن لم يكن الهدف الأساسي والدائم للدول ولكن قيمة من بين قيم أخرى؛
- ثانيا: الأمن الوطني هدف يحقق بالوسائل العسكرية وغير العسكرية؛
- ثالثا: بسبب المأزق الأمني غالبا ما رُكِّزَ الاهتمام على ميدان السياسة العسكرية ؛
- وأخيرا: لفت الانتباه إلى العلاقات بين الأمن الوطني والمسائل الداخلية.

مع تزايد حدة الحرب الباردة ونهاية التفرد الأمريكي في ميدان الأسلحة النووية سنة 1949،دخلت الدراسات الاستراتيجية في مرحلتها الثانية والتي اتجهت – ربما حصرا – للتفكير بالحرب النووية والتركيز كليًّا على المواضيع التي تخصها كالردع ومراقبة التسلح والسباق نحو التسلح والأحلاف والتكنولوجيا العسكرية وسياسة الأمن الوطني بالمعنى الضيق؛ إنها مرحلة "العصر الذهبي للدراسات الاستراتيجية"*Golden Age of Strategic Studies* كما وسمها العديد من الكتاب مثل: "قراي" *Gray* ،"والت" *Walt*، "فريدمان" *Freedman*، "بولدوين"*Baldwin* .

و حتى إذا كان مجتمع كبير من الباحثين في هذا الميدان أكاديميين وجامعيين، فإن أبحاثهم على الأغلب أخذت شكل عقود بحث حكومية لا تجرى داخل الجامعات فقط بل أيضا في "خَزَّانَاتْ الفِكر" *Think Tanks* مثل *RAND Corporation*.[1]

في منتصف الستينيات، بدأت المرحلة الثالثة في تاريخ الدراسات الأمنية المعاصرة. أين تراجعت الدراسات الاستراتيجية بسبب سيطرة الطبيعة المجردة والنظرية للأبحاث، وخصوصا تلك التحليلات المؤسَّسة

1 Ibid., p.353.

على نظرية اللعب والاهتمام البالغ بنوع الحرب الأقل احتمالية وتأخر الاهتمام بالحرب الأكثر احتمالية. كما تم إهمال سلسلة واسعة من المشاكل الاستراتيجية التي تمس الوجه الذي تتفاعل به الفضاءات السياسية والعسكرية مع بعضها البعض، لا في وقت الحرب والأزمة فقط بل وفي الأوقات العادية أيضا.[1]

في خضم المرحلة الرابعة والتي وسمها "ستيفن والت"*Stephen Walt* بمرحلة "النهضة للدراسات الأمنية" منذ بداية السبعينيات، كان سياق الدراسات الأمنية في طريق التطور نحو تأسيس ميدان فرعي حقيقي للعلاقات الدولية مدعوما بثلاث تطورات متزامنة لكنها مستقلة؛

أولا: حدثان ظرفيان أجّجا الاهتمام بمسائل الأمن والاستراتيجية؛ نهاية الحرب في فيتنام العام *1975* وبداية "الحرب الباردة الجديدة" غداة الغزو السوفيتي لأفغانستان عام *1979* من جهة، ووصول "مرغريت تاتشر" *Margaret Thatcher* إلى الحكم في بريطانيا سنة *1979* و"رونالد ريغن"*Ronald Reggan* في الولايات المتحدة الأمريكية في السنة التي تليها من جهة أخرى؛

ثانيا: التحول من الدراسات الاستراتيجية إلى دراسات الأمن الدولي في الجامعات وتأسيس مراكز دراسات أمنية ونشر المجلات الجامعية الخاصة بهذا الفرع وعلى رأسها *International Security* ؛

ثالثا: نشر"كينيث والتز"*Kenneth Waltz* كتابه الموسوم بـ *Theory of International Politics* عام *1979*.والذي ركز فيه على محاولة تجديد النظرية الواقعية تحت شكل الواقعية الجديدة، أين أكد على أن الأمن يشكل الاهتمام الأسمى والأساسي للدول وليس "تعظيم القوة" كما في الواقعية الكلاسيكية.

مع نهاية الحرب الباردة برز تيار معارض يبحث تحويل معنى الأمن المنبثق عن الابستيمولوجيا الوضعية إلى معان أخرى غير مادية عرف بالاتجاه النقدي وهو ما يمثل المرحلة الخامسة والحالية في تاريخ الدراسات الأمنية.[2]

Ibid. 1
Ibid ., p.354. 2

2/ تصنيف: Bill Mcsweeney

يعتمد "مكسويني"*Mcsweeney* في تصنيفه لتاريخ الدراسات الأمنية على فكرتين برأيه قد سايرتا مراحل تطور الحقل وهما الأمن الجماعي والأمن الوطني. كما يعتقد بإمكانية فهم هذا التاريخ بطريقة جيدة على أنه ذو طبيعة دورية للأفكار أكثر منه خطي أو تراكم تطوري للمعرفة[1].

و عليه فهو يقسم تاريخ الدراسات الأمنية إلى أربعة مراحل:

الأولى يمكن تسميتها بمرحلة "النظرية السياسية"*Political Theory* والتي امتدت من بداية انتظام العلاقات الدولية كحقل أكاديمي بعد الحرب العالمية الأولى إلى غاية عشرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد تميزت هذه الفترة بفكرة الأمن الجماعي التي صبغت إسهامات الدارسين لفهم الطبيعة الأمنية[2].

المرحلة الثانية بدأت في منتصف الخمسينيات، ويمكن وسمها بمرحلة "علم السياسة" *Political Science* وقد مثلت هذه الفترة العصر الذهبي؛ بمعنى أن موضوع البحث صُنِّف كحقل فرعي مستقل عن الانشغالات المعرفية الأخرى في ميدان العلاقات الدولية. في هذه المرحلة ساد مفهوم الأمن الوطني كميزة أساسية طبعت معظم الأبحاث. وقد شهدت هذه الفترة كمًّا أدبيا هائلا من أعمال الأكاديميين بالإضافة إلى قدر الأموال الموجهة للبحث في المسائل الأمنية.[3]

أوائل الثمانينيات يمكن اعتبارها بدايةً لمرحلة النقد الموجه لهذه المقاربة –الأمن الوطني– مصحوبة بالهجوم على المسلمات النظرية و الابستيمولوجية في حقل نظرية العلاقات الدولية. وعليه يمكن القول أنه منذ ذلك الحين انفتحت الدراسات الأمنية على المقاربات المتنافسة والمتعددة، مشكلة بذلك المرحلة الثالثة وهي مرحلة "الاقتصاد السياسي"*Political Economy* في إشارة إلى تطور نظريات الاعتماد المتبادل.

---

1 Bill Mcsweeney, Op.cit., p.28.

2 Ibid., p.29.

3 فكما أوضح Freedman Lawrence فالحكومات الغربية وجدت أنها تستطيع الاعتماد على المؤسسات الأكاديمية لأجل ابتكار استراتيجيات جديدة.

أما المرحلة الرابعة فقد بدأت مع نهاية الحرب الباردة التي بَشَّرت بقدوم عدد من الوضعيات النظرية ما بعد الوضعية الناقدة لأفكار مرحلة علم السياسة وما تلاها، وهو ما يعرف بالمحاورة الثالثة في نظرية العلاقات الدولية أين قوّضت الأسس الابستيمولوجية والفلسفية والأنطولوجية للنهج الوضعي.[1]

فتوليفة الأدبيات المكونة للنزعة ما بعد الوضعية (النظرية النقدية/النظرية النسوية/ما بعد الحداثة/النظرية البنائية/دراسات الأمن النقدي) على رغم الاختلافات الموجودة بينها وتعارضها حول بعض المسائل الابستيمولوجية المركزية، تبقى مشتركة في عدد من التصورات؛ فهي تنظر مثلا للنظام الدولي كبناء للفواعل وهدف المحلل هو تفكيك الأشكال والمفاهيم المكونة له. ولهذا يمكن وسم هذه المرحلة بفترة "علم الاجتماع" *Sociology Era*.[2]

3/ تصنيف: Stuart Croft

يرى "كروفت"*Croft* أن هناك ثلاث محطات يمكن تحديدها على اعتبار الدراسات الأمنية ميدان فرعي أمريكي مهيمن عليه بواسطة سلسلة من النقاشات ومتطور بطريقة خطية.

المرحلة الأولى، هي رؤية الدراسات الأمنية كتطور للدراسات الاستراتيجية أين عُرِّف الأمن بشكل ضيق بدلالة الدولة والطبيعة العسكرية للتهديدات. وعليه فقد تطورت هذه الدراسات على أن الأمن خلال الحرب الباردة كان "بسيطا". فقد كتب "تشارلز نورشي"*Charles Norchi* في *New York Times* قائلا:

"عندما كانت الحرب الباردة ساخنة بدت الحياة بسيطة".[3]

أما المرحلة الثانية، فقد بدأت بنهاية الحرب الباردة أين فسحت البساطة المجال للتعقيد. هذا التعقيد الواسع (الحرب في يوغوسلافيا السابقة/الجرائم الاثنية في رواندا/تطور وانتشار الأسلحة النووية في شمال آسيا/التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية...) رُبط بالنقاش حول توسيع وتعميق أجندة الدراسات الأمنية،

1. Bill Mcsweeney, Op.cit., pp.29-30.
2. Ibid ., pp.30-31.
3. Stuart Croft,"What future for security studies ? ,"In **Security Studies :An Introduction**, ed . Paul D.Williams (New York : Routledge,2008),p.501.

أين رأى الواقعيون ضرورة الحفاظ على المفهوم الضيق للأمن في حين برزت العديد من المرجعيات الأمنية مزاحمة للدولة كوحدة مرجعية (المجتمع/الانسانية/الفرد) وبروز مجموعة من القطاعات الأمنية (الاقتصادي/ السياسي/المجتمعي/البيئي)إضافة إلى العسكري.[1]

أما التطور الثالث أو الحالي في الدراسات الأمنية فبدأ مع الهجوم الإرهابي الذي طال الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر *2001* .هذا الحدث الذي رسم الوجه الجديد للعلاقات الدولية و الأمن الدولي. وقد عكس "كريس سيبل"*Chris Seiple* هذا الاتجاه الجديد بقوله:

> **"كما في بدايات الحرب الباردة، الخمس سنوات القادمة ،من المرجح أن تؤسس لأنماط من الارتباطات والانشغالات العالمية والعلاقات الدولية التي ستحدد الخمسين سنة المقبلة."[2]**

وعليه، فهذا الوجه الجديد يؤكد على باكورة من المسائل في الدراسات الأمنية (الإرهاب العالمي/الدين كعامل في الأمن العالمي...) والتي صنفت منذ التسعينيات كمسائل أمنية، إلا أنها لم تلق التأييد الكامل إلا بعد *2001*.

---

1 Ibid.

2 Ibid.,pp.501-502.

المطلب الثالث: برنامج البحث في الدراسات الأمنية

إن الدراسات الأمنية كحقل معرفي تحاول فحص الأصول العميقة لتشكل الظاهرة الأمنية. وعليه فهي تعنى بفهم المسائل النظرية العامة كأسباب الحرب والأحلاف. كما تشتمل على الأبحاث الموجهة للسياسة والمتعلقة بمشاكل السياسة العسكرية التي تواجه الدول خاصة.[1]

فقد شكل العنف الدولي والتهديدات الخارجية لأمن الدول خصوصا أسباب الحرب والوقاية منها ومسائل الاستراتيجية مركز اهتمام الحقل المعرفي، بينما لاقى موضوع آثار الحرب اهتماما أقل أو أدمج ضمن النوعين الآخرين.[2]

كما أن تحديد مدى ومجال الدراسات الأمنية بدقة شيء صعب المنال،[3] فقد أشار "ستيفن والت"*Stephen Walt* إلى أن حدود الحقل الفكرية مائعة،

> **"و بالنتيجة، فأي جهد لرسم وتحديد المجال الدقيق للدراسات الأمنية هو شيء تعسفي. ومع ذلك، يبقى الاهتمام المركزي للدراسات الأمنية سهل التحديد: إنه ظاهرة الحرب. فالدراسات الأمنية تدَّعي أن الصراع بين الدول هو احتمال وارد دائما، وعليه يكون لاستخدام القوة آثارها بعيدة المدى على الدول والمجتمعات. من هذا المنطلق يمكن تعريف الدراسات الأمنية على أنها: دراسة التهديد واستخدام ومراقبة القوة العسكرية."[4]**

---

1 Sean M.Lynn-Jones,''International security studies after the cold war : An agenda for the future," CSIA discussion paper 91-11, (December 1991), available at : http://www. belfercenter.ksg.harvard.edu /files/disc_paper_91_11.pdf

2 Ibid.

فقد أكد تقرير عن حالة الحقل نشر عام 1988 بأن برنامج البحث في الدراسات الأمنية تعلق بمواضيع عدة كأسباب الصراعات والحروب في النظام الدولي، حركية وانعكاسات هذه الصراعات، طبيعة وإدراك التهديدات ،مشاكل الاستراتيجية النووية، مراقبة التسلح، الردع، محددات سياسة الدفاع لدى الدول، دراسة المنظمات العسكرية، العلاقات المدنية العسكرية، التاريخ العسكري[...] كما تعلق بالأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية والنفسية للتهديدات.

3 هذا المشكل لا يتبدى فقط في الدراسات الأمنية، وإنما كثير من الحقول الأكاديمية تجد صعوبة في رسم خطوط واضحة بين مواضيعها ومواضيع حقول دراسية أخرى.

4 Stephen M.Walt,"The Renaissance of security studies," **International Studies Quarterly** 2 (Jun.,1991) :p.212.

فهي –أي الدراسات الأمنية– تكشف عن الشروط التي تجعل استخدام القوة أكثر احتمالا، كما توضح الطرق التي يؤثر بها هذا الاستخدام على الأفراد والمجتمعات والدول. بالإضافة إلى كونها تكشف عن السياسة الخاصة التي تتبناها الدول لأجل التحضير أو الحماية أو الانخراط في الحرب.[1]

لقد تأسست الدراسات الأمنية على أنها "ميدان فرعي" *subdiscipline* للعلاقات الدولية يُعْنَى بـ

"إيضاح مفهوم الأمن وتطبيقه في السياسة الخارجية وأثره على البنى والعمليات في السياسة العالمية."[2]

في حين طُبقت على هذا الحقل الفرعي عدة مسميات اختلفت باختلاف الأمكنة والتوجهات الفكرية؛ فمصطلح "الدراسات الاستراتيجية" يستخدم كمرادف للدراسات الأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية. لكن في أماكن أخرى يعتبر دائما مؤسسة ضيقة تركز على المسائل العسكرية والتقنية.[3] والشأن عينه بالنسبة لـ"دراسات الدفاع" و"الشؤون العسكرية" التي تُقصي الأبعاد غير العسكرية للأمن. بيد أن العديد من الباحثين يتفقون على تسمية "دراسات الأمن الدولي" في إشارة إلى أن المشكلات الأمنية المعاصرة دولية في مداها وواسعة بالنظر إلى المسائل العسكرية والتقنية الضيقة.[4]

هذه المسميات المختلفة وغيرها لا يمكن كما أشار "جوزيف ناي" *Joseph S.Nye JR.* أن تغير محتوى الحقل المعرفي، ولكن يمكن لها أن تؤثر على كيفية النظر إليه وكيفية تطوره مستقبلا.[5]

لقد شكل مفهوم الأمن أحد الأسئلة المفتاحية من سلسلة الأسئلة المكونة لصلب الحقل المعرفي عبر إشارته لمسائل تدخل ضمن فلسفة المعرفة، خصوصا الإبستيمولوجية والأنطولوجية والمنهجية منها. ويعتبر تعريف "أرنولد ولفرز" *Arnold Wolfers* أقدم تعريف نال نوعا من الإجماع بين الدارسين، فقد رأى أن

---

1 Ibid.

2 غراهام إيفانس وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، مادة (الدراسات الأمنية)،ترجمة: مركز الخليج للأبحاث(دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 1997)،ص.660.

3 Sean M.Lynn-Jones,Op.cit.

4 Joseph S.Nye Jr. And Sean M.Lynn-Jones,''International Security Studies : A report of a conference on the state of the field,'' **International Security** 4 (Spring 1988) :p.7.

5 Ibid.

"الأمن موضوعيا، يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية. أما ذاتيا، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم موضع هجوم."[1]

لكن، ماهي هذه القيم المركزية التي يتعين حمايتها؛ بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية؟،وما هو موضوع الأمن–وحداته المرجعية–؛الدولة الأمة، الإنسانية، الفرد؟،وماهي تهديداته – العسكرية أو غير العسكرية–التي يجب على الوحدة المرجعية أن تحمي نفسها منها لضمان بقائها؟ وهل هذه التهديدات موجودة "موضوعيا" أم "ذاتيا" ؟.و عبر أي عملية سياسية وأي خطاب يصبح التهديد رهانا أمنيا؟.[2]

غير أن الأجوبة على أي من هذه الأسئلة قد تغيرت وستستمر في التغير عبر الوقت.[3]

لقد مثلت الواقعية السياسية بـ"سيناتها الأربع" *4Ss* (*States, Strategy, Science, Status Quo*) المقاربة المهيمنة في الدراسات الأمنية لفترات طوال، خصوصا إبان الحرب الباردة. إلا أن أصواتا أخرى كدراسات السلام *Peace Studies* كانت موجودة. لكن صداها الفكري والعملي كان ضئيلا نظرا لتهميشها بشكل أساسي من لدن مجتمع صناع السياسة وبالأساس من الرسميين في الحكومة ومستشاري الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

ما خلا دراسات السلام، كان هناك تفكير قليل حول الأمن خارج الإطار الواقعي. فعند الليبراليين مثلا يمكن الحديث عن محاولتين مهمتين لإعادة صياغة مفهوم الأمن، لكنهما لم تعرفا إلا نوعا من النجاح آنذاك:

الأولى تمثلت في "أطروحة السلام الديمقراطي"*Democratic Peace Thesis* والتي دخلت النقاش في الدراسات الأمنية عند حدود نهاية الحرب الباردة، لكنها عرفت اهتماما بالغا إبان التسعينيات؛

---

1 Dario Battistella, **Théories des Relations Internationales**, 2nd éd. (Paris : Presses de sciences po, 2006), pp.461-462.

2 Ibid.,p.462.

3 Paul D.Williams,'' Security Studies : An Introduction,'' In **Security Studies : An Introduction**, ed . Paul D.Williams , Op.cit.,p.2.

4 Sean M.Lynn-Jones,Op.cit.

أما الثانية فهي فكرة "المجتمع الأمني"*Security Community* التي برزت في منتصف المرحلة الأولى من الحرب الباردة من طرف "كارل دويتش" ***Karl Deutsh*** ومجموعته في جامعة ***Princeton***.[1]

على الرغم من حدوث بعض التغييرات، إلا أن هناك عدة مشاكل في استمرارية التفكير بالدراسات الأمنية كميدان فرعي ***Subdiscipline*** للعلاقات الدولية؛ فمن الواضح أن العلاقات بين الدول تؤدي دورا مهما. وتعد كعامل في الحركيات الأمنية المميزة للسياسة العالمية المعاصرة، إلا أنها ليست الوحيدة المهمة .كما أن الدول ليست الوحدات المرجعية الوحيدة للأمن.

بالإضافة إلى أن فكرة "الأمن الدولي" كما قالت عالمة السياسة الألمانية "هلغا هفتندورن" ***Helga Haftendorn*** تعاني من "عجز مفهوماتي خطير"*Déficit conceptuelle grave*، ولا يمكن تطبيقها على نحو شامل لأنها تحمل معها مفهوم أصولها. كما أنها أكثر "ارتكازية على الذات" ***Ethnocentrism*** أُسِّست على تصورات أمريكية للقيم.[2]

على اعتبار العلاقات الدولية مؤسسة أنجلو-أمريكية، فإن معظم الكتابات الخاصة بالدراسات الأمنية (خصوصا التقليدية منها) قد كتبت من طرف الغربيين وللحكومات الغربية، وهذا ما يدل على أن المشاكل والمسائل وطرق التفكير التي اعتبرت مهمة داخل الحقل لم تكن حيادية ولا طبيعية. ولكن كما أوضح "روبرت كوكس" *Robert Cox* كانت دائما

" من أجل شخص معين ولغرض معين."[3]

بالإضافة إلى أن المشكلات الأمنية المعاصرة تتطلب تحليلات وحلول لا تقوى العلاقات الدولية على تقديمها منفردة. وعليه فعلى الباحثين النظر في الحقول المعرفية الأخرى وليس فقط ضمن العلوم الإنسانية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، تحليل مسائل تتعلق بأسلحة الدمار الشامل يتطلب درجة من المعرفة العلمية

---

1. Alex Macleod, Anne-Marie D'Aoust et David Grondin , Op.cit.,p.355.
2. Ibid.
3. Paul D.Williams, Op.cit.,p.4.

والتقنية، كما أن فهم أسباب الإرهاب يتوجب النظر في الأبعاد النفسية وفهم المخاطر الصحية يحتاج إلى نوع من الخبرة الطبية...الخ.

من هذا المنطلق يرى"ستيوارت كروفت" ***Stuart Croft*** أن الدراسات الأمنية تتموقع عبر العديد من التخصصات ***subfield*** (أنظر الشكل 1) غير أن العمل الصادر عن العلاقات الدولية لا يزال مهيمنا على الأعمال الأخرى داخل الحقل.

"إنها (أي الدراسات الأمنية) تمثل سلسلة من مجالات البحث الحيوية والمائعة والمصاغة عن طريق العديد من الوضعيات الابستيمولوجية والنظرية"[1].

في هذا السياق يتبدى موضوعان ذوا أهمية بالغة:

الأول: على اعتبار الدراسات الأمنية كميدان فرعي للعلاقات الدولية ***As a subdiscipline of IR***، فواحد من أهم مجالات البحث حركية يتعلق بعلاقات الأمن، الثقافة والهوية؛

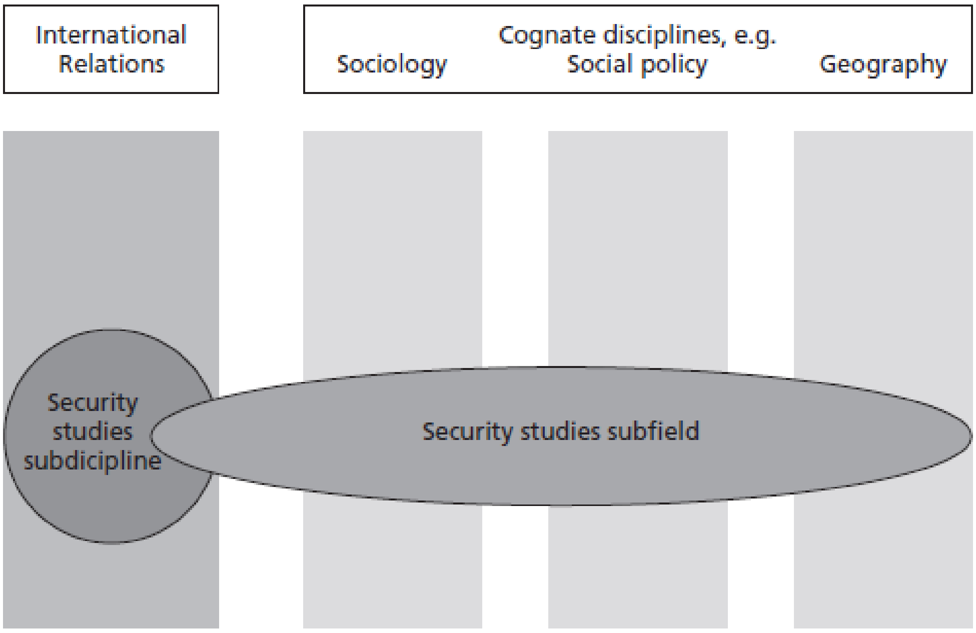
أما الثاني: فعلى اعتبار الدراسات الأمنية كحقل فرعي متعدد التخصصات ***As a subfield***، فمن أهم الميزات الدلالية للنقاش المعاصر هو الانقسام الجلي بين نوعين من التنظير؛ النظريات العقلانية من جهة والمقاربات البديلة المرتكزة على أشكال عديدة من الاتجاه النقدي من جهة أخرى.[2]

وعليه فإننا نحتاج إلى التفكير بعمق بخصوص ما هو الأمن الحقيقي في السياسة الدولية. فمن غير المساعد التفكير في الدراسات الأمنية على أنها ميدان فرعي للعلاقات الدولية فقط وإن كانت هذه الأخيرة هي حقله الأم.

Stuart Croft, Op.cit.,p.502. 1
Ibid.,pp.502-503. 2

الشكل 1:

الدِّراسات الأمنية كميدان فرعي للعلاقات الدولية وكحقل متعدد التخصصات



Source *: Stuart Croft,"What future for security studies ? ,"In* ***Security Studies: An Introduction*** *ed . Paul D.Williams (New York : Routledge,2008),p.500.*

المبحث الثاني:

التّنظير في الدّراسات الأمنية:
مقدمة لنظرية العلاقات الدّولية

- المطلب الأول: نظرية العلاقات الدَّولية؛ مفهومها ومكوناتها.
- المطلب الثاني: التَّنظير لمرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ المحاورة الثَّالثة.

المطلب الأول: نظرية العلاقات الدّولية؛ مفهومها ومكوناتها

إن البحث في الجانب التنظيري للدراسات الأمنية هو جزء لا ينفصل عن الحديث الدائر حول النظرية في العلاقات الدولية وفي العلوم الانسانية والاجتماعية بشكل عام،

> **"فلا يمكن لأحد أن يدعي أنه متمكن في فرع من فروع المعرفة مع أنه يعامل النظرية بازدراء، دونما أن يظهر حقيقة أنه جاهل بموضوعه.(فمثل هذا الشخص)لا شك أنه يتخيل أن باستطاعته التقدم بشكل أكثر دون الاعتماد على نظرية، وذلك بتلمس طريقه في التجارب والخبرات ودونما الحصول على مبادئ معينة عامة، ودونما ربط أنشطته بكل داخلي عام."**[(1)].

إلى غاية منتصف الثمانينيات، بدى عالم نظرية العلاقات الدولية بسيطا نسبيا. أين هيمنت التصورات الواقعية والليبرالية الجديدتين على النقاش داخل الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن نهاية الحرب الباردة مثلت نقطة تحول نظري فارقة في طبيعة النقاش حول نظرية العلاقات الدولية، وخاصة خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

فنهاية الحرب الباردة أوضحت حدود المنظار المهيمن على التفسير وقدرته على التنبؤ. كما أن تنامي ظاهرة العولمة فتح المجال واسعا أمام دارسي العلاقات الدولية إلى الذهاب أبعد من المسائل التقليدية التي تمس أسباب الحروب والتعاون .كما أعادت بعث النقاشات حول دور وقدرة الدولة، حول مفهوم السيادة والفواعل الجديدة على الساحة الدولية[(2)].كما أوضحت أهمية المقاربات الاقتصادية في العلاقات الدولية[(3)].

---

1 Hans Reiss ed. **Kant's Political Writings** (Cambridge : Cambridge university press ,1990),p.62.

2 Alex Macleod et Dan O'Meara,"Qu'est-ce qu'une théorie des relations internationals?" In **Théories des Relations Internationales :Contestations et Résistances**,Op.cit.,pp.1-4.

3 كما أنه وإلى غاية السبعينيات، لم تكن المسائل المتعلقة بطبيعة النظرية – تقريبا – موضع اهتمام في العلاقات الدولية. أما الإطار الذي دارت فيه النقاشات النظرية فمسَّ المسائل 'المنهجية' أو طبيعة الفواعل الدولية وسلوكياتها أي 'الأنطولوجيا'. و يعد كتاب *Kenneth Waltz* الموسوم بـ *Theory of international politics* لعام *1979* باعث النقاش النظري في العلاقات الدولية باقتراحه إجمالا ما يمكن أن يكون مقاربة علمية في دراسة السياسة الدولية.

لقد أشار "مارتن غريفيثس" و"تيري أوكالاهان" إلى أن مادة "النظرية" تستخدم بطريقة مذهلة التنوع في مجال دراسة العلاقات الدولية،

"فهي تطبق على مقترحات وحجج على مختلف مستويات التجريد. كما أن النقاشات حول معناها الأفضل قد جرت بسرعة ولم تحمل معها أي إجماع حول الموضوع."[1]

و بالتالي فإننا لن نجد أبدا تصورا للنظرية يرضي العالم بأسره، لأن كل مقاربة لها تصورها الجوهري عما يجب أن تكون عليه النظرية، وعن موضوع دراستها وكيفية دراسة الظواهر وما هو الهدف الأسمى الذي تصبو إليه.

ويعرف كل من "جيمس دورتي" و"روبرت بالستغراف" النظرية على أنها:

" تنظيم للمعلومات بشكل يمكن معه تقديم أجوبة علمية وسليمة للإشكاليات التي تثيرها الظاهرة موضوع الدراسة."[2]

ويضيفان:

" النظرية الدولية (...) تتضمن عناصر وصفية وعقلية ومعيارية و تنبؤية. و مع ازدياد التطور في نظرية العلاقات الدولية يتجه الاهتمام نحو نظرية مركبة من: ماذا يكون...ماذا يجب أن يكون...ماذا يمكن أن يكون. وجودة النظرية غير مرهونة بكليتها أو جزئيتها . فكل النظريات صالحة مادامت تستخدم منهجية علمية، مع الأخذ في الاعتبار أن النظرية تنتهي إلى العموميات."[3].

أما "رينهارد مايرز"*Reinhard Mayers* فيوضح تعددية المعاني في مصطلح النظرية بقوله:

---

1 مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مادة (النظرية)،مرجع سابق،ص.428.

وتشتق كلمة 'نظرية' *Theory* من الفعل اليوناني *Theorein* الدال على' ملاحظة ما يحدث بتعجب لوصفه وتحديده وفهمه'. ويمكن اعتبار نظرية 'كل عبارة منسجمة ومنتظمة في معرفتنا للحقيقة '.أنظر: *Dario Battistela,Op.cit.,p.28.*

2 جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر. وليد عبد الحي(الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)،ص.26.

3 المرجع السابق،ص.39.

- بالنظر للجوهر؛ تمثل النظرية مركز الحقل ككل أو سلسلة الاستخدامات الجامعة لتاريخ الأفكار الدولية، تاريخ العلاقات الدولية كحقل علمي، الفلسفة الاجتماعية للعلاقات الدولية، ابستيمولوجيا ومنهجية العلاقات الدولية؛
- بالنظر إلى الشكل؛ فالتعاريف المقدمة للنظرية تعتمد على البنية المنطقية والمدى والأداء التفسيري أو التنبؤي للبناءات المجردة المطبقة على قسم معين من الظواهر، المواضيع، الأحداث أو المسارات.[1]

و بخلاف الجوهر والشكل، فأهمية النظرية في العلاقات الدولية غدت مقترنة بمدى أهمية الوظائف التي تؤديها،

" فالوظيفة الرئيسية لنظرية العلاقات الدولية هي في تمكيننا من تحسين معرفتنا بالواقع الدولي سواء في فهمه فقط أو لتغييره. إنها تساعدنا على تنظيم معلوماتنا وعلى اكتشاف معلومات جديدة أكثر دقة. إنها تزودنا بإطار للتفكير نحدد فيه أولويات البحث ونختار أفضل الوسائل المتوفرة لجمع وتحليل المعلومات. كما أن النظرية تلفت انتباهنا إلى التماثلات والتباينات وتشحذ أذهان الآخرين لمعرفة دقتها أو عدم دقتها، من خلال البحوث التي تطبق أو تجري على أساسها."[2]

أما "سكوت بيرشيل"*Scott Burchil* فيرى أن:

"النظريات تمنحنا تنظيما فكريا في دراسة العلاقات الدولية .إنها تمكننا من دراسة أحداث الماضي والحاضر وجعلها في سياقها .إنها تقدم لنا نسقا من أشكال تأويل المسائل المعقدة. كما أن النظريات تساعدنا على توجيه وضبط ذهنياتنا في مقابل الظواهر المحيرة المحيطة بنا: إنها تساعدنا على التفكير بطريقة نقدية ومنطقية ومنسجمة."[3]

---

1 Reinhard Meyers,''Contemporary developments in international relations theory,'' available at : http://www.uni-muenster.de/Politikwissenschaft/Doppeldiplom/docs/IRtheoryRM.pdf.

2 جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، مرجع سابق،ص.39.

3 Alex Macleod et Dan O'Meara,Op.cit.,p.4.

كما أن النظرية الدولية هي ذلك الجزء من دراسة العلاقات الدولية والذي يقدم طروحات شارحة ووصفية و تنبؤية ونقدية عن الأنماط و الاطرادات والتغيرات في المكونات والعمليات البنيوية للمنظومة الدولية، وفي الوحدات الرئيسة المكونة لها.

لقد أصبحت نظرية العلاقات الدولية حقلا دراسيا مهما خصوصا مع المقاربات المعاصرة المستوحاة من فروع مختلفة من الفلسفة خاصة منها:

- **الابستيمولوجيا**(1):والتي تعنى بالوسائل المكسبة للمعرفة ؛إنها فلسفة المعرفة أو كيفية التوصل إليها. وتستفهم حول طبيعة وتراكم المعرفة، وهناك ثلاث اتجاهات كبرى في فلسفة المعرفة وهي : الابستيمولوجيا التجريبية *Empirisme* والعقلانية *Rationalisme* والنفعية *Pragmatisme* ؛
- **الأنطولوجيا**: وهي فلسفة الوجود المتعلقة بجميع ميادين الفعل البشري. وعليه فهي تتعلق بالوحدات الأساسية المكونة للعالم داخل نظرية معينة، وبالتالي فهي ليست مسألة ما هو موجود "موضوعيا" ولكن ما هو موجود وفقا للنظريات المكونة لتصوراتنا حول العالم؛
- **المنهجية**: بداية، من المهم التمييز بين الابستيمولوجيا والمنهجية ،فالمنهجية كذلك تعنى بكيفية التوصل إلى المعرفة لكنها بطبيعتها أكثر عملية. و هي تركز على طرق معينة يمكننا استخدامها في محاولة فهم عالمنا. وترتبط الابستيمولوجيا والمنهجية ارتباطا وثيقا: فتشتمل الأولى على فلسفة كيفية التوصل إلى المعرفة، بينما تشتمل الثانية على الممارسة.(2)ونجد ثلاث أنواع عامة من المناهج في العلاقات الدولية هي: "المناهج الكمية"*Quantitative Methods* المطبقة من طرف بعض التجريبيين، "المناهج النوعية"*Qualitative Methods* كتحليل المضمون ودراسة الحالة. و"النماذج الصورية" *Modèles formelles* كنظرية اللعب.

---

1 يشتق مصطلح 'ابستيمولوجيا' *Epistemology* من الكلمة اليونانية *Epistemy* وتعني المعرفة. ويطرح الاستخدام الفرنسي للكلمة *épistémologie* معنيين مختلفين؛ الأول يعني 'الدراسة النقدية للعلوم'، في حين استعير الثاني من الاستخدام الأنجلو-أمريكي المتعلق أساسا بالطريقة التي نواجه بها المسائل التي تمس طبيعة المعرفة وامتلاكها وطرق تقييمها. و هذا التصور الأخير هو الذي هيمن على مجمل حقل النظرية في العلاقات الدولية.

2 مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مادة(الوضعية/ما بعد الوضعية)،مرجع سابق،ص.456.

- **المعيارية**: إن أنصار الاتجاه التكويني في العلاقات الدولية يلفتون النظر دائما إلى أن محللي العلاقات الدولية هم أناس يعيشون في مجتمعات خاصة، في زمن تاريخي محدد وفي أمكنة معينة. وبالتالي فالسياق الاجتماعي والسياسي والتاريخي أين تدور مجمل عملية التفكير التنظيري يحتم علينا النظر في علاقة المِلاحِظ بالعلاقات الدولية،

> **"فجميع النظريات تعكس قِيمًا، والسؤال الوحيد هو عما إذا كانت القيم محجوبة أم لا**(...) **فكل النظريات تنطوي على قيم في كل تحليلاتها، ابتداء من الأشياء التي تختار التركيز عليها بوصفها 'الحقائق' التي ينبغي تفسيرها بالطرق التي تستخدمها هذه النظريات لدراسة هذه الحقائق ووصولا إلى الوصفات السياسية التي تقترحها**.(...) **إن كل النظريات تنطوي على افتراضات ومضامين معيارية ولكنها في الغالب غير ظاهرة**."[1]

ومجمل القول أن المسائل المعيارية تدعونا إلى التفكير حول آثار وانعكاسات اختياراتنا النظرية والمنهجية مهما كانت على الصعيد الشخصي، المجتمعي، الوطني أو الدولي.

إن نظرية العلاقات الدولية –كغيرها من الحقول المعرفية الأخرى– في مساءلة دائمة ومستمرة لحقل دراستها وسلامة مناهجها. فعصر اليقين النظري قد ولّى، والنقاشات حول طبيعة النظرية في حد ذاتها –ما يطلق عليه الميتا نظرية *Metatheory* – قد غابت لفترات طوال.

غير أنه من الإنصاف القول أن حقل الدراسات الدولية قد شهد في السنوات العشرين الماضية نقاشا ذو طبيعة ميتانظرية أكثر منه نظرية[2].فلا يوجد اتفاق عام، لا على المادة المكونة لموضوع الدراسة في العلاقات الدولية (البعد الأنطولوجي)،ولا على الطريقة العامة لامتلاك المعرفة في هذا الميدان (البعد

---

1 ستيف سميث، "مقاربات جديدة للنظرية الدولية،" في **عولمة السياسة العالمية**، تص.جون بيليس وستيف سميث، تر. مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث،)،ص ص.366-67.

2 تعنى الميتانظرية بالمعايير التي تستخدم للفصل بين مختلف معاني النظرية، وأي منها يجب تقديمه على غيره من المعاني. كما تعنى بالأسس الحاكمة لكيفية اختيار النظرية الأفضل. وعليه فمن أجل تحديد ما الذي يجعل نظرية أفضل من منافسيها، فإننا نحتاج إلى معرفة خصائص النظرية الجيدة*Good theory* **أنظر**:

Fred Chernoff ,**Theory and Metatheory in International Relations :concepts and contending accounts** (New York : Palgrave Macmillan,2007).

الابستيمولوجي)،ولا على القيم والمبادئ والمعايير التي تضمها أي نظرية (البعد المعياري) ولا حتى على المنهج الذي يقود البحث في العلاقات الدولية (البعد المنهجي).

فأصل الاختلافات الابستيمولوجية والأنطولوجية والمعيارية بين "الميتامنظار العقلاني" *Meta-paradigme rationaliste* و"الميتامنظار التأملي أو المعياري" *Meta-paradigme réflexif* تظهر جلية في إجابة كل منهما على السؤال التالي:

"ما هدف أو دور النظرية في العلاقات الدولية؟"

بحسب تصنيف "روبرت كوكس" *Robert W. Cox* هدف النظرية يمكن أن يكون على نوعين : "تأويلي (تفسيري)" *Prescriptif* أو "نقدي" *Critique* [1].

ففي النوع الأول لا تخرج النظرية على أن تكون إجابة مباشرة أو بسيطة أو كدليل مساعد على حل معضلات يطرحها وضع معين، بتقديم وصفة محددة أو توصيات بشأنها. وهذا ما يعرف بـ "نظرية حل المشكلة" *Problem Solving Theory*

"التي تتناول العالم كما تجده، بما يسود فيه من علاقات اجتماعية وسلطوية ومؤسسات تنتظم تلك العلاقات فيها باعتبارها الإطار المفترض للعمل .والهدف العام من حل المشكلات هو جعل هذه العلاقات والمؤسسات تعمل بسلاسة عن طريق التعامل بشكل فعال مع مصادر المشاكل."[2].

وهي ما تعرف أيضا بالنظريات التفسيرية *Explanatory Theory* .

---

1 Robert W. Cox,''Social forces, states and world order: beyond international relations theory,''In **Perspectives on World Politics**, ed. Richard Little and Michael Smith, 3rd ed. (New York: Routledge, 2006), pp.394-96.

وقد نشرت هذه المقالة لأول مرة في:. **Millennium :Journal of international studies** 2 (1981) : pp. 126–55.

2 ستيف سميث،،مرجع سابق،ص ص.377-78.

أما النوع الثاني، فيكون هدف النظرية نقديا بمعنى أن هذه الأخيرة لا تتعامل مع النظام الموجود كمعطى مسبق أو حقيقة ثابتة. بل تسعى إلى معرفة كيفية (How) تَكَوُّنْ النظام ومسارات تغيره. وهوما يعرف بالنظريات التكوينية في العلاقات الدولية.[1]

إن هذا التصنيف – النظريات التفسيرية في مواجهة النظريات التكوينية – هو نتاج الاختلاف في التصورات حول العالم الاجتماعي؛ فهل يمكن تصوره كما يُتَصَوَّر العالم الطبيعي أم أن العالم الاجتماعي هو ما نصنعه نحن؟.[2]

وفقا لـ"رينهارد مايرز"*Reinhard Mayers* يمكن – حاليا – تصنيف النظريات بالنظر إلى معيارين أساسيين:

- **المعيار الأنطولوجي**: بالتساؤل حول الأنواع والصور والتصورات الكبرى *World-views* التي توجدها النظرية مع احترام موضوع الدراسة؛
- **المعيار الابستيمولوجي**: بالاستفهام عن كيفية تأسيس النظرية وبرهنتها وتبريرها وشرعنتها لبياناتها حول الموضوع الذي تستند إليه.

استخدام هذين المعيارين يوضح بشكل جلي أن التاريخ المكون لنظرية العلاقات الدولية قد أُسِّس على عدد من الحوارات التي تأخذ من جهة الاختلافات الأنطولوجية بين النظريات كنقطة انطلاقها .ومن جهة

1 Robert W. Cox,Op.cit.,p.395.

2 هذا التصنيف هو واحد من بين عشر صور ذاتية *self-images* تمثل كل منها تصنيفا معينا. وهي تمثل المراحل الأساسية التي مر بها الفكر الدولي منذ ظهور أولى التيارات الفكرية المعاصرة التي سعت إلى بناء نظرية في العلاقات الدولية وهي:

(1) النظرية الدولية مقابل النظرية السياسية؛(2) التفكير الجماعي[communitarian] مقابل المواطنة العالمية؛(3) الواقعية/العقلانية/الثورية [Three Rs]؛(4) الموجات الثلاث أو الحوارات الكبرى؛(5) الحوار بين المنظارات التفسيرية [inter-paradigm debate]؛(6) الدولة المركزية مقابل العبر وطنية؛(7) الواقعية الجديدة/الليبرالية الجديدة؛(8) الحوار مابعد الوضعي ؛(9) النظرية التفسيرية مقابل النظرية التكوينية؛(10) النظرية التأسيسية والمناهضة للتأسيسية. **أنظر**:

Steve Smith, ''The self-images of a discipline :A genealogy of international relations theory,'' in **International Relations Theory Today**, ed. Ken Booth and Steve Smith (UK :Policy Press, 1997), pp.1-32.

أخرى تعكس اختلاف المنظارات الابستيمولوجية في بناء وإثبات بياناتها حول موضوع العلاقات الدولية كحقل معرفي (أنظر الجدول رقم 1).

الجدول رقم1:

الحوارات الابستيمولوجية والأنطولوجية في نظرية العلاقات الدَّولية

الحـوارات الابستيمـولوجيـة **Epistemological Debates**	الحـوارات الانطولوجية **Ontological Debates**
التقليدية في مواجهة العلمية (*Traditionalism Vs Scientism*)	**المثالية في مواجهة الواقعية** (*Idealism Vs Realism*)
العلمية في مواجهة النظرية النقدية (*Scientism Vs Critical theory*)	**الشمولية في مواجهة الواقعية الجديدة** (*Globalism Vs Neorealisl*)
النظرية النقدية في مواجهة مابعد الحداثة (*Critical theory Vs Postmodernism*)	**الليبرالية الجديدة المؤسساتية في مواجهة الواقعية البنيوية** (*Neoliberal Institutionalism Vs Structural Realism*)

Source : Reinhard Meyers, ''Contemporary developments in international relations theory,'' available at : http://www.uni-muenster.de/Politikwissenschaft/Doppeldiplom/docs/IRtheoryRM.pdf.

المطلب الثاني: التّنظير لمرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ المحاورة الثالثة

إن المقاربات المعارضة للنهج الواقعي قد بعثت حوارا جديدا في حقل العلاقات الدولية ارتكز على التساؤل الذي واجهته العلوم الاجتماعية من قبل ومفاده:

"هل المعرفة العلمية ممكنة في حقل العلاقات الدولية؟"[1]

بحسب "يوسف لبيد"*Yosef Lapid*،فالمنظرون الدوليون انخرطوا في "المحاورة الثالثة من المحاورات المعَرِّفَة للحقل" *Third discipline defining debate*،أين شكلت المسائل الميتانظرية حول طبيعة التفكير والتنظير وتراكم المعرفة وكيف يمكن لحقل معرفي أن يبني نفسه مركز اهتمام الباحثين والمنظرين.[2]

بداية، لفهم دلالات المحاورة الثالثة في نظرية العلاقات الدولية لا بد من وضعها في سياقها؛ فالمحاورة المعاصرة التي ابتدأت منذ *1980* يمكن رؤيتها على أنها الثالثة من سلسلة المحاورات المعرفة للحقل في القرن العشرين. فالأولى كانت بين المثاليين والواقعيين إبان الأربعينيات و الخمسينيات، في حين سادت الثانية فترة الستينيات والسبعينيات أين تمركزت حول الصراع بين التاريخ*History* والعلم *Science* أو بين التقليديين والسلوكيين (*Traditionalist vs Behaviorist*).[3]

و يمكن القول أن المحاورة الثالثة قد جسدت التطور المعاصر في واقع النظرية السياسية والاجتماعية.

"إنها تنظر إلى الادعاء بأن العلاقات الدولية مجال مميز من الفعل والخطاب ومنفصل عن النظرية السياسية والاجتماعية لا يمكن أن يصمد لفترة أطول (...) باختصار، يمكن فهم ظهور المحاورة الثالثة على أنها استجابة نظرية العلاقات الدولية للتطورات

---

1. Dario Battistella,Op.cit.,p.100.
2. Renate Kenter,'' Tha Art of the possible: The scenario method and the third debate in international relations theory'' (A Master Thesis in International Relations ,University of Amesterdam,1998),p.3. available from http://www.deruijter.net/artikelen_cases/pdf/kenter.pdf
3. Ibid.

المعاصرة في النظرية السياسية والاجتماعية بشكل عام وفي فلسفة المعرفة بشكل خاص".[1]

من هذا المنطلق، تبقى المحاورة الثالثة كغيرها من المحاورات السابقة جزء من البحث عن "أفضل نظرية"، فهي كما يقول "بانكس"*Banks*

"خطاب حول اختيار الأطر التحليلية"[2].

وقد ارتبطت كما يرى "يوسف لبيد" *Yosef Lapid* تاريخيا وفكريا بمجمع من مختلف الاتجاهات الفلسفية و الاجتماعية ذات النزعة مابعد الوضعية.

الوضعية/ما بعد الوضعية:

يمكن تعريف الفلسفة الوضعية بشكل أشمل كما يرى "ستيف سميث"*Steve Smith* على أنها وجهة نظر تحدد كيفية إنشاء معرفة تعتمد على أربع فرضيات رئيسة:

- الاعتقاد بوحدة العلم: أي أن المنهجيات نفسها يمكن تطبيقها في كل من العوالم العلمية وغير العلمية؛
- أن هناك فرقا بين الحقائق والقيم: فالحقائق حيادية بين النظريات المختلفة؛
- أن العالَم الاجتماعي شأنه في ذلك شأن العالَم الطبيعي يحتوي على أنماط منتظمة يمكن اكتشافها بواسطة نظرياتنا بطريقة العلم نفسها في بحثه عن الأنماط المنتظمة في الطبيعة؛
- أن تحديد حقيقة المقولات يتم عن طريق العودة إلى هذه الحقائق الحيادية، وهذا ما يسمى بنظرية المعرفة التجريبية *Empiricist Epistemology*[3].

---

1 Mark Neufeld, "The reflexif turn and international relations theory," CISS working paper 4 (January 1998), p.8. Available at : http://www.yorku.ca/yciss/publications/WP04-Neufeld.pdf.

2 Ibid.

3 ستيف سميث،،مرجع سابق، ص.356.

وعليه، فالمقاربات الوضعية أو العقلانية *Rationalist* بمصطلح "كيوهان"*Keohane* – والتي تضم بالأخص الواقعيين الجدد/الليبراليين الجدد/الماركسيين الجدد (...)– تشترك في هذه الافتراضات .أما بالنسبة للمنظرين النقديين أو التأمليين *Reflectivist* من "أنطونيو غرامشي"*Antonio Gramsci* ومدرسة فرانكفورت إلى ما بعد الحداثة المستندة لأعمال "ميشيل فوكو" *Michel Foucault* و"جاك دريدا" *Jacques Derrida* مرورا بالمقاربات النسوية

"فالحقيقة لا توجد خارج النظرية ،فهذه الأخيرة تشارك وتدخل في بناء/إعادة بناء وتشكيل /إعادة تشكيل الحقيقة المدروسة."(1)

أي أنها كما يرى "ستيف سميث"*Steve Smith*

" تحدد لنا ما نراه على أنه العالم الخارجي، وهكذا فإن المفاهيم نفسها التي نستخدمها للتفكير بالعالم تساعد على أن تجعل العالم ما هو عليه الآن."(2)

وفقا لـ"كين بوث"*Ken Booth* فالصورة التقليدية للوضعية في العلاقات الدولية تتجسد في محاولة وضع المسائل –كالإندماج الأوروبي، أزمة الصواريخ الكوبية، سلوك السياسة الخارجية، الأمن وغيرها – تحت مجاهر العلوم الاجتماعية. و بالتالي تسعى إلى أن تصف وتشرح الظواهر بالرؤية و النظر. و عليه فمسلمة هذه المقاربة هي أن:

"تصوراتنا حول الأمن تأتي من التغيرات الحاصلة ' هناك ' *Out there* (في البيئة) أين العالم الحقيقي للشؤون الدولية، أكثر منه ' هنا ' *In there* أي في ذهن المحلل"(3).

---

1 Dario Battistella,Op.cit.,pp.101-02

2 ستيف سميث،،مرجع سابق، ص.354.

3 Ken Booth ,"Security and self reflections of a fallen realist ,"in **Critical Security Studies :Concepts and Cases** ,ed. Keith Krause and Michael C. Williams (UK: UCL Press, 1997),p.84.

من المهم جدا التفريق بين التجريبية *Empiricism* و الوضعية *Positivist* ؛فالأولى تقدم قبل كل شيء ابستيمولوجيا مؤسَّسة على فكرة أن التجربة *L'expérience* هي المصدر الوحيد للمعرفة. لكن الوضعية تذهب إلى أبعد من ذلك، وتطمح إلى أن تكون "قاعدة لعلم حقيقي للعلاقات الدولية".

مع اشتراكها في التصور التجريبي للتراكم المعرفي، تتضمن الوضعية أيضا مقاربة منهجية(1) تركز على منهج العلوم الطبيعية، وبالخصوص على وضع فروض قابلة للتحقق من صحتها أو زيفها امبريقيا. كما تنطوي على المنهج الاستقرائي وبناء نظريات عامة أو تفسيرات ذات مدى عام .أما مستواها الأنطولوجي فينتهي عند ماهو منظور *Observable* سواء ماديا أو بالإستنتاج والاستدلال(2).

بالإضافة إلى ذلك، فإن فكرة "الحقيقة كتناظر أو توافق"*Truth as correspondance* اعتمدت كواحدة من أهم المعتقدات في التقليد الوضعي عبر تاريخه الطويل من"أوغست كونت"*August Comte* إلى حلقة فيّنا، وصولا إلى التعديل المعاصر للوضعية من طرف "كارل بوبر" *Karl Popper* وبالأخص تلميذه "ايمر لاكاتوس" *Imere Lakatos*

فالوضعية تشترط أنَّ تفسيراتها النظرية تكون صحيحة بالقدر الذي تعكس فيه الحقيقة بدقة، أي بالمدى الذي توافق وتناظر فيه الأحداث. هذا المذهب يرتكز بالأساس على الفصل بين الذات والموضوع أو بين الملاحِظ والملاحَظ. وبالتالي فهو تعبير عن محاولة جعل العلم "كعملية من غير ذات" *Process without subject*(3)

---

1 لقد مرت الوضعية كنزعة منهجية في العلوم الاجتماعية بثلاث مراحل:

- الوضعية الكانطية: التي ترتكز على وحدة العلم كله من خلال المناهج المستقاة من العلوم الطبيعية، وتهدف إلى بلورة قوانين تطورية اجتماعية؛
- الوضعية المنطقية[Logical positivism] المنبثقة عن حلقة فينا (1923):وتعتبر أن العلم هو الشكل الوحيد للمعرفة؛
- وضعية الخمسينيات والستينيات: التي تقوم على أربع خصائص: 1.المنطقيةLogicism؛2.التحقيقية؛3.التجريبية؛4.نظرية هيوم حول السببية.

2 Alex Macleod et Dan O'Meara ,Op.cit.,p.13.

3 Mark Neufeld ,Op .cit.,pp.2-3.

بهذا المنطق، تغفل المقاربة الوضعية الدور النشط والحيوي الذي تؤديه "الجماعة العلمية"(مجموعة الباحثين) في إنتاج وتأكيد المعرفة. كما تهمل حقيقة أن المعايير المحددة لمصداقية المعرفة متصلة وتابعة لقبولها وتطبيقها من طرف هذه الجماعة.[1]

على صعيد آخر، فإن المقاربات البديلة التأملية التي سنحت لحقل العلاقات الدولية أن يلج "العصر ما بعد الوضعي" لا تُكَوِّنُ في مجموعها نظرية واحدة للتأملية،

> **"فهي تختلف بشكل جذري في رؤيتها لبناء المعرفة. إن كلا من هذه النظريات هي بطريقتها الخاصة نظريات مابعد وضعية ولكن بأساليب مختلفة (...).وباختصار، فإن التفسيرات التأملية تلتقي بما ترفضه من أمور أكثر مما تلتقي بما تقبل به"**[2].

فبداية :

- مقاربتها النظرية العامة هي جزء من النظريات التكوينية الرافضة للفصل بين الذات والموضوع؛
- كما أنها أنطولوجيا، تتساءل عن الفصل الدقيق بين الداخلي و الخارجي، وترفض مفهوم الفاعل العقلاني بمعنى الفاعل الذي يتصرف بمصطلحات العقل الأداتي المؤسَّس حصرا على حساب التكاليف والفوائد التي يُحصِّلها فعل أو تصرف معين؛
- أغلبهم يفضلون الحديث عن سياسة شاملة ***Politique Globale*** بدلا عن علاقات دولية، لإظهار رؤيتهم المتضمنة للعلاقات بين الفواعل المختلفة على المسرح الدولي؛
- الأكثر أهمية، هو أن أصحاب النزعة ما بعد الوضعية يشتركون في تصورهم للحقيقة "كبناء اجتماعي"***Construction Sociale*** ؛ بمعنى أن البيانات والمعطيات الثابتة واللاإشكالية المهمة في النموذج الأنطولوجي للمقاربات الوضعية ليست سوى "وهما" جعلنا نعتقد بأنها تتعلق بالنظام الطبيعي. فالبناء الاجتماعي على العكس يوضح أن هذا النظام الطبيعي غير موجود، لأن الأفراد هم الذين يتخيلونه على هذا النحو؛

---

1 Ibid., p.3.

2 ستيف سميث، مرجع سابق،ص.365.

- النظريات ما بعد الوضعية ذات نزعة معيارية ؛فالمعيارية أو التأملية في جوهر كل المقاربات المابعد وضعية لأنها تمنحنا معرفة بأنه يجب مساءلة وجود حتى الأنماط الموضوعية لتقييم الادعاءات المعرفية المتنافسة .كما تطرح في الحقيقة السؤال حول إمكانية حتى مقارنة النظريات، وهذا ما يعرف بمسألة "التناظرية" *Commensurabilité* (1).

1 Alex Macleod et Dan O'Meara ,Op.cit.,p.14.

الفصل الثّاني:

المنظار العقلاني و الأمن: دراسة في الأطر و البناءات المعرفية

تمهيد:

لقد هيمن المنظور العقلاني التقليدي على الفكر الأكاديمي للعلاقات الدولية لفترات طوال، ما جعل مفهومه عن الحياة الدولية وعن الأمن باعتباره يمثل الهدف الأسمى للدول يسود. فقد شهد هذا المنظور زخما فكريا لافتا على صعيد المواقف والافتراضات الأساسية حول مفهوم الأمن، طبيعته وسبل تكريسه في السياسة الدولية؛ إذ اعتبرت النظرية الواقعية الأكثر تحمسا للدفاع عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمامات وصلاحيات الدولة دون سواها ما جعلها تتبنى موقفا ضيقا يرتكز على مفهوم الأمن الوطني الذي يرى في الدولة وحدة أساسية للتحليل ومدار أي سياسة أمنية مع حصره للتهديدات في العسكرية والخارجية منها. لكن مع نهاية الحرب الباردة ظهرت دعوات داخل النظرية الواقعية ذاتها تنادي بتوسيع مفهوم الأمن ليصبح قادرا على التعاطي مع المسائل والقضايا المستحدثة التي عرفتها بيئة النظام الدولي.

أما النظرية الليبرالية وإن اختلفت صورها فقد تبنت موقفا توسيعيا إلى حد ما؛ إذ بجانب البعد العسكري البحت للأمن، ترى في المسائل الاقتصادية والبيئية والمجتمعية قطاعات جديدة تميز الاهتمامات الأمنية في ظل تنامي مسارات الاعتماد المتبادل. كما ركزت على الدور المتنامي للمؤسسات الدولية في بعث الأمن والاستقرار وكذا الاهتمام بالمتغير الديمقراطي ودوره في السلام.

المبحث الأول:

الواقعية كتصور عقلاني للعلاقات الدّولية: نظرية حل المشكلة.

- المطلب الأول: الواقعية والأسس المعرفية لنظرية حل المشكلة.
- المطلب الثاني: مفهوم الأمن في المنظار الواقعي؛ التجديد ضمن الاستمرارية.

المطلب الأول: الواقعية والأسس المعرفية لنظرية حل المشكلة

من المؤكد أن المقاربة الواقعية قد سيطرت بشكل أو بآخر على كل من الفكر الأكاديمي للعلاقات الدولية وعلى تصورات صانعي السياسة، على الأقل في مرحلة ما. فقد اعتبرت النظرية السائدة[1] في حقل العلاقات الدولية، لمنحها أقوى تفسير لحالة الحرب التي مثلت الظرف الحتمي والدائم للحياة الدولية.[2] كما أن من أكبر العوامل الداعمة لهيمنة النظرية الواقعية هو أنها تصور العالم الذي نفهمه بالفطرة.[3]

1. المسلمات الرئيسة للواقعية: من الواقعية التقليدية إلى الواقعية الأساسية

تاريخيا، تم النظر إلى الواقعية على أنها الطريقة التي يتم وفقها النظر إلى العلاقات الدولية كعلاقات قوة؛ فقد بلغت الواقعية أوج جاذبيتها كنظرية أو كمجموعة مقترحات حول الفرد والدولة والنظام الدولي فيما بعد عام *1940*،أي تقريبا مع نشر" هانز مورجنتو"*Hans Morgenthau* كتابه الموسوم بـ *Power Among Nations* لإيضاح نظريته للعلاقات الدولية، التي صاغها لشرح الماضي والأحداث الراهنة في عصره واقتراح الاتجاه المحتمل وشكل العلاقات المستقبلية .فبحسب "جيمس روزنو" *James N. Rosenau* و"ماري ديرفي" *Mary Durfee* تأمل الواقعية

> **"[...] شرح لماذا تعدل الدول سلوكياتها؟ وبما أن الدول تنخرط**
> **في عدد من السلوكيات بانتظام ،فعلى أي شيء يستند هذا الانتظام؟**
> **ماهي حسابات الحرب والسلام؟ لماذا تبقى دول وتزول أخرى؟**
> **هذه هي الأسئلة المركزية للنظرية الواقعية."[4]**

---

1 يبرز تحليل إحصائي لأدبيات العلاقات الدولية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين هيمنة النموذج الواقعي على ما سواه، من حيث الاعتماد الكاسح على الافتراضات الجوهرية للواقعية. وتفيد نتائج التحليل بأن أكثر من 90% من الفرضيات الواقعية التي بلغت سبعة آلاف فرضية قد زيفت.(John Vasques ,1979).

2 تيموثي دن، "الواقعية،" في **عولمة السياسة العالمية**، مرجع سابق،ص.227.

3 ستيف سميث، مرجع سابق، ص.351.

4 James S. Rosenau, Mary Durfee, **Thinking Theory Thoroughly: Coherent Approaches to an Incoherent World**, 2nd ed. (Colorado: West View press, 2000), p.11.

ويتفق دارسوا العلاقات الدولية اجمالا على أن الواقعية لا تقدم نظرية معيارية لأنها تهتم بما هو كائن في مجال العلاقات الدولية. فوصفها بأنها

"في جوهرها محافظة وتهتم بدراسة الواقع وحذرة وتشك في المبادىء المثالية وتهتم بدروس التاريخ وغالبا ما تنظر إلى السياسة الدولية بتشاؤم وليس بتفاؤل لا يدل على فشلها بقدر ما هو تقرير لحالتها."[1]

ويمكن تحديد الافتراضات الأساسية للمدرسة الواقعية في النقاط التالية:

- الدولة هي الفاعل الرئيس والأهم في العلاقات الدولية؛ فهي الوحدة الأساسية للتحليل. ودراسة العلاقات الدولية هي دراسة العلاقات بين هذه الوحدات؛
- الدولة كفاعل دولي وحدة واحدة لا تتجزأ؛ فهم ينظرون إليها كفاعل وحدوي *Unitary Actor* لها سياسة واحدة في أي زمان وفي أي مسألة كانت؛
- الدولة فاعل راشد بالأساس؛ أي أن الدول فواعل عقلانيون يسعون لتعظيم الفوائد وتقليص التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق أهدافها؛
- ضمن سلم ترتيب المسائل الدولية، يحتل الأمن الوطني قمة أولويات القضايا الدولية. فالواقعيون عادة ما ينظرون إلى القضايا العسكرية والأمنية والاستراتيجية باعتبارها قضايا السياسة العليا *Hight Politics* في حين يصنفون القضايا الاقتصادية والاجتماعية ضمن مسائل السياسة الدنيا *Low Politics* نظرا لأهميتها الثانوية.

1 أحمد علي سالم، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟،"**المجلة العربية للعلوم السياسية** 20 (خريف 2008):ص.119.

ومن المهم أن نشير إلى أنه ليس هناك إجماع في الأدبيات الواقعية عما إذا كان في وسعنا الحديث عن نظرية واحدة متماسكة للواقعية،[1] إلا أن الواقعيين جميعهم يتفقون على منطلق مشترك، وهو أن مجال السلوك بين الدول كاف بحد ذاته من أجل وضع تفسير له.

غير أن "تيموثي دن" *Timothy Dunne* قام بمحاولة لصياغة قالب جوهري مشترك من الأسس التي يقرها جميع الواقعيين كواقعية مركبة، أو ما أسماها "الواقعية الأساسية" ***The Essential Realism*** والتي تشكل بـ"سيناتها الثلاث"***Three Ss*** [الدولاتية/***Statism***، البقاء/***Survival***، العون الذاتي/***Self help***] زوايا المثلث الواقعي؛

فالدولاتية هي صلب النظرية الواقعية. واعتبارها للدولة الفاعل الرئيس، ومذهب نظام الدول هو المصطلح الذي يطلق على فكرة الدولة كممثل شرعي للإرادة الجماعية للشعب ينطوي على زعمين: ألهما أن الدولة بالنسبة إلى المنظر هي العنصر الفاعل الأبرز، وأن العناصر الفاعلة الأخرى في السياسة العالمية ذات أهمية أقل. وثانيهما أن "سيادة" الدولة تشير إلى وجود مجتمع سياسي مستقل يتمتع بالسلطة القانونية فوق أراضيه. كما أن الأولوية القصوى لزعماء الدولة هي ضمان بقاء دولتهم. فالاهتمام الأقصى للدول ينحصر في الأمن. فبعد دافع البقاء كما يرى"والتز" *Waltz* قد تتنوع أهداف الدول بأشكال لا نهاية لها.

بالإضافة إلى أن العون الذاتي أو الاعتماد على النفس هو مبدأ العمل ضمن ظروف نظام فوضوي، أين يتحقق التعايش من خلال الحفاظ على توازن القوى.[2]

---

1 لقد تفرق الواقعيون إلى فرق كثيرة، فظهرت وانتشرت أطروحات وشعارات واقعية جديدة يذكرها '*Snider*' على النحو التالي:" **هناك الآن في حقل العلاقات الدولية نظريتان على الأقل تصف كل منهما نفسها بأنها 'واقعية بنيوية'، وهناك نحو ثلاثة أنواع من' الواقعية الهجومية ' وعدة أشكال من ' الواقعية الدفاعية '.بالإضافة إلى نظريات واقعية ' تقليدية حديثة 'و'مشروطة' و'خاصة' و'معممة'**" وفي مخطط تفصيلي للمذاهب الواقعية يميز' *Timothy Dunne* 'بين أربعة أنواع من الواقعية؛ فبينما تركز الواقعية البنيوية الأولى على محورية الطبيعة البشرية في الصراع في السياسة الدولية[ثوسيديس/مورجانثو]، تقر الواقعية التاريخية أو العملية بأن المبادئ تخضع للسياسات [ماكيافيلي/إدوارد هالت كار].في حين ترى الواقعية البنيوية الثانية أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي المسؤولة عن الصراع وانعدام الأمن في السياسة الدولية [روسو/والتز]،بينما تجادل الواقعية الليبرالية بإمكانية امتصاص هذه الفوضى من قبل الدول، وقدرة الدول على التعايش مع كيانات أخرى ذات سيادة. عندها ينقلب النظام الفوضوي إلى مجتمع فوضوي[هوبز/هيدلي بل].**أنظر**: تيموثي دن، "الواقعية،" مرجع سابق، ص ص.234-37 .

2 تيموثي دن، مرجع سابق، ص ص.228-50.

2. البناء النظري لنظرية حل المشكلة:

1.2.الأبستيمولوجيا الوضعية:

إن المقاربة الواقعية تندرج ضمن النوع الأول في تصنيف "كوكس"Cox [1].وعليه فمنظرو هذه المقاربة يأخذون العالم كما هو موجود "حقيقة"؛ فكما أوضح "هانز مورجانتو"*Hans Morgenthau* فإن

> **"الواقعية هي نظرية تحاول فهم السياسة الدولية كما هي موجودة فعلا it actually is ،والنظر إليها في طبيعتها الأصيلة أو الجوهرية "** [2].

وعليه فالمبدأ الأول الذي يقرره "مورجانتو"*Morgenthau* هو أن السياسة محكومة بقواعد موضوعية تجد أصولها في الطبيعة الإنسانية ذاتها.

وفق هذا التصور، لا تستفهم نظرية حل المشكلة حول "الوحدات الأنطولوجية"[كالدولة والنظام الدولي الفوضوي وغيرها]،لأن كلا منها حقيقة طبيعية وثابتة و"لا تاريخية" *Ahistorique* ومُشاهَدة امبريقيا. ويكون هذا الإستفهام غير ذي معنى، لأن هذه الوحدات تندرج ضمن الإبستيمولوجيا الوضعية المستمدة من العلوم الطبيعية

> **"[...] التي تشدد على العلم والمنهج العلمي بصفتهما مصدر المعرفة الوحيد، كما أنها تميز تمييزا قاطعا بين عالم الحقائق والقيم[...].ويرى مؤيدوا هذه الحركة الفلسفية أن للمعرفة مصدرين لا غير: العقلانية المنطقية والإختبار التجريبي؛ فيثبت تصريح معين جدواه إذا تبرهنت صحته وخطأه لا غير على الأقل في المبدأ أو من خلال الاختبار."** [3]

---

1 بحسب'*Robert W.Cox*' فالواقعية نظرية لحل المشكلات؛ فهي تتقبل النظام السائد وتسعى إلى عزل بعض جوانب النظام لا لهدف سوى معرفة آلية عمله. راجع الصفحة رقم:[21-22]

2 Mark Busser , ''The evolution of security :Revisiting the human nature debate in international relations,'' YCISS working paper, 40 (august 2006),p.2.available at : http://www.yorku.ca/yciss/publications/documents/WP40-Busser.pdf.

3 مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مادة(الوضعية/مابعد الوضعية)،مرجع سابق، ص ص.455-57.

وفقا لوجهة النظر تلك، يكون "المِنَظِّرُ" ملاحِظًا خارجيا يبحث عن شرح للظواهر وكشف الأنماط المنتظمة في السلوك الإنساني. وبذلك يحاول الواقعيون رفع مستوى تحليل الظواهر في العلاقات الدولية إلى مصاف الظواهر الطبيعية، أين يفسَّر العالَم الاجتماعي كما يفسِّر عالِمُ الطبيعة العالَمَ الفيزيائي. وبهذا المعنى تكون الواقعية جزءا من "النظريات التفسيرية"*les Théories Explicatives*

"التي تنظر إلى العالم بوصفه شيئا خارجا عن نظرياتنا عنه[...] و أن النظريات التي نستعملها لتحليله هي مجرد نظريات تصف الحوادث بدلا من أن تبني تلك الحقيقة."[(1)]

على غرار الأدبيات الفكرية التفسيرية في علوم الطبيعة، ينشغل الواقعيون بتتبع "التراكم المعرفي" الذي يمكِّن من "استنباط" قوانين علمية وعامة ولا تاريخية تشرح العلاقات الدولية. ولبلوغ هذا التراكم المعرفي على دراسات العلاقات الدولية والأمن التقيد بمبادئ البحث العلمي التي هي بحسب "ستيفن والت" *Stephen M. Walt*

"الاستخدام الدقيق للمصطلحات والمقاييس الصحيحة للمفاهيم النقدية و التوثيق العام للإدعاءات النظرية والإمبريقية." [(2)]

إن اهتمام المنظرين العقلانيين بالتتبع المستمر للتراكم المعرفي جد هام. لأن نظرة العلاقة بين التاريخ والمعرفة – بحسب المناهج التاريخية/الإستقرائية والتاريخية/الاستنباطية – جد قوية.

كما أن من يستند إلى هذه "المعرفة المتراكمة" يعتبر نظرته تمثل أوج "لمسار العلمي الخطي"*processus scientifique linéaire* .

على اعتبار أن لهم السلطة في حقل العلاقات الدولية، يدعي منظروا المنظار العقلاني الحق في الحكم على مختلف الإفتراضات النظرية البديلة. وهم يبررون وضعهم السلطوي هذا بدعوى أن تحليلهم للعلاقات الدولية، قد أُسِّس على المبادئ الآكدة والصحيحة في حقل العلوم الطبيعية التي تعرض الواقع وتشرحه بـ

---

1 ستيف سميث، مرجع سابق،ص.354.

Stephen M. Walt, Op.cit,p.222. 2

"موضوعية". على عكس المقاربات البديلة التي-برأيهم- ليست إلا صدى لتقلبات الرأي العام والتصورات الذاتية. ويجد هذا الإدعاء جذوره في القدرة على تقديم الواقع بموضوعية كما أوضح ذلك كل من "ميكائيل ويليامز "*Michael C. Williams*و "كايث كروز "*Keith Krause*

"فالواقعية الجديدة أو الليبرالية الجديدة لا تحصر ببساطة معرفتها بطبيعة العلاقات الدولية، بل تتعداه إلى ادعاء المعرفة. بالتحديد: الإدعاء العلمي بمعرفة حقيقة العلاقات الدولية بموضوعية."[1]

وعليه، فهم لا يبحثون فهم وتغيير الوحدات الأنطولوجية للواقعية، لأنها طبيعية وثابتة ولا تاريخية، بل يعملون على إيجاد قوانين عامة (علمية) تُمكِّن من حل الإضطرابات والنزاعات، لأجل ضمان وحفظ إستقرار النظام الدولي.[2] فمفاهيم الإستقرار ***stabilité*** وبقاء الدولة ***la survie étatique*** توجد في مركز أجندة بحث منظري الواقعية، وفي مركز اهتمامات "الدولة العقلانية"[3] لأن الدول توجد في نظام فوضوي بطبيعته.

2.2. الأنطولوجيا المادية:

إن عالم الميتامنظار العقلاني هو عالم محسوس ومادي. بمعنى أن الواقع أو الحقيقة ***réalité*** مكونة من أجسام ملموسة وواضحة ومدركة بالحواس؛ فالوحدات الأنطولوجية في الميتامنظار العقلاني كالدولة والنظام الدولي يتم تصورها وإدراكها على أنها أشياء مستقلة، لها ديناميكيتها الخاصة وتتطور تحت تأثير الفواعل الإنسانية. وبهذا المعنى فأنطولوجيا الواقعية مادية.

كما أن تَمَثُّلَ "فوضوية النظام الدولي" قد أوجد نوعا من الفصل الجذري بين الدول. وبهذا يكون النظام الدولي أشبه بـ "لعبة البلياردو" أين تكون الكرات (الدول) مستقلة الواحدة عن الأخرى، وتتصادم في فضاء محدود. وعليه، فالدولة العقلانية والمستقلة تشكل الوحدة الأنطولوجية المركزية داخل الميتامنظار العقلاني[4].

---

1 Keith Krause and Michael C. Williams , "From strategy to security :foundations of critical security studies" in **Critical Security Studies :Concepts and Cases**, Op.cit., p.37.

2 بالمعنى الواقعي، الإستقرار يعني الوضع القائم*Statu Quo* للنظام الدولي، أي غياب أي إرادة تثير اضطراب هذا النظام.

3 العقلانية *Rationality* على رأي*George Tsebelis*' ليست'أكثر من التوافق الأمثل بين الوسائل والغايات'.

4 بجعلها الدول أهم من أي وحدة أنطولوجية أخرى، فالواقعية على رأي' *Rosenau*' تقوم بتبسيط العالم *Simplifies the world*

بوصفها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، فإن سعي الدولة للحفاظ على بقائها في بيئة عدائية لا يتأتى إلا بحيازة القوة التي هي الهدف المناسب والعقلاني والحتمي للسياسة الخارجية. كما أن استعمال صيغة الجمع للدولة [*states*] أي إضافة[*s*] باللغة الانجليزية ،لا يفيد الجمع فحسب، بل ينطوي على عبور حد مفاهيمي. فالدول غير مسؤولة إزاء سلطة أعلى، ولذا فإن عليها أن تعتمد على نفسها ***Self Help*** بغية حماية مصالحها وتأمين استمرار بقائها.

> **" فالواقعية عالم تكون فيه السياسة الدولية دائمة الاتصاف بالصراع الفعلي أو المحتمل بين الدول[...] ولا شيء غير الاستخدام البارع للقوة أو التهديد باستخدامها، يتيح للدولة فرصة النجاة. ويبقى استقرار النظام رهنًا باستمرار نجاح السَّاسة في التوفيق بين مصالحهم، كما في حالة التوازن الناجح للقوة."**[(1)]

كما تعمد الواقعية إلى تجزئة وفصل مختلف الفضاءات المكونة للدولة عن بعضها البعض. والفصل الأكثر أهمية هو الذي أُنشأ بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية؛ فالفضاء الداخلي يضم الحالة المدنية، أين يخضع الأفراد ل"امبراطورية القانون"[(2)] بينما يشكل الفضاء الخارجي "حالة الطبيعة"[أو الفوضى] بين الدول، أين تكون الحروب محتملة.

3.2. اللاتاريخية: L'Ahistorique

يستخدم مصطلح "اللاتاريخية" ***Ahistorique*** في النظرية الواقعية للدلالة على ميل المنظرين الواقعيين ونزوعهم إلى بناء قوانين صحيحة وعامة، صالحة لأن تطبق على مر الزمان والمكان؛ أي غير خاضعة للتاريخ.

فدراسة الواقعيين للعلاقات الدولية تتم داخل إطار مرجعي محدد بدقة في الزمان والمكان. وبالتالي فهم يستخدمون المنهج التاريخي الاستقرائي- النظر في أحداث النظام الدولي لفترات معتبرة-لاستخلاص فروض

---

1 جوزيف س.ناي و روبرت و.كيوهان، "القوة والاعتماد المتبادل المركب،" في **العولمة: الإنقاذ أم الطوفان** ،تص. فرانك ج.لتشنر و جون بولي، تر. فاضل جتكر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004)،ص.

2 استخدمت هذه العبارة من لدن الكاتب الفرنسي '*Raymond Aron*' في كتابه الشهير '*Paix et Guerre*'

عامة أو "مفاهيم فوق تاريخية"*Des concepts supra historique* ومحاولة برهنة صلاحيتها باستخدام المنهج التاريخي– الاستنباطي. أي مقابلة تلك المفاهيم بالوقائع التاريخية المعاصرة.[1]

من منطلق هذه القوانين التي عادة ما يتم وصفها بالعامة واللاتاريخية، يؤكد الواقعيون على أن العالم يمكن شرحه بطريقة دورية *cyclique*.كما يؤكدون على أن المستقبل لن يكون مختلفا عن الماضي، وأن النظام الدولي كان وسيبقى دائما فوضويا؛

"[ف]الدول تتنافس لأجل الرفاه و الأمن، والمنافسة كثيرا ما تقود إلى الصراع، فلماذا إذًا يجب أن يكون المستقبل مختلفا عن الماضي."[2]

لكن هذا الميل إلى استنباط هكذا قوانين يغفل جانبا مهما من الديناميكية المعقدة للتاريخ.

3. التحول البنيوي في نظرية العلاقات الدولية: الواقعية الجديدة وفوضوية النظام الدولي.

مع ازدياد مستوى التبعية المتبادلة المؤسسية والاقتصادية بين الدول، كان لزاما على الواقعية أن تجنح للتعديل. ويعد مؤلف "كينيث والتز"*Kenneth Waltz* الموسوم بـ *Theory of international politics* [يرمز له اختصارا بـ:*TIP*]المحاولة النظرية الأوسع نطاقا لإعادة توطيد المنطلقات المركزية للواقعية. فالعوائق البنيوية للنظام العالمي نفسه هي التي تفسر إلى حد بعيد سلوك الدول وتفرض النتائج. وتجادل الواقعية البنيوية بأن التغيرات في سلوك الطرف الفاعل تفسر من منطلق النظام ذاته، وليس من منطلق الاختلاف في الصفات التي يمكن للفاعلين إظهارها.[3]

---

1 Raymond Aron, **leçon sur l'histoire: cours des collèges de France** (paris: édition de falaise, 1989), p.445.

2 Kenneth Waltz," The emerging structure of international politics," **International Security** 2 (automne 1993) :p.64.

3 غراهام إيفانس وجيفري نوينهام،مادة (الواقعية)،مرجع سابق،ص ص.

3-1. مسلمات الواقعية البنيوية وتطبيقاتها التنظيرية:

لقد أضافت نظرية "والتز"*Waltz* عن السياسة الدولية بعدا هاما في التحليل الواقعي. وذلك بتركيزها على الدور الحاسم لطبيعة النظام الدولي كـ"بنية مستقلة"[(1)] عن البنى المركبة له في تفسير العلاقات الدولية. أي أن لهذا النظام برأي "والتز"*Waltz* وجود في حد ذاته.

> **"[...]فوحدها المقاربة التي تعزل النظام عن وحداته المكونة له الكفيلة بمنحنا نظرية للسياسة الدولية تسمح بإرساء قواعد هذا الحقل المتميز."[(2)]**

كما أن وضع الدولة و تموقعها في بيئة السياسة الدولية، أهم في تفسير سلوكياتها الخارجية من ميزاتها الداخلية وتفاعلاتها مع بقية الدول الأخرى. بالإضافة إلى سماحه بتحديد الفرص المتاحة كما الضغوط والقيود والتأثيرات التي تمارس على الدول وتتحكم في تصرفاتهم. وعليه فـ"والتز" *Waltz* يتّهم نظريات العلاقات الدولية التي تركز على مستويَيْ التحليل الفردي والوطني بتقديمهما تفسيرات اختزالية ***Reductionist*** كما

> **"يشبه النظام الدولي بالسوق، ويميز بين التغير داخل بنية النظام الدولي[أي تغير وحداته] وتغير بنية النظام الدولي ذاتها. فتغير هذه البنية هو تغير في عدد القوى الكبرى أو في قدراتها. وهكذا فإنه قبل انهيار الاتحاد السوفيتي لم تتغير بنية النظام الدولي إلا مرة واحدة خلال أربعة قرون. وذلك عندما تحول من تعدد الأقطاب إلى القطبية الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية. ويرى والتز أن هذا التحول أثر إيجابيا في الاستقرار والسلم الدوليين، لأن نظام القطبية الثنائية يقود إليهما أكثر من نظام تعدد الأقطاب."[(3)]**

---

1 وفقا لـ'*Waltz*' تعرف البنية على أنها الطريقة التي تنتظم بها أجزاؤها، فهي عامل مهم في تحديد طبيعة الفعل. وتتشكل بنية النظام من ثلاث عناصر:

(1)المبدأ المرتب[*Principe ordonnateur*]؛ويتمثل في الهرمية[*Hiérarchie*]في النظام الداخلي والفوضى[*Anarchie*]في النظام الدولي.؛

(2)الاختلاف الوظيفي بين الوحدات؛(3)توزيع القوة بين هذه الوحدات.

2 Alex Macleod, "Néoréalisme," In **<u>Théories des relations internationales :Contestations et résistances</u>** , Op.cit.,p.65.

3 أحمد علي سالم، مرجع سابق، ص ص.120-121.

وتعتبر الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي المتغير الأكثر أهمية في تفسير الظواهر الدولية، بالإضافة إلى مفهومي "توزيع القوة"و "الاختلاف الوظيفي".

"ولا يقصد أتباع نظرية الواقعية الجديدة بذلك القول: أنه نظام مشوش بالضرورة. بل إن الفوضى تعني أنه لا توجد هناك سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة."[(1)]

وهي كما يصفها "روجي"*Ruggie* "البنية العميقة" للنظام الدولي. وعليه فالواقعية الجديدة تؤكد على بنية النظام، وأن الفوضى هي من المكونات الأساسية للنظام الدولي. وبهذا فالحروب تندلع نتيجة هذا النظام وليس نتيجة الشر في الطبيعة الإنسانية. غير أن هذا التصور لا يتفق ورؤية"هيدلي بول"*Hedly Bull* للنظام الدولي. فهذا الأخير

"لا يمكن ببساطة أن ندرسه حصرا في نطاق مادي على أنه بنية فوضوية لا مركزية تتنوع فيها وحدات غير متميزة وظيفيا وفق مبدأ توزيع القوة حصرا ودون سواه. ويرتبط [بـ]هذا النظام ارتباطا وثيقا ومركزيا، تركيب نشأ تاريخيا ولا يزال يتطور من أفكار التفاهم والأحكام والمعايير والتطلعات المتبادلة."[(2)]

2-3.فوضوية النظام الدولي: رؤية نقدية.

إن الأساس النظري الذي تقوم عليه الرؤية الواقعية للنظام الدولي هو الطبيعة الفوضوية لهذا الأخير. كما أن المنطق العام في الأدبيات العقلانية للعلاقات الدولية قد شُيِّد على أساس هذا الافتراض القاعدي الذي تمَّ أخذه كحقيقة مطلقة. والذي يجد أصوله في تحليلات كل من هوبز و روسو ونيتشة وماكيافيلي، الذين حاولوا بنظرة فلسفية تحديد الطبيعة الأساسية للإنسانية.

---

1 جون بيليس،"الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة،" في **عولمة السياسة العالمية**، مرجع سابق،ص.417.

وتشتق كلمة فوضى الإنجليزية '*Anarchy*' من كلمة '*Anarkhod*" اليونانية ومعناها "من دون حاكم". وهي تستعمل للدلالة على غياب حكم يحفظ السلام. ويستخدم دارسوا السياسة الدولية هذه العبارة على نحو أكثر دقة؛ فيصفون السياسة الدولية بالفوضوية، لأنه ما من دولة أو تحالف دول يتمتع بالسلطة المطلقة على كامل النظام. فالدول سيدة ومستقلة ومسؤولة عن مصيرها ولو أنها لا تتحكم به. أنظر: مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان ، مادة(الفوضى)،مرجع سابق، ص ص.324-26.

2 أندرو هاريل،"المجتمع الفوضوي بعد خمسة وعشرين عاما(مقدمة الطبعة الثالثة)،"في هيدلي بول، **المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية**، تر. مركز الخليج للأبحاث(دبي: مركز الخليج للأبحاث،2006)،ص.13.

فطبقا لهوبز، الإنسان شرير وأناني بطبعه. وعليه يعيش الأفراد فيما أسماه "حالة الطبيعة"، حيث لايوجد قانون ولا يتوافر حكم أخلاقي أو سياسي. وبالتالي فالأفراد يتصارعون دائما وأبدا لأجل البقاء. هذا الخوف من العنف والموت سيدفع بالأفراد العقلانيين إلى تفضيل العيش في ظل قوة عليا مطلقة، بدلا من العيش في عالم تعمه الفوضى، وهو ما أطلق عليه "الليفياثان"*Léviathan*

كما أن نظرة "هانز مورجانتو"*Hans Morgenthau* للسياسة الدولية على أنها "الصراع الطبيعي لأجل القوة" تعود إلى تأثره بفلسفة "نيتشه" حول طبيعة الإنسان الشغوف بالقوة وحب السيطرة *Animus Dominando* [1]

إن غياب الليفياثان على الصعيد الدولي سيجعل- بحسب الواقعيين- حالة الطبيعة تسود، أين يصبح البقاء معتمدا على حجم القوة التي تسنده .فقد كتب "والتز"*Waltz* يقول:

> **"إن بعض الدول يمكن أن تستخدم القوة مع الوقت، وعلى جميع الدول أن تستعد لفعل ذلك أيضا أو ستعيش تحت رحمة القوة العسكرية لجيرانها. إن دولة الطبيعة هي دولة الحرب."**[2]

هذه الإرادة اللازمة لكل دولة بأن تصبح قوية لحماية بقائها، قد أوجدت حتما - بهذا المنطق- تصعيدا مستمرا في تملك القوة. وهو ما يعرفه الواقعيون بـ "المأزق الأمني"*Security Dilemma*.

من منطلق هذه الافتراضات الفلسفية الأساسية التي أُسِّست لا سيما من طرف هوبز، شيّد المنظرون العقلانيون بدورهم الإطار النظري الواقعي. لكن هوبز أو روسو مثلا لم ينقلوا حدثا تمت رؤيته، بل جاءت أعمالهم عن الليفياثان والعقد الاجتماعي كثمرة لتفسيرات و تمثُّلات نظرية. وحتى "ثوسيديدس" *Thucydides* في كتابه *The History of Peloponisian War* يقر بأن الأحداث والمحاورات التي يعرضها ما هي إلا إعادة بناء فكري تم من قبله.

---

1 Mark Busser, Op.cit., p.2

2 Shibashis Chatterjee,"Neo-realism,Neo-liberalism and security," **International Studies** 125(2003):p.127.

وبهذا يكون منظروا الميتامنظار العقلاني قد وقعوا ضحية "انزلاق فكري" ؛فحالة الطبيعة الهوبزية ليست نتاج "أنثربولوجيا تاريخية امبريقية"،بل لا تعدو كونها محاولة فلسفية في التفكير السياسي. ويؤكد "ميكائيل ويليامز"*Michael C. Williams* بأن التفسيرات التقليدية لتحليلات هوبز وروسو- والمؤسّسة حسبه للمنطق الواقعي والليبرالي- تستند إلى سوء فهم للسياقات***contextes*** المكوّنة لكل تحليل وللتحليل في حد ذاته. وهذا راجع إلى سلسلة من الأخطاء المفاهيمية والمنهجية والفلسفية.[1]

إن العقد الاجتماعي ليس حدثا بعينه. إنه محاولة تأملية لفهم ظهور الدولة. وهو ناجم عن "المعرفة العقلانية"[2]،بيد أن منظري الميتامنظار العقلاني يجنحون إلى اعتباره تفسيرا امبريقيا لظاهرة نشوء الدولة. وعليه فمن الخطأ الجسيم اعتبار محاولة تفسيرية فلسفية كحقيقة امبريقية ثابتة ومُشاهَدة وغير قابلة للمساءلة. كما أن سحب الليفياثان على المستوى الدولي[الليفياثان الدولي]غير ذي معنى، لأن حالة الطبيعة الموجودة بين الأفراد لا يمكن أن تكون مماثلة للحالة الموجودة بين الدول. فإذا كانت كذلك، كيف نستطيع شرح تكوين الدولة؟ بعبارة أخرى: كيف يستطيع الأفراد السمو عن عدم الثقة والحسابات العقلانية للمصلحة الخاصة للانضمام إلى هذا العقد. وإذا كانت الفرضية العقلانية وهي أن النظام الدولي يتطابق وحالة الطبيعة الهوبزية ولا يستطيع السمو عن عدم الثقة والمصالح الأنانية، فتكوين الدولة الهوبزية بحد ذاتها تكون منطقيا مستحيلة.[3]

وبما أن الدولة توجد في نظام من المساعدة الذاتية، وتسعى إلى "النفعية العقلانية القصوى" ،فكيف يمكن لدولة أن تثق بأخرى؟ وأي دولة يمكن أن تكون مستعدة للتعاقد أولا ؟وبالتالي يصبح الليفياثان الدولي مستحيل التحقق.[4]

---

1 Michael C. Williams, "Hobbes and international relations: a reconsiderations," **International Organization** 2 (printemp, 1996) : pp.225-226.

2 المعرفة العقلانية هي سلسلة من التعريفات الصورية والقواعد العلائقية .

3 Ibid., pp.225.

4 Ibid.

كما أن أنصار علم الاجتماع التاريخي- الذين يهتمون بكيفية كون الهياكل التي نعتبرها شيئا مسلما به بوصفها "طبيعية"، هي منتجات مجموعة من العمليات الاجتماعية المعقدة-يرفضون الرؤية البسيطة لـ "الدولة" كما يفهمها الواقعيون،

> **"[...] ويقوضون من حيث الأساس الفكرة القائلة: إن الدولة هي الدولة، فالدول تختلف وليست متماثلة وظيفيا كما تصورها الواقعية الجديدة. ثم إن علماء الاجتماع التاريخي يبينون أنه لا يمكن أن يوجد تفريق بين المجتمعات المحلية والدولية، فهي مترابطة لا محالة. ولذا فمن غير الدقيق الإدعاء كما تفعل الواقعية الجديدة بأنه يمكن فصل بعضها عن بعض. فلا يوجد مايسمى 'النظام الدولي' المتكامل ذاتيا، والقادر بالتالي على ممارسة تأثير حاسم في سلوك الدول."[1]**

ومع هذا تبقى الواقعية كمقاربة نظرية للسياسة الدولية لها تاريخها الطويل والمتميز بعرضها التفسيري المنسجم. كما أن اعتمادها "قاعدة الشح"[2] يمثل أعظم إنجازاتها وإن كان لا يضمن تفسيرا لكل الظواهر في السياسة الدولية. غير أن بساطتها ونفعيتها جعلت الكثير من صناع السياسة والمنظرين على حد سواء يثنون عليها.

1 ستيف سميث،مرجع سابق،ص ص.381-82.

2 تستخدم عبارة قاعدة الشح أو شح النظرية *The Parsimony of the Theory* للإشارة إلى أن عناصر قليلة تستخدم لتفسير أشياء عدة.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن في المنظار الواقعي: التجديد ضمن الاستمرارية

لقد عرفنا مما تم عرضه آنفا، أن البحث عن الموضوعية، الامبريقية، العلمية، العقلانية، والعالمية كلها مسائل مثَّلت جوهر النظرية الواقعية أو الميتا منظار العقلاني بصفة عامة. وأن هذا البحث عن اليقين *Quest for certainty* قد أخذ شكلا في سياق تاريخي محدد يعود إلى نهاية حرب الثلاثين عاما، التي تُوِّجَت بعقد اتفاقيات وستفاليا عام 1648. هذه الأخيرة التي حددت بشكل واسع نمط العالم الحديث.[1]

"فمنذ اتفاقية وستفاليا التي عقدت عام 1648 فصاعدا، اعتبرت الدول أقوى العناصر الفاعلة في النظام الدولي. وكانت الدول هي المعيار العالمي للشرعية السياسية، وذلك في غياب سلطات أعلى منها للقيام على تنظيم علاقاتها بعضها مع بعض. وكان ذلك يعني النظر إلى الأمن على أنه الالتزام الأول لحكومات الدول"[2]

وعليه فقد اتسمت العلاقات الدولية منذ ذلك الحين بهيمنة منظومة مفاهيمية متكاملة، تمحورت حول المساواة في السيادة وتوازن القوى وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتركيز على الاعتبارات الخاصة بأمن الدولة القومية دون غيره.

1. الأمن الوطني: القوة العسكرية ومحورية أمن الدولة.

لقد أسهمت المنظومة المفاهيمية لما بعد وستفاليا في تقديم تفسيرات ملائمة لطبيعة العلاقات الأمنية بين الدول. وضمن هذا السياق ظهرت الواقعية بنسخها النظرية المتعددة، أين نُظر للدولة على أنها وحدة التحليل الأساسية ومحور أي سياسة أمنية. وأن الأولوية هي لتحقيق أمن الدولة في مواجهة أي تهديدات عسكرية

1 من المهم الذكر بأن النظرة الحديثة للعالم، كما المعرفة الحديثة قد انبعثت من رحم حرب الثلاثين عاما، أي من سياق العنف والخوف والصراع نتيجة الخلافات الدينية[اللاهوتية] حول الحقيقة. وعليه فهاجس البحث عن اليقين من طرف المعرفة المادية/الامبريقية لم يكن ثمار تغير فكري نموذجي فحسب [قطيعة ابستيمولوجية]،بل نتاج سياق سياسي أيضا. فهذه العودة إلى الوضعية نُظِر إليها على أنها وسيلة لمقاومة أي حرب جديدة تُغَذّى بافتراضات غير مادية[لاهوتية].وعليه فهدف هذا المنظار الجديد يكمن في فصل الافتراضات العَقَدِيَة عن الافتراضات المعرفية، لحصر الخطاب بعالم الظواهر الثابتة والأكيدة. ومن هنا، فالمجتمعات والسياسات – بحسب هذا المنطق العقلاني – ستتحرر من الصراعات المذكاة بافتراضات غير مادية و النابعة عن الوعي واليقين الذاتي والفردي.

2 جون بيليس، مرجع سابق،ص.414.

خارجية. وفقا لأنصار الاتجاه الواقعي فإن الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدول كافة هو تحقيق أمنها. وعليه فالقوة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الدولة لتحقيق أهدافها. فسياسة الأمن الوطني مثلما يرى "مورجانتو"*Morgenthau*

> **" تنطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوة التي تمكن من تحقيق فرص جيدة لنجاح سياسة الأمن الوطني. إن شعور الدولة بالأمن يزداد بازدياد حجم قوتها."[1]**

ويسند هذا القول ما ذهب إليه "ريمون أرون"*Reymond Aron* من أن

> **"دعم الأمن يتحقق بالقوة الذاتية للدولة أو ضعف المنافسين لها. وكل دولة تحاول مضاعفة مواردها للذهاب بأمنها إلى حدوده القصوى عن طريق الجمع بين القوة/الأمن، من أجل فرض إرادتها على الدول الأخرى وعدم الخضوع لإرادة التفوُّق التي تمارسها دول أقوى منها."[2]**

يتفق العديد من الباحثين على الحداثة النسبية للدراسات المتعلقة بظاهرة الأمن الوطني كظاهرة علمية وكمستوى للتحليل، غير أنه لا يوجد إجماع حول معرفة متى ظهر الاستخدام الفعلي للمفهوم بشكله المعاصر. وفقا لـ "هلغا هفتندورن"*Helga Haftendorn* فالأمن الوطني هو النتاج المباشر للمَأْسَسَة المتطورة للدولة ذات السيادة منذ القرن السابع عشر[3]؛فبما أن الدولة هي الوحدة الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي، فإن ظاهرة الأمن الوطني مرتبطة بخصائص هذا النظام. وعليه فاهتمام الزعماء والقادة بمسألة الأمن الوطني قديم قدم نشأة الدولة ذاتها.

في حين يرى "أرنست ماي" *Ernest May* أن استخدام مصطلح الأمن الوطني جاء كرد فعل وَقِيٍّ لحماية السيادة الوطنية، أي ضمن المذهب السياسي الذي تطور خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. بيد أن رأيا

---

1 العايب أحسن، مرجع سابق،ص.17.

2 المرجع السابق.

3 Thierry Balzacq, Op.cit., p.37.

ثالثا يؤكد على أن فكرة الأمن الوطني ظهرت وانتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام *1945* كعبارة قوية لصياغة سياستها الخارجية، ضمن إطار سياسي أوسع من الذي ارتكز قبلا على مفهوم المصلحة الوطنية[1]. ومهما كان نوع الخلاف والتباين في الآراء، فالأكيد هو أن الاهتمام الفكري بظاهرة الأمن قد ارتبط بظاهرة العنف على المستويين الوطني والدولي

> **"فموضوع الأمن القومي كان ولا يزال الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية، سواء تم تناوله باسم الدفاع أو السيادة أو المصلحة القومية أو غيرها من المصطلحات. وعليه فإنه يجب أن يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي والعسكري والسياسي."**[2]

لقد ارتبط الأمن القومي بالقوة العسكرية المفضية إلى العمل المسلح أو ما يطلق عليه الأمن العسكري/الدولتي ؛ فـ "والتر ليبمان"*Walter Lipmann* يعتبر الدولة آمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إذا أرادت تجنب الحرب،

> **"[فـ]الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب. وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه."**[3]

فالأمن وفقا لهذا، مساو للقوة العسكرية ومرادف للحرب. ففي محاولته إيضاح مفهوم الأمن الذي طغى إبان الحرب الباردة أكد "ديفيد بالدوين" *David Baldwin* على أنه إذا كان للقوة العسكرية صلة بمسألة ما فيمكن اعتبارها مسألة أمنية، أما إذا لم يكن للقوة العسكرية صلة بها فهذه المسألة تصنف ضمن طائفة السياسات الدنيا.[4]

وتعرف "بينيلوب هرتلند ثنبرغ" *Penelope Hartland-Thunberg* الأمن الوطني بقولها:

---

1 Ibid.

2 سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق،ص.13.

3 المرجع السابق، ص.14.

4 Ayse Sayhan,Op.cit.

"هو قدرة أمة ما على متابعة مصالحها الوطنية بنجاح مهما كانت السبل وفي أي مكان من العالم."[1]

بينما يذهب "جياكومو لوسياني" *Giacomo Luciani* في تعريفه إلى القول بأن:

"الأمن الوطني هو القدرة على مقاومة أي عدوان خارجي"[2].

ويعرفه كل من "فرانك تراجر" *Frank N .Trager* و"فرانك سيموني" *Frank.N.Simonie* بأنه

"ذاك الجزء من السياسة الحكومية الذي يهدف إلى خلق الشروط الملائمة وطنيا ودوليا لحماية وتوسيع القيم الحيوية في مواجهة أعدائها الحقيقيين أو المحتملين"[3].

ببساطة، تندرج التعريفات الآنفة الذكر ضمن الرؤية الواقعية التي تركز على الدولة القومية كفاعل رئيسي وكمؤسسة تعمل في ظلها جميع المنظمات، أين يتصف سلوكها الخارجي بالعقلانية والتخطيط والإدراك في ظل بيئة فوضوية لا مكان فيها لحكومة عالمية ولا اتفاق أخلاقي أو أي حس تضامني. وعليه فهي تلجؤ إلى خيار الأمن الذاتي للدفاع وحماية مصالحها بتعظيم قوتها العسكرية واستخدامها. فالأمن الحقيقي بنظر الواقعيين يكون في سياق علاقات الحرب والصراع. وأي شيء يحمل اسم القانون الدولي أو الأخلاق لا بد أن يكون شكلا متخفيا من أشكال سياسة القوة.

2. المعضلة الأمنية وإمكانية التعاون: الأمن في ظل الفوضى.

تنص الواقعية الجديدة على أن الدول تعمل من منطلق الحوافز المادية، وتعكس مواقِفُهَا مَوَاقِعَهَا ضمن النظام العالمي. كما ترتكز اهتماماتها وخططها بالنظر إلى مواقعها ضمن هذا النظام. وعليه، فالدول تسعى للحفاظ على مكانتها النسبية داخله؛ فكلما نمت قدرات دولة ما ازدادت مكانتها في تراتبية السلطة وازداد نفوذها. وتتحدد بنية النظام العالمي عبر هذا التوزيع للقدرات بين الدول.

---

1. Thierry Balzacq, Op.cit., pp.37-38.
2. Ibid.,p.38.
3. Ibid.

ففوضوية النظام الدولي والريبة المؤدية إلى فقدان الثقة هما أمران متأصلان في النظام الدولي. بالإضافة إلى أن الرغبة في البقاء تبقى القوة الدافعة الرئيسية المؤثرة في سلوك الدول. كما أنه وعلى الرغم من عقلانية الدولة، فهناك دائما مجالا للخطأ في التقدير. وعليه فهذه الافتراضات مجتمعة تثير رغبة الدول في التصرف بعدوانية تجاه بعضها البعض[1].

لقد كان "جون هيرز" *John Herz* أول من أوضح فكرة المعضلة الأمنية ***Security Dillema*** في خمسينيات القرن العشرين بقوله:

> **"أنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر. حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية، ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا."[2]**

فالمعضلة الأمنية هي سلسلة متصاعدة من حالات انعدام الأمن كما يراها "كين بوث"*Ken Booth* و "ويلر"*Wheeler* تنشأ

> **"حين تُحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعورا بعدم الاطمئنان لا يمكن انتزاعه من تفكير دولة أخرى إزاء الحيرة فيما إذا كانت تلك الاستعدادات لأغراض دفاعية لا غير (أي لدعم أمنها في عالم غير مستقر)،أم كانت لأغراض هجومية (أي لتغيير الوضع الراهن لمصلحتها)."[3]**

فهذا المفهوم يرتكز على فرضية أن الأمن حالة تتنافس الدول على تحقيقها. وفي كنف نظام عالمي يتسم بالفوضى يتعين على الدول أن تعمل وفق مبدأ "كل لنفسه" لضمان بقائها. وفي إطار مسعاها لتأمين ذلك

---

1 جون بيليس،مرجع سابق،ص.417.

2 المرجع السابق،ص.419.

3 تيموثي دن،مرجع سابق،ص.246.

نجدها تزداد قوة يوما بعد يوم، لتكون قادرة على تجنب أثر قوة الدول الأخرى. وهذا بدوره يُصَيِّر الآخرين أقل إحساسا بالأمن، ويدفع بهم لتحضير أنفسهم لأسوأ الحالات. ولأنه لا وجود للأمن المطلق والتام، فإن التنافس سيكون حتميا، وتكون النتيجة دوامة متصاعدة من انعدام الأمن بين وحدات المنتظم الدولي. من هذا المنطلق

> **"تصف (معضلة الأمن) ظرفا تبدو فيه الجهود لتحسين الأمن القومي كما لو أنها أعمال مهددة للدول الأخرى، فتؤدي بالتالي إلى خطوات عسكرية مضادة. وهذا بدوره قد يقود إلى انحدار واضح في الأمن بالنسبة للدول جميعها."[1]**

وتجدر الإشارة إلى أن "الدراسات الأمنية الواقعية الجديدة" *Neorealism security studies* تؤكد على أن معضلة الأمن تنشأ أساسا من بنية النظام الدولي أكثر مما تنشأ من الدوافع أو النوايا العدوانية لدى الدول،

> **"فيزداد هذا الأساس البنيوي حِدَّة بسبب الميول المحافظة التي نفهمها لدى واضعي الخطط الدفاعية، حين يتحضرون للأسوأ ويركزون على قدرات خصومهم بدلا من اعتمادهم على نواياهم الحسنة. وبينما يجب النظر إلى بنية النظام الدولي على أنها شرط مسبق أساسي في المعضلة الأمنية ،إلا أن حدة هذه الأخيرة ناجمة عن طبيعة القدرات العسكرية العنيفة بحد ذاتها، وعن الدرجة التي تنظر فيها الدول إلى الآخرين بوصفهم مصدر تهديد بدلا من أن يكونوا حلفاء"[2].**

لقد هيمن الموضوع الخاص بطبيعة المعضلة الأمنية، وهل هناك مفر منها على النقاش الدائر في الدراسات الأمنية الواقعية الجديدة؛ فبينما يعتقد الواقعيون البنيويون بأن المعضلة الأمنية حالة مزمنة في السياسة الدولية بفعل الفوضى التي تضع حدودا صارمة حول إمكانية حدوث تعاون في النظام الدولي، يؤكد الواقعيون التاريخيون على إمكانية تخفيف آثارها عبر آلية ميزان القوى.[3]

---

1 مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مادة(معضلة الأمن)،مرجع سابق،ص.389.

2 المرجع السابق.

3 جون بيليس،مرجع سابق،ص.246.

فأنصار التحليل البنيوي للدراسات الأمنية يستندون على مسألتين مهمتين تجعلان من التعاون بين وحدات النظام الدولي صعب المنال:

- مسألة الغش والخوف وانعدام الثقة: فالخوف وانعدام الثقة مكوِّنان من صميم معضلة الأمن. ومع أن الواقعيون الجدد من أمثال "والتز" *Waltz* و "ميرشايمر"*Mearsheimer* يسلمون بإمكانية التعاون في ظل الفوضى، إلا أن تحقيقه والمحافظة عليه أكثر صعوبة بين الدول، لأن هذه الأخيرة ستبقى خائفة من قيام الآخرين بنقض الاتفاقيات التي تعقدها وإحراز سبق عليها. أما بالنسبة للواقعين الدفاعيين من أمثال "ستيفن فان ايفيرا"*Stephen Van Evera*، "جاك سنيدر" *Jack Snyder*،"ستيفن والت" *Stephen Walt* فيعتقدون أن اتباع ومواصلة الاستراتيجيات الحذرة هي الضامن الأفضل للأمن ؛فالدول تسعى إلى الأمن قبل القوة، ولذلك عليها عقد اتفاقيات وعلاقات دبلوماسية خاصة مع الدول الكبرى لتحقيق أمنها. وشيئا فشيئا يُعوَّض "ميزان القوى" بـ "ميزان الردع" ، وهذا ما يؤدي إلى تقليص المأزق الأمني.[1]
- مسألة المكاسب النسبية: يرى الواقعيون الجدد أن الدول تميل إلى الاهتمام بالمكاسب النسبية أكثر من تركيزها على الكاسب المطلقة. وبالتالي فما يهم الدول ليس فقط الاستفادة من المحصلات المختلفة، ولكن أيضا كم تستحق من الفائدة مقارنة بمنافسيها. وعليه فهم يتساءلون حول: من الذي يكسب أكثر من التعاون الدولي؟[2]

فكما يرى "جوزيف غريكو"*Joseph Grieco* فالدول تَمَوْضُعِيَة بطبيعتها *Positionalistes* ؛أي أنها دائما في سعي لمقارنة بعضها بالبعض.

---

1 Charles Philipe David et Jean Jacque-Roche, **<u>Théories de la sécurité :définitions, approaches et concept de la sécurité internationale</u>** (Paris : édition Montchrestien,2002),p.91.

2 للمزيد حول مسألة المكاسب النسبية/المكاسب المطلقة راجع: الحوار الجديد/الجديد *Neo-Neo synthesis* بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة .**<u>وراجع أيضا</u>**:

Robert Jervis,''Realism, Neoliberalism and Cooperation: Understanding the debate,'' **<u>International Security</u>**24(summer 1991) :42-63.

"فالدول في قلق من أن صديق اليوم ربما يكون عدو الغد في الحرب، وفي خشية من أن المكاسب التي تمنح تفوقا للصديق في الحاضر قد تصنع عدوا محتملا خطيرا في المستقبل. وبالتالي ،فعلى الدول أن تولي اهتماما بالغا بمكاسب الشركاء."[1]

فالفوضى كما يراها "جوزيف غريكو" ***Joseph Grieco*** و"ستيفن كرازنر" ***Stephen Krasner*** تدفع بالدول إلى الريبة والقلق بخصوص المكاسب المحصلة من خلال التعاون، زيادة على طريقة توزيعها بين المتعاونين. وتبرير ذلك أساسه أن الدول التي تكسب أكثر مما يجنيه شركاؤها ستصبح تدريجيا أقوى، بينما يصبح شركاؤها أكثر هشاشة.[2]

غير أن واقعيين آخرين من أمثال "شارلز غلاسر" ***Charles Glaser*** ممن يوصفون بأصحاب "الواقعية المشروطة" ***Contingent Realism*** فيؤكدون على وجود هامش رحب من الظروف التي يمكن للفاعلين أن يحققوا فيها أهدافهم الأمنية بعيدا عن السياسات التنافسية المؤدية للحرب. وعليه فهم يرون أن الأمن "مشروط بالظروف السائدة في حينه ".

ففوضوية النظام الدولي ونزعة العون الذاتي ليستا بالضرورة مدعاة للمنافسة المنتهية بالحرب. كما أنه في غالب الأحوال من الفضل القبول بالتكافؤ التقريبي بسبب المخاطر التي تكتنف السعي لتحقيق أقصى المكاسب. بالإضافة إلى تأكيدهم على أن مسألة الغش قد انطوت على مبالغة، فقد جادل كل من "شيلينغ" ***Schelling*** و "هالبرين" ***Halperein*** بأنه من شأن الغش أن يؤدي إلى مكاسب استراتيجية هامة، وأن اتفاقية تترك احتمالا لحدوث هذا هي اتفاقية مرفوضة. غير أن الأخطار التي ينطوي عليها الحد من الأسلحة قد تكون مقبولة أكثر من الأخطار التي ينطوي عليها سباق التسلح.[3]

---

1 Alex Macleod, Op.cit., p.72.

2 ستيفن م. والت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة،" تر.عادل زقاغ وزيدان زياني. متوفر على الرابط التالي:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

3 جون بيليس،مرجع سابق،ص ص.321-22.

3. إشكالية توسيع وتعميق الدّراسات الأمنية: الواقعية وإعادة صياغة مفهوم الأمن.

لقد ظهر النقاش حول مفهوم الأمن بداية الثمانينيات، لكنه أخذ شكلا أكثر وضوحا و جدية على مدى سنوات التسعينيات. فعلى عكس الدراسات الاستراتيجية التي حصرت مفهوم الأمن ضمن المجال العسكري البحت، فقد تطورت الدراسات الأمنية على قاعدة التساؤل حول إمكانية توسيع وتعميق هذا المفهوم؛ توسيعه ليضم تهديدات عدا التهديد العسكري/الدَّوْلَتِي ،وتعميق مرجعيته إلى وحدات أخرى غير الدولة.

من الجدير بالذكر بداية، فهم السياق الذي تشكل فيه هذا النقاش النظري وتطور. فقد برز على خلفية الوفاق بين المعسكرين ونهاية الحرب الباردة في سنوات الثمانينيات. وبالموازاة مع هذا الوفاق الدبلوماسي انخرط هذا النقاش ضمن سياق الحركات الاجتماعية الساعية للسلام والرأي العام، اللذان دعوا إلى دمقرطة السياسات المتعلقة بالمسائل الاستراتيجية بحثا عن الشفافية والشرعية، وضرورة تبني سياسات خارجية ذات رؤى توسطية ومعتدلة. ومن هنا بدأ النقاش شيئا فشيئا يأخذ حيزا متناميا عبر وسائل الإعلام وفي داخل الوعي الجماعي، وحتى ضمن الأجندة الأمنية لمختلف الفواعل الحكومية وغير الحكومية التي حَوَتْ تهديدات مختلفة كالصراعات الاثنية والدينية، وكذا الأزمات الاقتصادية والايكولوجية التي ظلت محجوبة عن النقاش طيلة سنوات الحرب الباردة.

ومن هذا المنطلق فقد غذت كتابات العديد من المنظرين هذا النقاش خاصة منهم: "باري بوزان" *Barry Buzan*،"أول وايفر"*Ole Waever*،"ستيفن والت"*Stephen M. Walt* ،"هلغا هفتندورن" *Helga Haftendorn*،"محمد أيوب"*Mohammed Ayoob* ،"ريتشارد ايلمان" *Richard Ullman*،"إدوارد كولودزيج"*Edward A.Kolodziej* ،"جوزيف ناي"*Joseph S.Nye* ،"لين جونز" *Lynn-Jones*، والذين مثلوا الاتجاهات المرجعية الكبرى في إعادة صياغة مفهوم الأمن داخل المنظار العقلاني.

1.3 "ستيفن والت"Stephen M. Walt والدفاع عن الطرح التقليدي

يعتقد "والت" *Walt* أن الحفاظ على الانسجام والتناسق الفكري والعملي داخل المنظار الواقعي والدراسات الأمنية يمثل الانشغال الابستيمولوجي الثابت الذي يجب أن يؤطر مجمل العملية التنقيحية لمفهوم الأمن. فإذا كان الأمن من وجهة النظر الواقعية يندرج ضمن مجال الاستراتيجية، فإن أي تحول في مفهومه [توسيع/تعميق] سيجعل فضاء الاستراتيجية/الأمن يعرف تغيرا كبيرا ،ويصبح معه أكثر تعقيدا واتساعا. من هذا المنطلق فقد عارض "والت"*Walt* المراجعة المفْهَمِيَة للأمن التقليدي، على اعتبار أن أي عملية توسيع أو تعميق سَتُصَيِّرُ الدراسات الأمنية كلا فكريا غير منسجم وعبثي التطبيق. وهي تتبدى ليس فقط كخطأ تحليلي ولكن كلا مسؤولية سياسية أيضا.[1]

لقد أشار "والت"*Walt* في مقالته الشهيرة "النهضة للدراسات الأمنية" إلى أن الأمن ببساطة يتعلق بظاهرة الحرب، مقتبسا التعريف المقدم من طرف "جوزيف ناي" *Joseph S.Nye* و"لين جونز"-*Lynn Jones* له بأنه يدور حول "دراسة التهديد واستخدام ومراقبة القوة العسكرية". ومع هذا فقد جلب مراجعة طفيفة لمفهوم الأمن عندما أضاف ما أسماه *Statecraft* أو إدارة شؤون الدولة. لأنه رأى أن القوة العسكرية لا يمكن لها أن تكون الضامن الوحيد للأمن الوطني؛ فالتهديدات العسكرية لا تمثل أبدا التهديدات الوحيدة في البيئة الأمنية الجديدة.

لكن على الرغم من أن اقتراحه يبدو للوهلة الأولى إلى حد ما توسيعا للمفهوم التقليدي للأمن، إلا أن هذه العملية التنقيحية للمفهوم تبقى دائما ضمن النطاق المحدود للاستراتيجية/الأمن ؛فالدولة لا تزال حصرا الوحدة الجديرة بالحماية. بالإضافة إلى أن تصوره هذا ليس مستحدثا، فمنذ "كلاوزفيتز"*Clausewitz* ساد الاعتقاد بأن "الحرب هي استمرار للدبلوماسية بوسائل أخرى". ولذلك ،فكل ما ينتهي إلى الدبلوماسية مثل ما يدعوه "والت"*Walt* بإدارة شؤون الدولة كان بالفعل جزءا مندمجا ضمن إطار الاستراتيجية/الأمن.

Stephen M.Walt, Op.cit, p. 1

ومع أنه يقر بأن الظواهر غير العسكرية كالفقر وتعاطي المخدرات وداء السيدا يمكن أن تهدد أمن الأفراد كما تهدد أمن الدول، إلا أنه ولأسباب ابستيمولوجية يرفض رفضا قاطعا أن تندمج مثل هذه الظواهر في مفهوم الأمن، لاعتقاده أن مثل هذا المنطق من التفكير وهذه العملية التوسيعية المفرطة ستقود إلى إدراج مسائل مثل التلوث والركود الاقتصادي وحتى إساءة معاملة الأطفال، واعتبارها تهديدات أمنية. وأي تعريف كهذا سيدمر تناسق الحقل الفكري والمنطقي ويجعل الأمر أكثر صعوبة لإيجاد حلول لأي من هذه المشاكل الهامة.[1]

وبالمثل يجادل "لورنس فريدمان" *Lawrence Freedman* أنه إذا كان

> **"أي شيء يبعث القلق ويهدد نوع الحياة يوسم بأنه 'مشكلة أمنية'، فالحقل يخاطر بفقدان جميع اهتماماته المركزية [...] فالدفاع عن الأمة ضد داء مُعْدٍ مشكلة تختلف تماما عن دفاعها ضد هجوم بالصواريخ الباليستية".**[2]

وفي ذات السياق، أكد "روبرت دروف" *Robert H.Droff* على أن أي تعريف موسع للأمن سيلقي بظلاله على العديد من المشاكل المعاصرة ،والتي لا يمكن لها أن تشكل مسائل أمنية لأن "المشاكل ليست مفهوما"*Problems is not a concept* ،فهي لا تمنحنا تنظيما للحقائق يساعدنا على إيجاد فهم مشترك للظاهرة الأمنية. كما لا تزودنا بمقاربات سياسية ممكنة لمعالجة هذه المشاكل.[3]

وعليه فالتصور "الوالتي"[نسبة إلى والت] للأمن يندرج ضمن إطار نظرية حل المشكلة التي لا تستفهم حول العالم ولكن تعتبره أمرا مسلما به و"واقعا" غير قابل للتغيير. لذلك فهو يسعى إلى شرعنة والحفاظ على سمعة وسلطة المنظار الواقعي ضمن دراسات الأمن، والذي يتصف حسبه بالعلمية بوصفه منتجا للحقائق وكدليل للممارسات في العلاقات الدولية. بالإضافة إلى أن مفهومه المنقح عن الأمن يبقى مستندا إلى الافتراضات العقلانية في البحث العلمي ،فقد كتب يقول

---

1. Ibid., p.213.
2. Lawrence Freedman, ''International Security :Changing targets,'' **Foreign Policy** 110(Spring 1998),p.53.
3. Keith Krause and Michael C. Williams, ''Broadening the agenda of security studies: politics and methods,'' **Mershon International Studies Review**,2(October 1996) :p.234.

"[...]وحتى الخطوط المجردة للغاية من البحث ينبغي أن تسترشد بهدف حل مشاكل العالم الحقيقي Solving real-world problems "[1]

ومع هذا يبقى "والت"*Walt* بمقالته الشهيرة "النهضة للدراسات الأمنية" واحدا من بين الكتاب الذين حظوا باهتمام بالغ في النقاش الخاص بإعادة صياغة مفهوم الأمن، غير أنه على رأي بعض المنظرين النقديين لا ينتمي إلى هذه "النهضة" من الدراسات الأمنية، ولكن إلى حد ما إلى الفترة التي عرفت باسم "الدراسات الاستراتيجية الحديثة"*les études stratégiques récentes*.[2]

2.3.الأمن الموسَّع: "هلغا هفتندورن" Helga Haftendorn وضرورة بناء منظار أمني جديد

لقد شهد حقل الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة سجالا فكريا قويا حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن، وهو ما انصب بالأساس على محاولة توسيع مفهومه التقليدي – الذي لم يتعد حدود ضمان "بقاء الدولة" في مواجهة أي تهديد "خارجي"كونها فاعل عقلاني ومحرك للعلاقات الأمنية – ليشمل قضايا الاقتصاد والبيئة والمجتمع ...إلخ.

فالمطالبة بإعادة تعريف مكونات الأمن الوطني تعود إلى أن التصورات والمؤسسات الحاكمة للعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب أصبحت غير قابلة للتعامل مع الحقائق الجديدة للبيئة الأمنية[3].ويشير بعض المفكرين إلى أن هذا النقاش [التوسيعي/التعميقي] قد انبعث من رحم ثلاثة أسباب رئيسية[4]:

---

1 Stephen M.Walt, Op.cit, p.231.

2 يرى *Ken Booth* أن التاريخ الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية مقسم إلى أربعة مراحل:

- الاستراتيجية ماقبل النووية *Pre nuclear strategy* ؛
- الدراسات الاستراتيجية الأولى *Early strategic studies(1945-1955)* ؛
- النظرية الاستراتيجية العليا *Hight strategic theiry(1956-1985)* ؛
- الدراسات الاستراتيجية الحديثة *Late strategic studies*.

3 Jessica Tuchman Mathews,''Redifining Security,'' in **The Theory and Practice of International Relations**, ed.Williams Clinton Olson and James R.Lee,9th ed.(Washington D.C. :Prince-hall International Inc,1996),p.313.

4 Keith Krause and Michael C. Williams ,"Broadening the agenda of security studies :politics and methods, .Op.cit.,p229.

- تذمر الدارسين من التأسيسات الواقعية الجديدة التي تصبغ الحقل وتحاول الهيمنة عليه؛
- الحاجة إلى الاستجابة للتحديات التي فرضها النظام الأمني بعد الحرب الباردة؛
- الشغف المستمر لتحديث الحقل وجعله متوائما و الانشغالات المعاصرة.

من هذا المنطلق، دعت "هلغا هفتندورن"*Helga Haftendorn* إلى ضرورة توسيع نطاق مفهوم الأمن و مراجعته على اعتبار أن

> **"التصورات الهوبزية و الكانطية و القروشيوسية[نسبة إلى *Grotius*] للأمن لا توفر منظارا كافيا ولا حتى تفسيرا مرضيا للتغير في العلاقات الأمنية التي نشهدها في أجزاء كثيرة من العالم اليوم. فلتوضيح مفهومنا للأمن ولبناء منظار قابل للاختبار امبريقيا يجب تحديد توليفة من الفروض القابلة للملاحظة ونواة صلبة من الاقتراحات غير القابلة للدحض وسلسلة من الشروط المحددة سلفا والتي هي وفقا لـ 'لاكاتوس'*Lakatos* ضرورية لبرنامج بحث 'متقدم' يقود إلى حقائق وتفسيرات جديدة ."[1]**

ومن هنا، فإن أي منظار أمني جديد يجب أن يكون قادرا على:

- تفسير التباينات النوعية والتغيرات الحاصلة في مختلف الأقاليم وكذا تفسير التحول من مفهوم مهيمن *Dominant concept* إلى آخر؛
- كما يجب أن يكون ذو مستويات تحليلية متعددة؛ أي غير محصور ضمن أحادية المسألة/المنطقة *Issue/Area* .[2]

---

1 Helga Haftndorn ,"The security puzzle :Theory-building and discipline building in international security, "**International Studies Quarterly** 35(1991) :p.12.

2 Ibid.

هذا، وقد رأت عالمة السياسة الألمانية أنه بإمكان حقل الدراسات الأمنية أن يتطور إلى "حقل دولي حقيقي" *A Truly international discipline*[1]، تتم دراسته عبر رؤية متعددة الميادين المعرفية والثقافات والتي تسمح لمفهوم الأمن من أن يشتمل على طائفة واسعة من المواضيع المتعلقة بـ:

- نظرية وتاريخ الأمن، الحرب والصراع؛
- القيم و التراث الثقافي، مفاهيم الأمن الاقليمي ،الدولي والشامل؛
- المجتمعات الأمنية وبناء المؤسسات؛
- الأبعاد الاقتصادية والايكولوجية للأمن، تحديات الارهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات؛
- سياسات الدول الدفاعية، الاستراتيجية النووية، أنظمة التسلح ،مراقبة ونزع السلاح.[2]

لكن وعلى الرغم من هذه القائمة الطويلة من المسائل، فهذا المفهوم الموسع للأمن لا يتجاوز إلى حد كبير المفهوم الواقعي التقليدي لبقائه محصورا في المجال العسكري أو بشكل أكثر تحديدا ضمن حالات العنف الفعلي أو المحتمل.

وفي السياق ذاته، لا يمكن إغفال إسهام كل من "ريتشارد ايلمان" ***(1983)Richard Ullman*** و "جسيكا توشمان ماثيو" ***(1989) Jessica Tuchman Mathews*** الذين كان لهما فضل السبق بمعية "بوزان" ***(1983) Buzan*** في فتح وتغذية النقاش التوسيعي داخل المنظار المهيمن ***Le paradigme hégémonique***

فبداية يعتقد "ايلمان" ***Ullman*** أن تعريف الأمن بمصطلحات عسكرية يقود إلى رسم صورة مزيفة وخاطئة عن الواقع الدولي. كما أنه ينطوي على خطرين؛ فحث الدول على التركيز على التهديدات العسكرية وإهمال ما سواها من الأخطار الأخرى "قد يكون ضارا" ويعود عليها بالخسارة. بالإضافة إلى أنه يقلص من أمنها الشامل ويدفعها إلى أن تنخرط في "عسكرة عامة للعلاقات الدولية".[3]

---

1. Ibid.,p.15.
2. Ibid.,pp.15-16.
3. Alex Macleod, Anne-Marie D'Aoust et David Grondin ,Op.cit.,p .331.

فالأمن كما يراه "ايلمان" *Ullman* يكون عرضة للتهديد

"عندما يؤدي فعل أو سلسلة من الأحداث إلى تدهور في مستوى معيشة سكان دولة ما بطريقة حادة وسريعة نسبيا، أو يعكس بشكل ذو مغزى الحد من هامش اختيار السياسات الممنوحة لحكومة الدولة أو لوحدات غير حكومية كالأفراد والجماعات والمؤسسات داخل الدولة ذاتها".(1)

من خلال هذا الطرح تتجلى لنا النظرة التوسيعية لدى "ايلمان" *Ullman*، فهي تأخذ بعين الاعتبار التهديدات غير العسكرية التي تتحدى الأمن الوطني. كما أنها تدرج فواعل أخرى عدا الدولة [أفراد ، جماعات، مؤسسات].

في حين ركزت "ماثيو"*Mathews* ببساطة على المسائل الايكولوجية ورأت أن

"التطورات العالمية الحالية توحي بالحاجة إلى تعريف أكثر اتساعا للأمن الوطني بإدراج المسائل الخاصة بالمصادر والبيئة والسكان".(2)

3.3. "محمد أيوب"Mohamed Ayoub و"الواقعية المهمشة"Subaltern realism العالم الثالث والدِّراسات الأمنية:

لقد طرح أنصار مدرسة العالم الثالث للدراسات الأمنية *Third world security studies* العديد من التساؤلات حول مدى ملاءمة النظريات الأمنية القائمة في الحقل على غرار غيرهم من أصحاب الاتجاهات الفكرية المغايرة. فقد واجه المفهوم التقليدي للأمن تحديات على أكثر من صعيد ؛فمن جهة لم تعد الدولة الفاعل الوحيد المؤثر في التفاعلات الدولية، بل امتد هذا التأثير ليطال فواعل أخرى غير الدول [المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والجماعات الإرهابية...].ومن ناحية أخرى، فقد كشفت تحولات البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة عن تنوع في مصادر التهديد للدولة الوطنية – عدا التهديد العسكري الخارجي الذي حظي بالأولوية الاستراتيجية لدى أنصار الطرح التقليدي–،هذه الأخيرة

1. Charles Philipe David et Jean Jacque-Roche,Op.cit.,p.26.
2. Jessica Tuchman Mathews, Op.cit.,p.331.

التي أصبحت مواجهة بمجموعة كبيرة من التهديدات كالجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي، التغيرات المناخية، انتشار الأمراض والأوبئة[...]،أين تكون القوة العسكرية غير صالحة بشكل واضح لمواجهتها في مقابل إمكانية أن تتعدى آثارها آثار التهديد العسكري ذاته.

من هذا المنطلق فقد أكد "محمد أيوب" ***Mohamed Ayoub*** على أن المحاولات الحثيثة لتوسيع مفهوم الأمن ما وراء استخدامه الواقعي التقليدي قد خلق مأزقا لدى دارسي العلاقات الدولية؛ فمن ناحية، تأكد أن التعريف التقليدي للأمن والذي هيمن على الأدبيات الغربية غير كفيل بشرح طبيعة مشكلة الأمن متنوعة الأوجه ومتعددة الأبعاد و التي تواجه جل أعضاء النظام الدولي، غير أن التوسيع الأعمى و"غير المميز" يهدد بجعل المفهوم "مرنا" إلى الحد الذي يَصِير معه غير قابل للاستخدام كأداة للتحليل من ناحية أخرى.[1]

ولهذا السبب فقد سعى "محمد أيوب" ***Mohamed Ayoub*** إلى ابتكار مفهوم بديل للأمن، والذي مع حفاظه على الاستبصارات القيِّمة للمنظار الواقعي، فإنه يتعدى حدود تمركزه على الذات وحصره للتهديدات في الخارجية منها. وهذا بمحاولة إدماجه للانشغالات الأمنية لأغلبية أعضاء النظام الدولي – من الدول "المهمشة" والتي عادة ما تصنف على أنها ضعيفة وهشة في درجة متدنية–ضمن مفهومه عن الأمن.

> **"فالأمن أو اللاأمن يعرف بعلاقته بالهشاشات الداخلية والخارجية التي تهدد فعليا أو احتمالا بضرب بنية الدولة المتمثلة في إقليمها، مؤسساتها، نظام حكمها أو إضعافها."**[2]

وعليه فأهمية المنظار الواقعي التقليدي الذي يدرس الدول كفواعل موحدة تنشغل بضمان سلامتها من التهديدات الخارجية قد تراجع بفعل حقيقة أن أغلب الصراعات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هي "داخل الدولة"***Intra state*** في طبيعتها، أو لها بعد هام داخلها. والأدهى من ذلك، أن جل هذه الصراعات منذ عام ***1945*** قد جرت داخل أراضي ما يعرف بالعالم الثالث الذي لم تكتمل به مسارات بناء الدولة

---

1 Mohammed Ayoub,"Defining security: A subaltern realist perspective," in **Critical Security Studies: Concepts and Cases**,Op.cit.,p.121.
2 Ibid.,p.130.

بعد.[1]فقد قدرت دراسة لـ "استفان كيند"*Istvan Kende* أنه من أصل *120* حربا خلال الفترة الممتدة من *1945* إلى *1976* ، *102* منها كانت حروبا داخلية[صراعات قبلية، حروب أهلية، حروب مناوئة لنظام الحكم...]،في حين خلصت دراسة أخرى أعدت من طرف "سيقال وكيدروم"*Segal and Kidrom* والتي غطت الفترة من *1973* إلى *1986* إلى مزيج من *66* حربا داخلية و*30* حربا حدودية.[2]

فظهور العالم الثالث قد مثل تحديا للفهم المهيمن على الأمن في ثلاث نقاط مهمة:

- في تركيزه على المستوى ما بين الدَّوْلَتِي *Inter-state level* كنقطة أصيلة للتهديدات الأمنية؛
- في إقصائه للظواهر غير العسكرية من أجندة الدراسات الأمنية؛
- وأخيرا في اعتقاده أن التوازن الشامل للقوة هو الوسيلة الشرعية والفعالة في النظام الدولي.

فجذور عدم استقرار العالم الثالث هي داخلية بالأساس، وتجد نفسها في البنى الهشة للدولة التي ظهرت جراء مسارات التحرر من الاستعمار. هذه البنى المفتقرة إلى التوافق بين الأبعاد الإقليمية للدولة ومكوناتها المجتمعية والاثنية. وعليه فمصطلح الأمن الوطني يبقى محدود النفعية[3] في شرحه لحقيقة المشاكل الأمنية التي واجهت الأغلبية الكبرى في النظام الدولي والتي تناقض فهمه التبسيطي لإشكالية الأمن.[4]

فالأمن ضمن سياق العالم الثالث لا يعود ببساطة إلى البعد العسكري، ولكنه كما يرى "ريمو فايرينان"*RaimoVayrynen*

> **"بسبب هشاشة النظام الاجتماعي ،فالتكاليف الهامشية للهشاشة الاقتصادية ،التدهور الايكولوجي والتشرذم الاثني هي مشكلات مستعصية في الدول النامية أكثر منها في الدول المصنعة. فمفهوم الأمن في الدول النامية لا يمكن فصله عن التهديدات غير العسكرية للأمن."**[5]

---

1. Ibid.,p.122.
2. Amitav Acharya,"The periphery as the core: The third world and security studies," **in <u>Critical Security Studies: Concepts and Cases</u>**,Op.cit.,p.301.
3. Ibid.p.302.
4. Mohammed Ayoub ,Op.cit.,p.124.
5. Amitav Acharya, Op.cit.,p.304.

وبالنتيجة، فطبيعة الأمن "كرمز غامض" أكثر تحققا في مجتمعات العالم الثالث أكثر منه في دول الشمال الصناعي. ففي نقده لمنظار الأمن الوطني لاحظ "روب والكر"*Rob Walker* أن

> **" الدولة ذاتها لا يمكن لها أن تكون مانحة الأمن كما في الرؤية التقليدية. فهي بأوجه عدة المصدر الأول للاأمن [...]فمن الصعب رؤية كيف يمكن لأي مفهوم مُجْدٍ للأمن أن يغفل دور الدولة ومشاركتها في التعدي على حقوق الإنسان في العديد من المجتمعات."[1]**

من منطلق المعطيات السابقة جميعها، اصطلح "محمد أيوب" *Mohamed Ayoub* على وسم نظرته للأمن بـ "الواقعية المهمشة"*Subaltern realism* في إشارة منه إلى أنها مركب يجمع بين الميزة السياسية ومركزية الدولة[2] من جهة، وحساسيته لانشغالات الغالبية العظمى من الدول الأقل قوة وشأنا، والتي دَلَّ عليها استخدامه للفظ[*Subaltern*]الذي استوحاه من "غرامشي" *Gramsci*،والذي يجد أصوله في "المدرسة المهمشة للتاريخ"*Subaltern school of history* المتكونة أصلا من المؤرخين الهنديين الذين عكفوا على دراسة "دور العناصر الأقل قوة" كالفلاحين والحرفيين – والمكونون للأغلبية– داخل مجتمعاتهم. لكن عملهم هذا تجاهلته نخبة المؤرخين التقليديين الذين عادة ما ينصرفون إلى التركيز على نشاطات العناصر الأقوى.[3] وهو بهذا يصل إلى مطابقة صريحة بين أعمال المؤرخين الهنديين المهمشة والعالم الثالث الذي يمثل العنصر المتجاهل داخل المجتمع الدولي.

1 Ibid.,p.303.

2 فالمشكل الأمني بحسب *Ayoob* يحتاج إلى أن يكون مُسَيَّسًا كفاية مع احتمالية تهديده لبقاء الدولة، حدودها، مؤسساتها السياسية ونظام حكمها. كما أن اهتمامه دولتي– التمركز لا يبرره من منطلق أن الفوضى هي المؤثر الأصيل في سلوك الدول كما يدعي *Waltz* والواقعيين البنيويين بل من باب أن نظام الدول يبقى النموذج الفعلي القائم للتنظيم الدولي. أنظر:
Sarah Tarry, 'Defining Security: Normative Assumptions and Methodological Shortcomings,'' available *At:* http://www.cda-cdai.ca/cdai/uploads/cdai/2009/04/tarry98.pdf

3 Mohammed Ayoub ,Op.cit.,p.141.

المبحث الثاني:

التّصور اللّيبرالي للأمن

- المطلب الأول: النظرية الليبرالية: مقاربة معرفية.
- المطلب الثاني: الطُّروحات الحديثة للأمن الليبرالي.

المطلب الأول: النظرية الليبرالية: مقاربة معرفية

إن النظرية الدولية كانت ولا زالت تعود في جذورها إلى القلق الأخلاقي تجاه أسباب الحرب وشروط السلام والأمن. وعلى الرغم من اختلاف مخططات كل من غروشيوس وهوبز و روسو و كانط إلا أنهم جميعا اشتركوا في هذا التركيز الجوهري. كما أنه وإبان القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الثانية رفض معظم المفكرين الدوليين تشاؤمية هوبز وروسو وتبنوا الموقف الفكري لبنثام والعديد من مفكري القرن التاسع عشر الليبراليين الذين قاربوا أو فهموا الحروب على أنها نتاج الحكومات المستبدة و المعاهدات والديبلوماسية السرية والنخب. وأن الطريق إلى السلام يمر عبر علاقات الشعوب مع بعضها البعض مع التجارة الحرة وانتشار الديمقراطية والرأي العام المستنير والمؤسسات الدولية.

▪ المسلمات الرئيسية للنظرية الليبرالية:

بداية، يجب التنويه إلى أن الليبرالية ليست نظرية واحدة وأننا لسنا بصدد كل نظري موحد ومتماسك؛ فقد تعددت نسخها وصورها النظرية كما تنوعت أطرها الفكرية. فالليبراليون عادة ما يقدمون إجابات مختلفة عما يعتبرونه المعضلة البارزة في العلاقات الدولية وهي ظاهرة الحرب. ويتبنى التصور الليبرالي ابيستيمولوجيا وضعية مصنفا بذلك ضمن الاتجاه العقلاني في نظرية العلاقات الدولية. أما على المستوى المنهجي فهناك من تأثر بالطبيعة اللاوحدوية للدولة مركزا على الفرد كوحدة تحليل، في حين تأثر البعض الآخر بدرجة أقل بهذه المسائل واهتم بعناصر التفاؤلية الليبرالية حول التغير السلمي والانسجام المرجو في النظام الدولي. وهذا ما يدل على أن الليبراليين اهتموا بالتنظير عبر مستويات التحليل.

وعليه فقد كان الأمن الليبرالي نتاج مدارس مختلفة ؛فمثلا ميَّز "أندرو مورافشيك" *Andrew Moravcsik* بين ثلاث صور مختلفة لليبرالية: الجمهورية والتجارية والمثالية ،كما ميز "ميكائيل دويل" *Michael Doyle* المذهب الليبرالي الدولي عن الليبرالية التجارية والليبرالية الإيديولوجية[1]،في حين

---

1 Cornelia Navari ,''Liberalism,'' In **Security Studies : An Introduction**, ed . Paul D.Williams , Op.cit.,p.30.

حدَّد الأستاذ "ارنست أوتو زمبيل" *Ernest Otto-Czempiel* نوعين أساسين للفكر الليبرالي وهما: الليبرالية البنيوية والليبرالية المؤسساتية. ويبقى العنصر المركزي الموحد لمعظم النظريات المسماة "ليبرالية" هو إرادة تطبيق "المبادىء" المستوحاة من الفلسفة الليبرالية على حقل العلاقات الدولية. هذه المبادىء الحاكمة للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد الذين يحيون داخل الدول الليبرالية، ومن هذه المبادىء: الحرية، الديمقراطية النيابية، أسبقية القانون، الملكية الخاصة، التنافس الاقتصادي الحر، التسوية السلمية للخلافات عبر تدخل المؤسسات .على أن رفع هذه المبادىء إلى المستوى الدولي كفيل بحل عدد كبير من المشاكل وخاصة الحرب.(1)

وعلى اعتبار الليبرالية تقليدا في السياسة الدولية، فهي تتميز في نظرتها للسياسة العالمية باعتمادها مأمورية أكثر اتساعا من حيث وحدات ومستويات التحليل. فالمنظار الليبرالي ينطلق في تصوره للسياسة العالمية بناء على أربع افتراضات أساسية:

- **يمثل الفاعلون من غير الدول Non State Actor وحدات مهمة في السياسة العالمية؛** فالدولة ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل هناك فواعل أخرى داخل الدولة وخارجها ممن قد يكون تأثيرهم في الأمن مساويا أو يفوق التأثيرات التي تحظى بها الدولة. فقد أكد "روبرت كيوهان" *Robert o. keohane* و"جوزيف ناي"*Joseph S .Nye* على أن هناك قرارات وسلوكيات لجهات أخرى يمكن أن تؤثر في قضايا العلاقات الدولية بالقدر الذي تؤثر به الدولة القومية. كما قللوا من أهمية الدولة في تنظيم العلاقات الدولية حيث ظهرت قوى وجهات أخرى ليست دولية تسهم في تنظيم تلك العلاقات. بالإضافة إلى ذلك فقد أكدا على وجود قوى ومؤسسات عبر قومية تسهم في صياغة العلاقات الدولية بشكل متواز مع الدول من خلال عملية " الإعتماد المتبادل المعقد" (2)

---

1 Stephane Roussel et Dan O'Meara,''le Liberalism classique :une constellation de théories, '' In **Théories des relations internationales :Contestations et résistances** , Op.cit.,pp.92-93.

2 إن الاعتماد المتبادل كمضمون مفهومي يهدف إلى تحليل نتائج الاعتماد المتبادل كظاهرة في السياسة الدولية والتي تتميز عموما بعدم الوصول إلى اقتسام متساو وعادل للفوائد بين مختلف الفاعلين. ولهذا الغرض طور كل من *Robert O.Keohane and Joseph S.Nye Jr,* وسيلتين تحليليتين هما: الحساسية(*sensitivity*) والانجراحية(*vulnerability*) .ففي حين تشير الأولى إلى سرعة وعمق التغير الذي تحدثه دولة ما في دولة اخرى ،تتعلق الثانية بالإمكانات الممنوحة للفاعل/الدولة[ب] لمقاومة التغير الذي تسبب فيه الفاعل/الدولة[أ].

"فعملية الاعتماد المتبادل المعقد تتم عبر قنوات متعددة بين المجتمعات يختلط فيها نشاط الدولة مع نشاطات الفاعلين من غير الدول، تكون للقوة فيه دور ثانوي وذلك بعكس الدور المحوري للدولة في تنظيم تلك العلاقات ضمن إطارها الدولي، بحسب ما يراه الفكر الواقعي التقليدي. كما أنه في ظل هذا الاعتماد المتبادل المعقد تكون القضايا الدولية هراركية الشكل(تراتبية) ،أي أن كل قضية قد تبرز أهميتها في وقت معين ثم تتلاشى، على عكس افتراض الواقعية في سيادة الأمن دائما ضمن أهم القضايا التي تسود في علاقات الدول، بغض النظر عن ظروف الزمان والمكان. وبتعبير آخر فإن عملية الاعتماد المتبادل المعقد يفترض وجود فاعلين آخرين غير دوليين ودور هامشي للقوة في العلاقات الدولية ،إضافة إلى عدم وجود هرمية لقضايا نلك العلاقات."[1]

- **كما أن الدولة ليست فاعلا وحدويا Nonunitary Actor** ،بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة. فالفواعل المهمة في السياسة الدولية هم الأفراد العقلانيون والجماعات الخاصة التي تنتظم في محاولة لترقية مصالحها الذاتية. وعليه فالدولة لا تخرج عن كونها مؤسسة تمثل الاختلافات والتنافسات فيما بين القوى الاجتماعية من أفراد وجماعات ضمن المجتمع المدني، والتي تترجم على أنها سياسة الدولة ***state policy***.فالدولة في التصور الليبرالي للسياسة الداخلية ليست فاعلا بل مؤسسة خاضعة بشكل ثابت لتحالفات القوى الاجتماعية.[2] من هذا المنطلق يعد اعتبارها كفاعل وحدوي اختزالا لتعددية الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة الدولة وتجاهلا للتفاعلات الحاصلة بينهم بل وكذلك للأفكار والقيم والمنظمات الدولية و عبر الوطنية والرأي العام...إلخ.
- **يتحدى الليبراليون الافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة فاعلا عقلانيا**. فالنظرة المجزأة للدولة تترك الانطباع بان صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية لن تؤدي دوما إلى اتباع مسار صناعة قرار

1 سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق،ص.I7.

2 Andrew Moravcsik ,"Liberal International Relations Theory: A Social Scientific Assessment," Published by the Weatherhead Center for International Affairs, Harvard University, Paper No. 01-02, April 2001.Available at : http://www.wcfia.harvard.edu/node/623

عقلاني لأن سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية يسيطران على صناعة القرار، وبالتالي احتمال اتخاذ قرارات لم تكن منتظرة أو مرغوبة.

- **مأمورية السياسة العالمية تبقى قابلة للتوسيع**؛ فإذا كانت مسائل الأمن الوطني مهمة، فإن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية والثقافية تبقى هي الأخرى على درجة بالغة الأهمية بفعل تنامي التفاعل بين عدة عوامل منذ منتصف الألفية الثانية خاصة من زاوية تحول الحقل الاقتصادي، تطور عالم الشبكات، الاستقلالية المتزايدة للفاعلين غير الدوليين، تنامي الاهتمام بالبيئة وتوسيع ميادين الأمن...إلخ. وعليه فهم يرفضون تقسيم السياسة الدولية إلى سياسة عليا وسياسة دنيا على اعتبار أن المشاكل السوسيو–اقتصادية الداخلية يجب أن تحضى بنفس الأهمية التي تتمتع بها المسائل العسكرية.

▪ صور الليبرالية:

لقد حاول رواد الطرح الليبرالي النظر بنوع من التفاؤل للنظام العالمي، من خلال إمكانية التقليل من حدة التفاعلات النزاعية بين الدول بسبب انسجام القيم والمصالح والتركيز على أطر التعاون الدولي مما يجعل الأمن معطى مشتركا فيما بينها. ولذا فهي تحاول الإجابة على التساؤلات التالية: كيف ولماذا تتعاون الدول؟ كيف تنمو وتتطور المعايير الدولية للسلوك وتؤثر على أولويات وأفعال الوحدات الدولية وغير الدولية منها؟

1.2 الدّولية الليبرالية:

تتلخص الدولية الليبرالية أساسا في أنها مشروع يرمي إلى تغيير العلاقات الدولية بطريقة إصلاحية لا ثورية لتتلاءم ونماذج السلام والحرية والازدهار التي يزعم أن الديمقراطيات الليبرالية الدستورية تنعم بها كالولايات المتحدة الأمريكية التي تزعمت مهمة تعزيز الدولية الليبرالية بطريقة أو بأخرى في القرن العشرين. وقد ظهرت الدولية الليبرالية كمنظار أكثر انسجاما إبان عصر التنوير واكتسبت بيانها المنظم للإصلاح الدولي مع النقاط الأربع عشر للرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" *Woodrow Wilson* [1].

1 John MacMillan, 'Liberal Internationalism'' in **International Relations Theory For The Twenty-First Century: An Antroduction** ,ed. Martin Griffiths(New York: Routledge,2007),p.21.

لقد كان إيمانويل كانط بلا شك أهم مفكري عصر التنوير الذي تناول مشكلة إصلاح فوضى النظام الدولي مع الحاجة إلى إحلال السلام الدائم. فوفقا لكانط

> **"كانت الحرب مصدر الفساد الأخلاقي و الشر. ودل تكرار الحرب على أن دولا عدوانية تهدد باستمرار حقوق الأفراد وحرياتهم. بالإضافة إلى أنه لا يمكن للدول تحسين دساتيرهم فيما يساورهم القلق حيال إمكانية غزوهم من دول أخرى[...]وتقع مسؤولية السعي إلى إلغاء الحرب على كاهل الأفراد والدول جميعا من خلال الانخراط في هدف تدرجي باتجاه السلام الدائم."**[1]

وقد قاده النفور من همجية العلاقات الدولية أو ما وصفه بـ"حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون"[2]إلى وضع مقالته الأكثر شهرة "السلام الدائم: مخطط فلسفي"(1796) والتي تضمنت بذور أفكار المذهب الليبرالي الدولي الأساسية، كما رمت إلى تحديد شروط سلام دائم من خلال عرضه كيف يمكن للدول أن تصبح جزءا من مجتمع كوسموبوليتي شامل من دون إقامة حكومة عالمية واحدة و التي برأيه قد تصبح دكتاتورية وتعمل على اضطهاد التعدد في التصورات الدينية واللغوية والوطنية للحق السياسي.

> **"ولذا، فقد كان دوما يبحث عن التمييز بين 'فدرالية للدول الحرة' وأي تصور لـ'دولة عالمية' على النحو الذي كان يدعو إليه فقهاء القانون الدولي البارزين في عصره مثل: قروشيوس و بافندروف و فاتل[...]لأن أي حكومة عالمية ستؤول إلى استبداد بلا روح بعد اندثار بذور الخير...وفي النهاية فإن الأمر كله سيؤول إلى فوضى".**[3]

وبحسب كانط، فإن تحقيق السلام الدائم يحتاج إلى تحويل الوعي الفردي ،وإلى الدستورية الجمهورية، كما يستلزم عقدا فيدراليا بين الدول لإلغاء الحرب .هذه الأخيرة التي ستنبثق عن الإملاءات الأخلاقية للحكم الجمهوري ولكنها ليست بأي حال فدرالية قوية، فطالما كل دولة تولي الأهمية الأولى لسيادتها، فإنها لن ترضى

---

1 مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مادة(السلام الدائم)،مرجع سابق،ص.248.

2 تيموثي دن، "الليبرالية،"في **عولمة السياسة العالمية**، تص. جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق،ص.318.

3 أندري مورافشيك،"الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي-بنيوي،" تر. عادل زقاغ. متوفر على الرابط الآتي:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/morav.html

بالفدرالية بمعناها الحديث، بل ستعمل فقط على حماية وتأمين حرية كل دولة لذاتها. وعليه فإن فدرالية كانط تعتبر معاهدة شاملة وليست نسقا دوليا[1].

وقد ارتبطت الدولية الليبرالية بثلاث اتجاهات نظرية أساسية لتفسير الصراع والتعاون على الصعيد الدولي ممثلة في كل من الليبرالية التجارية التي تركز على فكرة التجارة الحرة والتجارة عبر الحدود الوطنية على افتراض أن الترابط بين الدول سيقلل من حوافز اللجوء إلى استخدام العنف، كما أنه سيرفع من تكلفة استخدام القوة. وعادة ما ينظر إلى التجارة الحرة على أنها السبيل إلى توحيد الشعوب وحتى من تخفيف ولائهم السياسي للدولة–الأمة. بالإضافة إلى الليبرالية الجمهورية المساندة لانتشار الديمقراطية بين الدول ما يعني أنه سيكون من الصعب على الحكومات الانخراط في سياسات تعزز مصالح النخب الاقتصادية والعسكرية بفعل الرقابة المفروضة عليها من طرف مواطنيها. أما الاتجاه الثالث فيعزى إلى ما يدعى بالليبرالية التنظيمية أو المؤسسية على مستوى البنية السياسية الدولية والذي يعتقد ويثق في إمكانية تعزيز سيادة القانون وتطوير المؤسسات الدولية والممارسات التي من شأنها تخفيف حدَّة المعضلة الأمنية بين الدول[2].

لكنه ومع بداية القرن الحادي والعشرين، واجهت الدولية الليبرالية عدة تحديات ؛فليس من الضروري أن تتعاضد أنواع الدولية الليبرالية الثلاث ،بل هي غالبا ما تتناقض. فكيف يمكن للدول في عصر العولمة مثلا أن تقدم كشف حساب لمواطنيها في الوقت الذي يتعين عليها تكييف سياسات اقتصادها الكلي مع القيود التي تفرضها الرأسمالية العالمية؟ كما أنه ليس بالضرورة أن تعزز الليبرالية التجارية الليبرالية الجمهورية ،فقد عملت العديد من البلدان إلى اعتناق الرأسمالية دون الديمقراطية كالصين مثلا.

1 أندري مورافشيك، المرجع السابق.

2 مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مادة(الدولية الليبرالية)،مرجع سابق، ص.224.

2. المذهب المثالي وفكرة الأمن الجماعي:

يرى عدد من الباحثين أن المذهب المثالي قد سيطر على دراسة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين وغالبا ما يطلق عليها وصف الطوباوية لأنها تضع المبادئ الأخلاقية قبل الاعتبارات العملية أو التدبيرية.

إن الدافع الأبرز الذي كان وراء ظهور النزعة المثالية هو الرغبة في منع حدوث الحروب. و نتيجة ازدياد الشعور الشعبي بأن الحرب قد طالت حياة الجميع، وأن من مسبباتها الأساسية الاتفاقيات الدولية السرية وسياسات بعض الدول والتحالفات التي كانت تعقد، عني التيار المثالي في الحقل الأكاديمي بدراسة وتدريس القانون الدولي والمنظمات الدولية بغية القضاء على النزاعات، وإقامة تنظيم أفضل للعالم وخدمة أهداف السلم ودعم وتطوير التفاهم الدولي. وتقوم النزعة المثالية على فكرة خضوع الدول لقواعد القانون الدولي العام ودور القانون الدولي في ضمان وصيانة الأمن والسلام العالمي.

ينطلق المثاليون من أولوية الأخلاق في العلاقات بين الأفراد إن كان في إطار المجتمع الوطني أو الإطار الدولي. كما يرون أن واجب الفرد الخضوع للقوانين والقواعد التي وضعت لخدمة المجتمع. وينطلقون من مسلمة انسجام المصالح (*Harmony of Interests*) على اعتبار وجود توافق طبيعي بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة. فالفرد عندما يعمل لمصلحته الذاتية يعمل لمصلحة الجماعة، وعندما يدعم مصلحة الجماعة فهو يدعم مصلحته. وعليه فقد شكلت المثالية مقترب أخلاقي- قانوني ركز على بناء عالم أفضل خال من النزاعات منطلقة من مسلمات فلسفية تفاؤلية حول الطبيعة البشرية. بالإضافة إلى اعتقادهم بأن السلام والعدالة ليسا حالتين طبيعيتين، بل هما نتاج جهود مدبرة سلفا. من هذا المنطلق فإن المثاليين الجدد أمثال: "ريتشارد فولك"*Richard Falk*، "دانييل أرشيبوجي"*Danielle Archibugi*، "نوربرتو بوبيو" *Norberto Bobbio*، "ديفيد هيلد" *David Held* يرون ضرورة إصلاح النظام الدولي: فالمؤسسات الدولية كما الدول بحاجة إلى أن تصبح أكثر ديمقراطية.[1]

1 تيموثي دن، "الليبرالية،" مرجع سابق، ص ص. 333-336.

وفي إطار دراسة العلاقات الدولية، لم تركز المثالية الأولى على مفهومي الدولة والنظام الدولي بقدر ما اتجهت فرضياتها ومقترحاتها نحو مفاهيم الفرد والرأي العام والبشرية. فالقضية السياسية والأخلاقية الأساسية التي اعتبرت المدرسة المثالية أنها تواجهها كانت قضية الفجوة القائمة في العلاقات الدولية بين الواقع المتمثل بالحرب العالمية الأولى وبين الطموح في بناء عالم أفضل. في حين يدعوا أنصار المذهب المثالي الجديد إلى تبني مقترحات "هيلد" *Held* حول "النموذج العالمي للديمقراطية" بدلا من نموذجي وستفاليا والأمم المتحدة والذي يقوم على ثلاث مرتكزات أساسية:

- إيجاد برلمانات إقليمية وتوسعة سلطة الهيئات الإقليمية القائمة حاليا كالإتحاد الأوروبي؛
- غرس اتفاقيات حقوق الإنسان في البرلمانات الوطنية ومراقبتها من قبل محكمة دولية جديدة معنية بحقوق الإنسان؛
- إصلاح الأمم المتحدة أو استبدالها ببرلمان عالمي ديمقراطي خاضع للمساءلة.[1]

لقد واجهت المثالية العديد من الانتقادات لا سيما من أصحاب الرؤى الواقعية .فقد اعتبر "ادوارد هات كار"*E. H. Carr* أن المغالطة المركزية للمذهب المثالي تمثلت في

> **" ميله إلى الانغماس في الأماني الخيالية على حساب التحليل التجريبي (empirical) الصارم، إلى حد أنه يعرف ب 'الميل إلى تجاهل ما كان وما هو كائن في تصوره لما يجب أن يكون'. فالتشديد المفرط على المبادئ المجردة بدلاً من الحقائق الواقعية أدى، برأي كار، إلى عدم القدرة، لا سيما في العالم الانجلو – أمريكي، على فهم الأحداث الدولية والسيطرة عليها، على حد سواء، خلال فترة ما بين الحربين. وقد فشل مُنَظِّرون مثل آرنولد توينبي (Arnold Toynbee) ونورمان اينجل (Norman Angell) والفرد زيمرن (Alfred Zimmern) وممارسون مثل وودرو ويلسون (Woodrow Wilson)، في إدراك أن الأسباب الرئيسية لتصرف**

1 المرجع السابق، ص ص. 336-337.

الدولة وسلوكها يدور حول اعتبارات القوة والمصلحة القومية بدلاً من الأخلاق والنزعة العالمية." [1]

وعليه كان لزاما على السياسات التي تقوم على أساس مثل تلك الأفكار الخاطئة أن تؤول إلى الفشل،

" لأن هذه المبادئ التي يفترض أنها مطلقة وعامة ليست مبادئ على الإطلاق، بل هي الانعكاسات اللاشعورية للسياسة القومية والتي تقوم على أساس تفسير معين للمصلحة القومية في وقت معين."[2]

لقد كان "مبدأ القياس المحلي"– الذي يمكن استناداً إليه إعادة خلق الظروف التي أوجدت النظام ضمن الدولة على الصعيد الدولي– افتراضاً مركزياً للمقاربة المثالية. فكما هو الحال في المجتمع المحلي، لا بد من خضوع المجتمع الدولي لنظام حكم ينطوي على إجراءات ديمقراطية بهدف معالجة النزاعات، كما يحتاج إلى قوة دولية لفرض السلام في حال تعثر المفاوضات. وهذا أدى مباشرة إلى الدعوة إلى الأمن الجماعي وإلى إيجاد عصبة أمم من شأنها أن تحل إلى الأبد معضلة الأمن المقترنة بفوضى دولية غير مهيكلة .[3]

ويتمثل مفهوم الأمن الجماعي وفقا لـ "قولدشتين" في

"تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر."[4]

بمعنى أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاضد مع بعضها وتنسق الجهود فيما بينها استجابة لأي خطر قد تمثله أي دولة في النسق الدولي. وهي ذات الفكرة التي استند إليها الرئيس الأمريكي ويلسون في نقاطه الأربع عشر في تصوره لعالم آمن .وتكريسا لأطروحة المدرسة المثالية جاءت ترتيبات الأمن الجماعي لعصبة الأمم التي قامت فلسفتها على ردع الدول المعتدية.

---

1 غراهام إيفانس وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، مادة(المذهب المثالي)،مرجع سابق، ص..

2 المرجع السابق، ص.

3 المرجع السابق، ص.

4 تاكايوكي يامامورا،"مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية،"(ترجمة: عادل زقاغ).متوفر على الرابط التالي:
http://iraq.great-forum.com/montada-f5/topic-t232.htm.

ويؤدي الأمن الجماعي – نظريا – أربعة وظائف؛

- الرد على أي عدوان أو أية محاولة لفرض الهيمنة، ولا يتعلق الأمر فقط بالأفعال التي تستهدف بلدانا بعينها؛
- يتم إشراك كل الدول الأعضاء وليس ما يكفي من الأعضاء لصد المعتدي؛
- تنظيم رد عسكري؛
- لا يترك للدول منفردة تحديد ما تراه إجراءات مناسبة تخصها وحدها.[1]

وتنجذب الدول إلى فكرة الأمن الجماعي على اعتبار أنها تعد الدول جميعها بالأمن قويها و ضعيفها. فمن حيث المبدأ، تملك الدول كلها دافعا للانضمام إلى هذا النظام بما أنها كلها عرضة لتهديد الحرب. كما تركز فكرة الأمن الجماعي على مشكلة واضحة ظاهريا هي الاعتداء بالصورة النمطية المعروفة له كالاعتداء العسكري على سلامة أراضي الدول الأعضاء أو على استقلالها السياسي.

1 المرجع السابق.

المطلب الثاني: الطروحات الحديثة للأمن الليبرالي

لقد شهد المنظور الليبرالي تطورا كبيرا في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين خصوصا مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أصبح ينظر إلى السياسة الدولية عبر نموذج "الشبكة العنكبوتية" ***Cobweb Model*** عوضا عن نموذج "كرات البليياردو" الواقعي. ***Billard-Ball Model*** وعليه، فقد أعطى الاتجاه الليبرالي الجديد ممثلا في كل من الليبرالية المؤسساتية وأنصار السلام الديمقراطي مقاربات جديدة لمحاولة فهم وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

1. الليبرالية المؤسساتية و دور المؤسسات الدولية في تعزيز الأمن:

لقد تحول الليبراليون في الثمانينيات من القرن الماضي إلى الاهتمام بالمؤسسات الدولية لتضطلع بعدد من الوظائف التي لا تقوى الدولة على القيام بها. وكان هذا هو العنصر المساعد لنظرية التكامل في أوروبا والتعددية في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى خلاف الرؤى الواقعية إزاء الأمن الدولي التي أهملت وشككت في دور المؤسسات الدولية في معالجة النزاعات ومنع اندلاع الحروب باعتبارها محصلة لمصالح الدول وقيود النظام الدولي، فإن الليبراليون الجدد يؤكدون على دور هذه المؤسسات في تحقيق التعاون والاستقرار لأن بوسعها

> **"توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق. وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل."[1]**

---

1 جون بيليس،"الأمن الدولي في حقبة مابعد الحرب الباردة،" مرجع سابق،ص.427.

فتسيير علاقات الاعتماد المتبادل يستوجب بناء مجموعة من القواعد والإجراءات والمؤسسات المشتركة أو المنظمات الدولية القادرة على إدارة التفاعلات في مسائل مختلفة من الحياة الدولية مشكلة بذلك ما يعرف بـ "المنظومة الدولية"*International Regim*[1].

ويعمد الليبراليون الجدد إلى تعريف الأمن من منطلقات أوسع مبتعدين عن القراءة الجغرافية/العسكرية للمصطلح التي ركز عليها نظراؤهم من التيار الواقعي مؤكدين أهمية قضايا الثروة والرفاه والبيئة كما ركزوا على بناء المؤسسات وإيجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية. و اعتقادهم بأن المؤسسات الدولية في مقدورها التأثير في سلوك الدول و التغلب على تأثيرات الفوضى لا يعني أن المأسسة الدولية في استطاعتها منع حدوث الحروب ،لكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب غير المتكافئة المنبثقة عن التعاون.[2] كما باستطاعتها المساعدة للتغلب على النزعة الأنانية للدول بتشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن منظري هذا النوع من الليبرالية من أمثال: "كيوهان"*Keohane* ،"أوي"*Oye*،"ناي"*Nye* ،"أكسلرود" *Axelrod* قد طوروا أفكارهم في استجابة واضحة لنظرية "والتز" *Waltz* المتعلقة بالواقعية الجديدة وهو ما جعل المذهب المؤسسي الليبرالي الجديد يبدو أقرب إلى الواقعية المعاصرة منه إلى التفكير الليبرالي بشأن العلاقات الدولية. وهو ما حدا بالبعض إلى تسميته بـ "الواقعية اللينة" *Soft Realism* في إشارة لتقاسمه كثيرا من افتراضاته مع الواقعيين.[4] وتبعا لذلك، فقد جاز للجيل الجديد من

1 المنظومات الدولية :مصطلح استعير من السياسة الداخلية ،يهدف على الصعيد الدولي إلى تحقيق درجة من الترتيب والتنظيم في العلاقات الدولية. ويعد *Stephane Krasner* من بين الذين أثروا أدبيات المنظومات الدولية والذي يعتبر المنظومات الدولية بمثابة:"مبادىء بينية أو ضمنية، معايير، قواعد وإجراءات صناعة القرار، والتي حولها تلتقي آمال الفاعلين في مجال معين من العلاقات الدولية."

2 جون بيليس،"الأمن الدولي في حقبة مابعد الحرب الباردة،" مرجع سابق،ص.427.

3 ستيفن م. والت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة،" مرجع سابق.

4 فنظرية النسق الوظيفي عند *Robert O. Keohane* [1984] وأغلب الاتجاهات المؤسساتية(أعمال ستيفن كراسنر [1983] ، دونكان سنيدال[1986]) تشترك مع واقعية *Waltz* [1979]في الافتراضات القاضية بأن الدولة فاعل موحد وعقلاني، لها خيارات ثابتة. وبأنها–أي الدول–تعتبر فاعلا أساسيا في السياسة الدولية، وبأن المكاسب الدولية تتجه نحو التعاظم نتيجة لبعض أنماط التفاعل الاستراتيجي. كما أن المحددات الأساسية للتغير في سلوك الدولة هو التغير الثابت في بنية النظام الدولي. وعليه فالواقعية الجديدة عند *Waltz* ونظرية الأنساق عند *Keohane* مرتبطتان بشكل كبير لتركيزهما على أهمية اللايقينية والمعلومات ولو أن *Waltz* يستقي الوضعية المعلوماتية الدولية من القوة و *Keohane* من الصفقات والمؤسسات.

أتباع الليبرالية أن يحتفي بإنجازاته في توضيح إمكانية التعاون الدولي حتى في ظل العالم الكئيب للواقعية كما يصفه "أوي" *Oye* وقد عبر "كيوهان"*Keohane* عن هذا بقوله:

> **"إن تبني فرضية الأنانية العقلانيةRational Egoism يضع النقاش في هذا الكتاب [After Hegemony]على نفس أساس النظريات الواقعية، ويكمن النقاش هنا أن أهمية الأنساق الدولية لا تعتمد على تهريب الفرضيات الخاصة بالإيثار واللاعقلانية. إنني حين أبدأ بنفس المقدمات المنطقية لمثل هذه الحوافز، فإنني أسعى إلى إظهار أن تشاؤم الواقعية عن التعاون الذي يزيد الرفاهية أمر مبالغ فيه."[1]**

وقد تعزز الطرح الليبرالي المؤسساتي مع توجه العديد من الدول إلى التكتل في مؤسسات ذات صبغة اندماجية كالإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تضاعف الجهود لفهم التعاون الدولي في إطار عام وموسع وذلك من خلال الاعتماد على مفهوم "تعددية الأطراف"*Multilateralisme* والتي تدرك بحسب "روجي" *Ruggie*

> **"كمبدأ منظم للحياة الدولية، فهي شكل مؤسساتي ينسق العلاقات بين الدول على أساس مبادىء معممة للسلوك."[2]**

فبفعل تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل، فقد كثرت المبادرات الدولية ذات البعد المؤسساتي قصد تنظيم الحياة الدولية وتسيير نسق واسع من التغيرات الإقليمية والعالمية. فقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة جدلا أكاديميا حول مفهوم الأمن الإقليمي بالتركيز على مفهوم "الأمن التعاوني"*Cooperative security* كبديل لمفهوم الأمن الجماعي. ويعتمد اقتراب الأمن التعاوني بالأساس على توليفة من الإجراءات كالدبلوماسية الوقائية وإجراءات بناء الثقة اعتمادا على وجود قدر من التعاون بين عدد من الدول ،كما يقوم على الحوار

1 حسن عبد الله جوهر، "المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة في تفسير ظواهر التعاون الدولي: دراسة نقدية مقارنة بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة الليبرالية المؤسسية،" ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول حول موضوع: علم السياسة: حالة الحقل(القاهرة: جامعة القاهرة، ديسمبر 1995).

2 Paul R. Viott, Mark V. Kauppi, **International Relations Theory: Realism,Pluralism,Globalism and Beyond**,3rd ed.,(London : Allyn Bacon,1999),p.218.

بدلا من المواجهة والشفافية بدلا من السرية إذ لا تنطلق السياسة الأمنية من فكرة الردع بل تقوم على أساس فكرة تطوير الحوار كآلية لمنع النزاعات.

ويعرف "أميتاف أشاريا" *Amitav Acharya* مفهوم الأمن التعاوني على أساس تميزه بثلاث عناصر:

- قبول فكرة الشمولية فيما يتعلق بالمشاركين وتوسيع الأجندة الأمنية لتشمل مصادر تهديد غير تقليدية؛
- الاعتماد على الحوار بين الأطراف المختلفة كآلية لحل النزاعات؛
- معظم قضايا الأمن لم تعد تتطلب تحركا فرديا ،لكنها تتطلب اقترابات تعاونية بين الدول.[1]

وفي هذا الإطار يبقى الاتجاه المستقبلي للاتحاد الأوروبي وعمليات التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي حالات اختبار حاسمة بالنسبة للمذهب الليبرالي المؤسسي.

غير أن المقاربة الأمنية لأنصار المأسسة الدولية لم تسلم من النقد، فالطرح الجوهري لهذه النظرية بحسب "والت" *Walt* قد فقد الكثير من بريقه مع الوقت

> **"إذ أن المؤسسات أصبح ينظر إليها كعامل مسهل للتعاون طالما أن ذلك يتماشى مع مصلحة الدول، لكنه أصبح من الواضح الآن أن المؤسسات لا تستطيع فرض سلوكيات معينة على الدول إذا كان يتنافى مع مصالحها الأنانية[وعليه]فقد قام المؤسساتيون من أمثال جون بافيلد وروبرت ماكالا بتوسيع النظرية لتشمل مجالات متعددة أبرزها دراسة منظمة حلف شمال الأطلسي، إذ يرى هؤلاء الباحثون أن خاصية المأسسة العالية للناتو تفسر سر بقائه وتكيفه مع التغيرات بالرغم من اختفاء خصمه التقليدي."**[2]

---

1 Amitav Acharya ,''Human Security :East versus West,'' **International Journal** 3(summer 2001):456.

2 ستيفن م. والت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة،" مرجع سابق. للمزيد حول النقد الموجه لهذه المقاربة **أنظر**: أندري مورافشيك، "الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي-بنيوي،" مرجع سابق.

2. الليبرالية البنيوية و أطروحة السلام الديمقراطي:

لقد اكتسبت فكرة السلام الديمقراطي المرتكزة على أن الدول الديمقراطية لا تشن الحرب ضد بعضها البعض، وأن الديمقراطيات أكثر ميلا للسلام ومصدر أساسي له زخما أكاديميا وسياسيا إزاء الأمن الدولي في الفترة التي تلت الحرب الباردة. فقد اقترنت نظرية السلام الديمقراطي بكتابات كل من "ميكائيل دويل" *Michael Doyle* و"بروس راسيت"*Bruce Russet* من خلال تأكيدهما على أهمية المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني؛ فمن شأن التمثيل الديمقراطي والالتزام بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية أن يجعل الدول ميالة للسلم ومنطق التوفيق بدلا من الحرب ومنطق القوة.[1]

" فاتفاقيات الاحترام المتبادل قد شكلت مؤسسة تعاونية جد هامة وفعالة للعلاقات بين الديمقراطيات الليبرالية. وبالرغم من أن الدول الليبرالية قد انخرطت في عدة حروب مع الدول غير الليبرالية، إلا أنها لم تنخرط في الحرب ضد بعضها البعض."[2]

لقد أصبح هذا المفهوم أكثر إسنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وتراكم مزيد من الشواهد الامبريقية المؤكدة للارتباط القائم بين الديمقراطية والسلام؛ فقد استند "دويل"*Doyle* في نتائجه على برنامج البحث الذي أجراه "ديفيد سنجر" *David Singer* في جامعة*Michigan* المعروف بـ" *Correlates Of War*" وقائمة الحروب منذ سنة *1816*.

و عليه فقد لاحظ "دويل"*Doyle* أن أغلب الحروب قد جرت بين الدول غير الليبرالية في مواجهة الدول الليبرالية في حين وقعت مرتين فقط حرب بين دولتين قد تحولتا مؤخرا لليبرالية.[3]

1 جون بيليس،"الأمن الدولي في حقبة مابعد الحرب الباردة،"مرجع سابق،ص ص.428-429.

2 Peter Sutch, Juanita Elias, International Relations: The Basics (New York: Routledge, 2007), p.71.

3 Cornelia Navari,''Liberalism,'' Op.cit.,p.36.

وقد تركز الجدل الأكاديمي حول جدوى أطروحة السلام الديمقراطي على ثلاثة أسئلة مهمة:

- هل هناك علاقة سببية مباشرة بين الديمقراطية و السلام؟
- وما الذي يفسرها في حال وجودها؟
- وكيف تؤثر هذه العلاقة في النظام العالمي؟

يعتقد مؤيدو أفكار السلام الديمقراطي أن الخصائص التي يفترض أن تختص بها الديمقراطيات من حيث القيود المؤسسية والقيود المعيارية أو الثقافية هي التي تنأى بها عن الانخراط في الحرب ضد بعضها البعض؛

" فالديمقراطيات مصممة، مؤسسياً، بحيث تستجيب لآراء جمهور ناخبيها. فبما أن الناس يفضلون السلام على الحرب بصفة عامة، وبما أن الناس هم الذين يعانون في الحرب فإن الحكومات الديمقراطية تتصف بالحساسية إزاء تكاليف الصراع. لذا يغلب عليها اتباع استراتيجيات ترمي إلى تجنب الحرب. وفيما يخص المعايير والثقافة فإن الديمقراطيات تفترض أن الديمقراطيات الأخرى تؤمن أيضاً بفكرة التسوية السلمية للمنازعات واستخدام القوة فقط في الملاذ الأخير."[1]

وبما أن نشوب الخلافات وتعارض المصالح أمر مسلم به في التفاعلات الدولية، فإن مؤيدي هذا النهج من التفكير يعتقدون أنه نادرا ما تصعد الديمقراطيات تلك الخلافات إلى حد التهديد باستخدام القوة فضلا عن استخدامها فعليا. وتسعى عوضا عن ذلك بحلها عبر أشكال أخرى من الدبلوماسية السلمية كالوساطة والمفاوضات والتحكيم الدولي... إلخ.

وعليه، إذا تم الإقرار بالعلاقة السببية بين الديمقراطية والسلام فثمة على الأقل ثلاثة عوامل لشرح هذه العلاقة:

وإذا كانت الحروب الدولية هي مجرد إلتزام عسكري يلقى فيه أكثر من ألف شخص حتفهم، فإن 353 زوجا من الدول قد خاضت حروبا مماثلة بين عامي1816 و1991 ولم تكن أي من هذه الحروب بين دولتين ديمقراطيتين. كما تواجه 155 زوجا من الدول أحدها ديمقراطي والأخر لا ،في حين خاض 198 زوجا من الدول غير الديمقراطية الحرب فيما بينهم.

1 غراهام إيفانس وجيفري نوينهام،قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مادة(الديمقراطية والشؤون الخارجية)،مرجع سابق،ص..

أولا: من الممكن أن يجد صانعوا القرار في الدول الديمقراطية أنفسهم مقيدين بمقاومة شعوبهم لتكاليف الحرب وضحاياها. وعليه ستبقى الحرب مع الدول غير الديمقراطية غير مقبولة كذلك على غرار خوضها مع الدول الديمقراطية. غير أن التاريخ أثبت أن الدول الديمقراطية غالبا ما تحارب كالدول الأخرى بل أنها تورطت نسبيا في عدد من الحروب يضاهي عدد حروب الدول غير الديمقراطية؛

ثانيا: أن تنوع المؤسسات والعلاقات في الدول الديمقراطية يخلق عوامل وتوازنات وضغوط متعارضة ،الأمر الذي يمنع قيام الحروب بينها. وعلى الرغم من أن ذلك يبقى صحيحا نسبيا إلا أن الديمقراطيات ليست متناغمة كليا بل هي منقسمة بين وكالات عدة بعضها يعمل في السر ويكون أنظمة فرعية استبدادية ترتبط بأعلى هرم السلطة كالمخابرات والمؤسسات السرية الأخرى.

ثالثا: أن وجود ثقافة التفاوض والحوار في الديمقراطيات والقيم المتقاربة مع التقارب في السلوكيات المحترمة للقانون تجعل صناع القرار يفضلون التفاوض على الحرب والتسوية بدلا عن الإكراه وهذه العوامل المتضمنة في الليبرالية البنيوية تعتبر التفسير الأكثر إرضاء.[1]

غير أن العديد من المفكرين مازالوا يتعاملون مع هذه الأطروحة بنوع من الريبة والشك على اعتبار أنه يمكن شرح السلام النسبي بين الديمقراطيات بالنظر إلى عوامل أخرى؛ فقد أشار كل من "دافيد سبير" و"جوان قوا" إلى أن العزوف الظاهري عن تورط الديمقراطيات في الحرب ضد بعضها البعض راجع إلى الطريقة التي عرفت بها الديمقراطية والعدد القليل نسبيا لهذا الصنف من الدول خاصة قبل *1945* .أما غياب حالات النزاع بين الديمقراطيات بعد هذه الفترة فيعزوه "قوا" إلى وجود مصلحة مشتركة في احتواء المد السوفيتي أكثر منه تقاسم المبادىء والقيم الديمقراطية.[2]

وحتى "بروس راسيت"*Bruce Russet* وهو من كبار المنظرين لهذا التيار يعتقد أن القيم الديمقراطية ليست هي التأثير الأوحد الذي يسمح للدولة بتلافي الحرب، فكثيرا ما تفسر العلاقات بين الدول استنادا إلى تحالفاتها الاستراتيجية أكثر منها إلى حالة التجانس الديمقراطي. وكثيرة هي حالات انعدام الحرب بين الدول

1 مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان،مادة(السلام الديمقراطي)،مرجع سابق،ص.252.

2 ستيفن م.والت،"العلاقات الدولية:عالم واحد،نظريات متعددة،" مرجع سابق.

المتباينة ديمقراطيا ومؤسساتيا بسبب التقاطع الاستراتيجي الضامن للدول تحقيق مصالحها القومية بغض النظر عن مؤشر التوافق الليبرالي

"فمما لا شك فيه أن القوة والتأثيرات الاستراتيجية تؤثر في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات. وفي بعض الأحيان قد يكون لهذه الاعتبارات الاستراتيجية القول الفصل."[1]

غير أن "راسيت"*Russet* يرفض الرؤية الفجة للواقعيين التي لا يتأثر فيها التهديد الذي تمثله الدول الأخرى بمعاييرها ومؤسساتها الداخلية.

ومع الترويج للديمقراطية كمصدر للسلم و الرفاه العالمي، فقد وُظِّف التصور بحدة كتبرير للسياسات الأمريكية الرامية للتبشير بالدمقرطة على المستوى العالمي. وبذلك أصبح السلام الديمقراطي قاعدة للسياسة الأمريكية خصوصا إبان إدارة الرئيس كلينتون ومساعيها لتوسعة مجال الحكم الديمقراطي ومد الناتو نحو الشرق وإدارة بوش الثاني في حربها على الإرهاب العالمي ودحر الدكتاتوريات.

ففي خطابه عن حالة الاتحاد لعام *2004* أكد جورج بوش على استمرار إدارته نشر القيم الديمقراطية بقوله:

"إن أمريكا أمة لها مهمة. هذه المهمة التي تنبثق من معتقداتنا الأساسية. ليست لنا الرغبة في السيطرة ولا طموحات الامبراطورية. هدفنا ومبتغانا هو السلام الديمقراطي، سلام مؤسس على الكرامة وحقوق كل رجل وامرأة. وستعمل أمريكا من جانبها على هذه القضية مع أصدقائها وحلفائها. كما أننا نفهم جيدا دعوتنا: وهو أن هذه الجمهورية العظيمة ستقود قضية الحرية."[2]

---

1 جون بيليس،"الأمن الدولي في حقبة مابعد الحرب الباردة،"مرجع سابق، ص.430.

2 Andrew Lawrence, ''Imperial Peace or Imperial Method? Skeptical Inquiries into Ambiguous Evidence for the Democratic Peace,'' in: Theory and Evidence in Comparative Politics and International Relations, ed. Richard Ned Lebow and Mark Irving Lichbach (New York: Palgrave Macmillan, 2007),p.211.

وعليه، ومع مضي الولايات المتحدة الأمريكية قدما في ما تسميه "الحرب الدائمة" ***Perpetual War*** على الإرهاب والأنظمة الدكتاتورية بدعوى الدمقرطة والسلام فإنها بذلك قد جسدت صورة واضحة لما أطلق عليه "أندرو لورنس"***Andrew Lawrence*** مصطلح "السلام الديمقراطي الامبريالي".

الفصل الثالث:

الأمن في السِّياسة العالميّة:

المقاربات البديلة

تمهيد:

لقد شكل واقع التحول الاستراتيجي الذي شهدته البيئة الدولية من جهة، والتحول الابستيمولوجي الذي عرفته النظرية الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى نقطة انعطاف مهمة على صعيد الدراسات الأمنية ومفهوم الأمن بشكل أخص. حيث تجدد النقاش واتسع بشكل يتجاوز الاهتمامات التقليدية القائمة على متغيرات القوة والمصلحة والصراع بين الدول ليشمل قضايا أوسع وأعمق مبرزا حدود وقصور المنظارات الأمنية العقلانية في التعامل مع طبيعة المسائل الأمنية ومصادر التهديد في فترة ما بعد الحرب الباردة.

لذا كان للدراسات الأمنية المستندة لتوليفة من مقاربات الاتجاه النقدي رؤية جديدة لماهية الأمن ووحداته المرجعية تختلف من نواح مهمة عن تلك التي دارت حيالها النقاشات التقليدية؛ فقد وضع "باري بوزان" ومدرسة كوبنهاجن إطارا تحليليا جديدا ارتكز على ثلاثية مستويات التحليل مع توسيع قطاعات الأمن لتشمل كل من الاقتصاد، السياسة، المجتمع، البيئة بالإضافة إلى القطاع العسكري . كما اهتم "أول وايفر" بالأمن المجتمعي باعتباره الإطار النظري الأكثر انسجاما لتحليل الظاهرة الأمنية في أعقاب الحرب الباردة. أما النظرية البنائية فقد عدت الأمن بناء اجتماعيا مركزة على دور كل من الهوية والعوامل المثالية في تشكيل السلوك الأمني. وفي نفس الإطار أكدت النظرية النقدية على البنى المجتمعية ورأت أن الأمن يعني الانعتاق؛ انعتاق الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها لتجسيد خياراتها طارحة بذلك مفهومها عن الأمن الانساني. وفي الأخير، فقد اهتمت الدراسات النسوية بدور المرأة في دراسة الأمن الدولي، هذا الأخير الذي عدته مؤسسا على تصورات ذكورية، كما رأت ضرورة إدماج "النوع" genre كأداة لفهم كيفية أن بعض المعايير الأنثوية والذكورية تؤثر في تعريف الأمن. أما أنصار ما بعد الحداثة فقد رأوا في "الخطاب" عاملا مؤثرا في كيفية تصرف الدول داعين إلى تبني خطاب أكثر سلما يبنى على المعايير الجماعية.

المبحث الأول:

مدرسة كوبنهاجن: إطار جديد للتحليل.

- المطلب الأول: التَّحليل الأمني الشامل؛ باري بوزان ونظرة جديدة للأمن الدَّولي.
- المطلب الثاني: الأمن المجتمعي و الأمننة ؛ دور الهوية وفعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية.

المطلب الأول: التحليل الأمني الشامل: باري بوزان ونظرة جديدة للأمن الدولي

يعتبر عالم السياسة البريطاني "باري بوزان" *Barry Buzan* واحدا من كبار المنظرين للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، بفضل إسهاماته في ميدان الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية على حد سواء. ومن المهم بداية الإشارة إلى أنه من الصعب تصنيف "بوزان" *Buzan* ضمن أيٍّ من الاتجاهات النظرية بدقة؛ فقد انخرط بداية ضمن المنظار الواقعي في محاولة لتحديث الواقعية الجديدة من خلال عمله المشترك مع كل من "شارلز جونز" *Charles Jones* و"ريتشارد ليتل"*Richard Little* الموسوم بـ" *The Logic of Anarchy :Neorealism to Structural Realism*" *[1993]*ومقالته الشهيرة " *The timeless wisdom of realism*" *[1996]*.

كما ساهم في محاولة توسيع مفهوم الأمن ضمن مدرسة كوبنهاجن وأبحاثها في السلام و التي يعتبرها الكثير من المحللين نتاج "اندماج نظري نادر" بين ما أطلقوا عليه "المدرسة الانجليزية البنائية الواقعية" *English constructivist realist School [Buzan]* و"الواقعية ما بعد البنيوية" *Post-structural realist* المتأثرة إلى حد بعيد بأعمال "دريدا"*Derrida* و"كيسنجر" *Kissinger [Waever]*.[1] بالإضافة إلى مشاركته وإثرائه لأفكار المدرسة الإنجليزية التي ظهرت إبان مرحلة التسعينيات. وعليه ومع صعوبة تصنيفه، إلا أنه يبقى بالمعايير الابستيمولوجية والانطولوجية أقرب إلى المنظار المهيمن في نظرية العلاقات الدولية.[2]

لقد رسم مؤلَّف "بوزان"*Buzan* الموسوم بـ" *People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations*" *[1983]*بداية التغير الرئيسي في النقاش

---

1 C.A.S.E. Collective,'' Critical Approaches to Security in Europe: A Networked Manifesto,'' **Security Dialogue** 4(Desember 2006):452.

وتجدر الإشارة إلى أن أول من أطلق عليها مدرسة كوبنهاجن هو *Bill McSweeney* سنة 1996 للإشارة إلى الإسهامات النظرية لكل من *Buzan* و *Waever* وآخرين ممن يشتركون في ثلاث أفكار رئيسية:

Securitization ,Sectors/Referent objects ,Regional Security Complexes.

2 Alex Macleod, Anne-Marie D'Aoust et David Grondin ,''les études de sécurité ,''Op.cit.,p.362.

الأكاديمي حول مفهوم الأمن ومستوياته، محاولا طرح إطار أكثر اتساعا لمفهوم الأمن يتجاوز الطرح التقليدي الواقعي الذي اختزل الأمن كاشتقاق للقوة (*Derivative of power*). وعليه فقد جادل "بوزان" *Buzan* بأن مفهوم الأمن قد أُسِّس بشكل ضيق جدا (*too narrowly founded*) في حين أن فترة ما بعد الحرب الباردة قد جعلت المفهوم يبدو أكثر تعقيدا.

تعتبر مقاربة "بوزان" *Buzan* ذات أهمية بالغة بالنظر إلى تعاملها مع جميع جوانب الظاهرة الأمنية من جزئياتها إلى كلياتها ،بالإضافة إلى إدراجها العوامل الاجتماعية للأمن مع كيفية بناء الأفراد أو المجتمعات للتهديدات.[1]

لقد كان "بوزان"*Buzan* أول من أشار إلى أن الأمن لفظ متعدد المعاني، موضحا أنّه "مصطلح خلافي بالأساس"*Essentially contested concept* ليس فقط بسبب اندراجه ضمن معظم مجالات الحياة الاجتماعية واليومية، ولكن بصفة خاصة لأن هذا المصطلح في حد ذاته من المرجح أن يكون ذو دلالات إيديولوجية وأخلاقية ومعيارية. وعليه فهذه النبرة الإيديولوجية التي تمنع أيّ توافق في الآراء بشأنه هي التي تجعله مصطلحا خلافيا بالأساس. وقد جسد "ريتشارد ليتل"*Richard Little* هذه الإيديولوجية المشكلة للنقاش بقوله:

> **"النقاش ربما لن يحل، لأن المصطلحات المستخدمة تحوي عنصرا إيديولوجيا مما يجعل الدليل الامبريقي كوسيلة لحل النزاع غير ذي صلة."[2]**

بحسب "والتر غالي" *Walter B.Gallie* هناك على الأقل فرضيتين تجعلنا نجزم أو نقر بأن مصطلحا ما خلافي بالأساس من عدمه:

- على المفهوم أن يكون قابلا للتقييم *évaluable* بمعنى أنه يعتمد على بعض الانجازات. وعملية كهذه تتطلب معاييرا موضوعية تقريبا لتحديد–ضمن مجموعة من الفروض–أي مفهوم هو الأكثر معنا. فمن الممكن

---

1 Marianne Stone, ''Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis ,"Security Discussion Paper Series1(Columbia University: School of International and Public Affairs, Spring 2009), p.2. Available at: http://geest.msh-paris.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3.pdf

2 Bill Mcsweeney, Op.cit., p.83.

أن يكون مصطلح الأمن مماثلا لذلك بالنسبة لمن يتبعون نهج الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية. فنظرا لكونها ضمن نظام مساعدة ذاتية، تسعى الدول للبحث عن السلطة والقوة. والفائز هو الحاصل على أكثر من غيره بالقيمة المطلقة. ويبقى الأمن هو الثمن النهائي والأقصى في لعبة السياسة الدولية.

- العنصر الثاني المطلوب للقول بوجود "خلافية اصطلاحية" ***Contestabilité conceptuelle*** هو أن يكون المصطلح على درجة عالية من التضارب والتناقض ما يولد نقاشات لا تنتهي، ليس فقط حول طبيعته بل حول تطبيقاته العملية أيضا. تبعا لذلك، يكون الأمن مصطلحا خلافيا بالأساس فقط إذا كانت النقاشات حياله لم تثمر ولا حلا قابلا للتطبيق بالرغم من نوعية وكم الأفكار والبراهين المكونة لبناء المناقشة.[1]

ويرى "بوزان" ***Buzan*** أنه ينبغي لتعريف الأمن الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.

كما يعتبر تعريفه من أكثر التعريفات تداولا في الأدبيات الأمنية. إذ يرى أن الأمن يعني:

> **" العمل على التحرر من التهديد [وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني]قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية. فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا إلى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود."**[2]

غير أن العمل على التحرر من التهديد لا يعني تحييده كلية، لأنه ليس في مقدور الأمن إلا أن يكون في مستوياته النسبية وبالتالي فهو غير مطلق.

Ibid. 1

Barry Buzan, "New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century, " 2 **International Affairs** 3(1991):pp.432-433.

1. مستويات التحليل الأمني: الفرد، الدولة والنظام الدولي

بداية يمكن القول أن تحليلات "بوزان" *Buzan* هي مزيج من الواقعية البنيوية والتحليلات البنائية. فدراسته المعنونة: *People, States and Fear [1991]*[1] التي حاول من خلالها إيجاد رؤية عميقة وأكثر اتساعا لمفهوم الأمن والدراسات الأمنية قد أسِّست على مفهومي: المستويات (*Levels*) و القطاعات(*Sectors*).[أنظر الشكل رقم:2]

فقد انطلق "بوزان" *Buzan* من الصور الثلاثة للتحليل في العلاقات الدولية التي وضعها "والتز" *Waltz*،مقترحا أن يتم النظر للأمن ودراسته من خلال ثلاث وجهات نظر منفصلة: الفرد، الدولة والنظام الدولي في إشارة إلى صعوبة تحديد مرجعية للأمن. غير أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى تابعا لأمن الدولة باعتبارها الوحدة المرجعية الأهم ولكنها ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكيات الأمنية .فالدولة تتشكل كما يراها "بوزان" *Buzan* من ثلاث مكونات: فكرة الدولة(الوطنية/القومية*Nationalism*)؛القاعدة الفيزيائية للدولة (الشعب، الموارد، التكنولوجيا)؛المظهر المؤسساتي للدولة(النظام السياسي والإداري).تبعا لذلك، يعتقد أنه بتعريف الدولة بهذه الطريقة، يسهل تصور التهديدات لأي من هذه المكونات الثلاث.[2]

كما فرق "بوزان" *Buzan* بين الدول القوية والضعيفة كشرط للأمن على مستوى الدولة[3]. فإذا كانت قوة الدول وضعفها في تحليل "والتز" *Waltz* تقاس فقط بمدى قدراتها المادية ،فإن "بوزان" *Buzan* يراها تابعة لمستوى استقرارها المؤسساتي ومدى انسجامها السياسي-الاجتماعي الداخلي. فالترابط المعقد للسياقات الداخلية والخارجية جعل من العسير تحديد فيما إذا كان تهديد أمن حكومة ما نابع من الداخل أم الخارج، مما زاد من تعقيد مشكلة التحليل الأمني.[4]

---

1 العنوان الفرعي لهذه الطبعة يختلف عن سابقتها: **People, States and Fear :An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**

2 Ronnie D. Lipschutz,''on security,''In **On Security** ,ed., Ronnie D. Lipschutz (new York : Colombia University Press,1998),p.

3 Bill Mcsweeney, Op.cit., p.55.

4 Alex Macleod, Anne-Marie D'Aoust et David Grondin ,''les études de sécurité ,''Op.cit.,pp.362-363.

الشكل رقم:2

توسيع وتعميق الدِّراسات الأمنية وفقا لمدرسة كوبنهاجن

تعميق الدراسات الأمنية (مستويات التحليل الأمني)	توسيع الدراسات الأمنية (القطاعات الأمنية)				
	العسكري	السياسي	الاقتصادي	الاجتماعي	البيئي
النظام الدولي					
الدولـــة					
الفــرد					

ويرى "بوزان" *Buzan* وفقا لأنصار النهج الواقعي الجديد أن البنية الفوضوية للنظام الدولي تؤثر في سلوكيات وحداته مما يجعلها تخضع لمعضلة الأمن. غير أنه يعتقد في إمكانية تخفيف هذه المعضلة وحتى تجاوزها لأن النظام الدولي المعاصر في مجمله أقرب إلى "الفوضى الناضجة" *L'anarchie mature* التي يعرفها على أنها

> **"نظام من الدول القوية (بمصطلح المستوى العالي من انسجامها الاجتماعي-السياسي)ضمن مجتمع دولي جد متطور(بشبكة كثيفة من القيم والقواعد والمؤسسات المتفق عليها بشكل متبادل).ويبدو من المحتمل أيضا، أنه ليس من الضرورة المطلقة أن تتطور هذه الفوضى الناضجة ضمن نظام ذو قدرة تفاعلية كبرى.[...]فالنموذج يمثل اندماجا بين رؤى كل من الليبراليين والواقعيين للنظام الدولي: فهو يبقي الدول الوحدات الأساسية، في حين يحتوي المعضلة الأمنية داخل الإلهام الليبرالي بـ 'ثقافة الصراع غير العنيف'."[1]**

1 Barry Buzan,"security,the state,the new world order,and beyond, "In **On Security** ,ed., Ronnie D. Lipschutz, Op.cit.,p.

فضمن هذا النوع من النظام الذي هو أقرب إلى مفهوم المجتمع الدولي بالمعنى الواسع للمدرسة الانجليزية، تتمتع الدول بقدر كبير من الأمن بفضل كل من قوتها الداخلية ومعاييرها المؤسساتية المنظمة لعلاقاتها المتبادلة على عكس نظام الفوضى غير الناضجة *Immature* التي تأخذ في خضمها العلاقات بين الدول شكل المواجهة الدائمة من أجل السيطرة."[1]

ومع التسليم بوجود النزعة الفردانية لدى أعضاء النظام الدولي بالتركيز على مصالحهم الأمنية الضيقة، فإنه يسود اعتقاد متزايد بين الدول الأكثر نضوجا في هذا النظام بوجود أسباب أمنية وجيهة لأخذ مصالح الدول الأخرى(جيرانها بالأخص) بالاعتبار عند رسم سياساتها الخاصة.

"فالدول تزداد إدراكا بأن أوضاع الأمن الوطني مترابطة، وأن السياسات الأمنية المبالغ في انطوائها على الذات بصرف النظر عن مدى إغراءاتها الشوفينية تؤدي إلى عكس الغرض منها في خاتمة المطاف."[2]

2. القطاعات الجديدة للأمن:

الإسهام الثاني لمدرسة كوبنهاجن و"بوزان" *Buzan* على وجه التحديد في الدراسات الأمنية هو تصورها الموسع للأمن ليشمل قطاعات جديدة. فبالإضافة إلى القطاع العسكري، ركزت مقاربة "بوزان" *Buzan* التوسيعية على قطاعات أساسية أخرى هي: السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي. مؤكدا على أنه لا يمكن لأيٍّ من هذه القطاعات منفردة التعبير بشكل كاف عن المسألة الأمنية. فكلها مرتبطة بشكل معقد مكونة شبكة من المعطيات التي لا بد على المحلل الأمني فك ارتباطاتها لفهم كل قطاع على حدى بهدف رؤية كيف يؤثر كل منها على مجمل القطاعات الأخرى. ومع أن هذه المنهجية (الجزء/الكل) معقدة لكنها برأي "بوزان" *Buzan* جد مهمة لتشكيل فكرة جيدة حول كيفية التعامل مع ما أسماه مشكلة الأمن الوطني.

---

1 Dario Battistella, **Théories des Relations Internationales**, Op.cit.,p.478.

2 جون بيليس،"الأمن الدولي في حقبة مابعد الحرب الباردة،" مرجع سابق، ص.424.

" فهذه القطاعات الخمسة لا تعمل في معزل عن بعضها البعض. فكل واحدة منها تمثل نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية[security problematique] وطريقة لترتيب الأولويات. غير أنها تنسج مجتمعة شبكة قوية من الترابط."[1]

على أن هذه القطاعات لا تعتبر أنظمة فرعية ،ولكنها كما يرى "بوزان" *Buzan* عبارة عن "عدسات تحليلية" يتم من خلالها الكشف عن حالة كل النظام الدولي في مقابل مرجعية محددة. بالإضافة إلى سماحها للباحث بتكوين صورة معمقة عن كامل النظام عبر قطاع معين.[2]

تاريخيا، اعتبر **الميدان العسكري** من بين كل القطاعات الأخرى، الأكثر شأنا واهتماما كون التهديدات العسكرية تطال جميع مكونات الدولة (فكرة الدولة، مؤسساتها وقاعدتها الفيزيائية)، فهي تضع حماية المواطنين وسلامتهم بصفتها الواجب الأساسي للدولة محل اختبار. ويتعلق هذا القطاع ببقاء الدولة وبمدى التفاعل بين القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية للدول وإدراكها لنوايا بعضها تجاه بعض.

أما **الأمن السياسي** فيتعلق بمدى الاستقرار المؤسساتي للدول وأنظمتها الحكومية بالإضافة إلى شرعية أيديولوجياتها. وضمن هذا القطاع تتبدى ثلاث مرجعيات أمنية هي: الدول، الأنظمة الدولية (الإتحاد الأوروبي أو الآسيان مثلا) والحركات العابرة للحدود الوطنية (الكنيسة الكاثوليكية والدين الإسلامي). فالتهديدات الموضوعية في هذا القطاع ليست عسكرية، ولكنها تنصرف إلى مساءلة الأفكار والمرجعيات المؤسسة للدول والجماعات الوطنية والحركات الاجتماعية أو المؤسسات الدولية وحتى مبدأ السيادة في حد ذاته. فيمكن للسيادة مثلا أن تتهدد موضوعيا بأشياء من قبيل مسألة الاعتراف أو الشرعية أو السلطة الحاكمة.[3]

وبالإضافة إلى القطاع العسكري والسياسي، أضاف "بوزان" *Buzan* ثلاث قطاعات أخرى معقدة التعريف. ويتعلق الأمر بكل من القطاع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أو الايكولوجي.

---

1. Barry Buzan, ''New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century, '' Op.cit.,p.433.
2. Thierry Balzacq ,''La Sécurité : Définitions, Secteurs et Niveaux d'analyse,'' Available at :
3. Barry Buzan, ''Rethinking Security after the Cold War,'' **Cooperation and Conflict** 1(1997):16.

الأمن الاقتصادي: يعتبر الأمن الاقتصادي المؤشر الرئيسي لأمن الدولة عموما. وتتنوع الوحدات المرجعية في هذا القطاع من الأفراد إلى الدول فالنظام المعقد للاقتصاد العالمي بقواعدة ومعاييره ومبادئه. غير أنه يرتبط بالدرجة الأولى بمدى قدرة الدول الوصول إلى الموارد والأسواق والتمويلات الضرورية للحصول على مستويات مقبولة من الرفاه والسلطة في النظام الدولي. غير أنه ينتفي الإجماع حول الطريقة التي يحصل بها هذا النوع من الأمن. لأن السوق ببساطة يعمل وفق مبدأ "المخاطرة". فكما أوضح "بوزان" *Buzan* فإن

"الوضع الطبيعي للفاعلين في اقتصاد السوق هو المخاطرة والمنافسة العنيفة واللايقين."[1]

وعليه، فإذا كان اللاأمن يشكل جزءا من السير العادي للأمور في القطاع الاقتصادي، فما هي التهديدات التي تستحق أن تصنف على أنها تهديدات موضوعية لأمن الاقتصاد الوطني؟ فمثلا الضغوط الكبيرة التي تمارسها الشركات الدولية على المؤسسات الوطنية وتحكُّمها في مستويات التمويل لا يمكن عَدُّها ضمن رهانات الأمن الاقتصادي الوطني. فحتى إذا كانت هذه العوامل ضارة إلى حد كبير بسلامة الاقتصاد الوطني، محدثة خللا في توازن ميزان المدفوعات أو حتى مزيدا من البطالة ،فإنها لا تعدو كونها مخاطر "عادية" في اقتصاد السوق. وعليه، من المهم فهم مدى التعقيد الحاصل داخل هذا القطاع.[2] فبالإضافة إلى كون القطاع الاقتصادي مثالا واضحا عن كيفية تفاعل مختلف القطاعات مع بعضها البعض؛ فقد أوضح "بوزان" *Buzan* مثلا الترابط المهم بين الأمن الاقتصادي والأمن العسكري. فمن السهل رؤية كيف أن الأمن العسكري تابع للأمن الاقتصادي بسبب الحدود والقيود التي يفرضها هذا الأخير على ميزانية الدفاع والأمن.

الأمن المجتمعي: يعتبر الأمن المجتمعي واحدا من بين أهم عناصر برنامج البحث في الدراسات الأمنية المعاصرة. فقد تجاوز الرؤى التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، إلى اعتباره كيانا قائما بذاته وموضوعا متميزا للأمن.وفقا لـ"دوركايم" *Durkheim* تعرف المجتمعات (*sociétés*) على أنها وحدات مكونة من مجموعة من الأفراد التي بفضل اعتقاداتها الدينية ومشاعرها الوطنية المشتركة تحس بوجود رابط بينها على شكل وعي جماعي مستقل ويفوق مجموع وعيها الفردي. تبعا لذلك، فقد أكدت مدرسة

1. Marianne Stone, Op.cit.,p. 5.
2. Thierry Balzacq ,''La Sécurité : Définitions, Secteurs et Niveaux d'analyse,'' Op.cit.

كوبنهاجن على أن العولمة المعاصرة قد أثرت وبشكل كبير على الهويات المجتمعية التي وجدت نفسها مهددة بطائفة من العوامل كتدفق الهجرات والاستيراد القسري للثقافات الأجنبية المغايرة بالإضافة إلى الاندماج في وحدات أكثر اتساعا.[1]

من هذا المنطلق، يتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية أو بعبارة أخرى حول ما يمكّن الجماعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن"(*Nous*) في مقابل "الآخر" الذي قد يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل أمة، إثنية، جماعة دينية...إلخ.

> **"ففي خضم النظام الدولي المعاصر، يُعنى الأمن المجتمعي بمدى قدرة مجتمع ما الحفاظ على سماته الخاصة في سياق من الظروف المتغيرة وتهديدات فعلية أو محتملة. وبدقة أكثر، فهو يرجع إلى استمرارية – ضمن شروط مقبولة للتطور– النماذج التقليدية للغة، الثقافة والروابط بالإضافة إلى الهوية والشعائر الدينية والوطنية. بهذا النوع من التعريف، من الصعب جدا التحديد بموضوعية فيما إذا كان هناك تهديد للأمن المجتمعي من عدمه. والطريقة المثلى هي التركيز على دراسة المسار الذي تدرك من خلاله جماعة ما أن هويتها مهددة. لأنه على هذا الأساس تبدأ في التصرف بطريقة أمنية."**[2]

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الصراعات المستعصية على الحل في العلاقات الدولية هي التي تحوي في ثناياها عناصر اجتماعية (مآزق اجتماعية). كما يجب التنويه بأن مفهوم الأمن المجتمعي جد معقد لتعامله مع الهويات والثقافات – التي تعتبر ذاتية وذات بناءات سياقية (*contextual constructions*)– مما يقود في أغلب الأحيان إلى تبني سياسات عنصرية وإقصائية.

الأمن البيئي: يصنف القطاع البيئي أو الايكولوجي من بين المسائل الأكثر جدلا في السياسة العالمية المعاصرة على اعتبار أن تهديداته لا تخص دولة واحدة بذاتها، بل تمس كل الدول بلا استثناء. فمثلا، لم يسبق أن واجهت حكومات العالم هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهائلة التي تطرحها التغيرات

---

1. Dario Battistella, **Théories des Relations Internationales**, Op.cit.,pp.480-481.
2. Ibid.,p.482.

المناخية اليوم. وينصرف هذا النوع من الأمن إلى حماية البيئة من الممارسات الإنسانية المتسببة في ظواهر كتغير المناخ والاحتباس الحراري ،التلوث ،الجفاف...إلخ. التي تهدد رفاه وسلامة الإنسان وحتى نوعه.

> **"فالعلاقة بين البشرية والبيئة هي الموضوع الأساسي للإيكولوجيا. وقد اتضح الآن أن هذه العلاقة بحاجة إلى إعادة تحديد إذا كان لنا أن نتفادى الآثار بالغة الضرر. وليس من قبيل المبالغة القول إن الأمن البيئي مرهون بالطريقة التي تتم بها معالجة هذه القضية في المستقبل."**[1]

وعليه، فهناك ارتباط قوي بين التدهور البيئي والأمن. فالنتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا على غرار الأزمات المرتبطة بمظاهر الندرة في الموارد الطبيعية و الطاقوية وخصوصا المتعلقة بالماء في السنوات الأخيرة.

3. البعد الإقليمي للأمن: المجمّعات الأمنية كمقاربة للأمن الإقليمي

لقد تجاهلت الدراسات التقليدية للأمن بشكل كبير المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية. لذا، يعتبر تحليل الأمن على هذا المستوى من أبرز الإسهامات التي قدمتها مقاربة "بوزان" *Buzan* الشاملة. فباعتبار الأمن "ظاهرة علائقية" *Relational phenomenon*، فإنه لا يمكن لأحد أن يفهم الأمن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية.

> **"فالأمن الوطنيNational security–أمن فرنسا مثلا– ليس في حد ذاته مستوى ذو مغزى للتحليل، لأن ديناميكيات الأمن علائقية بالأساس؛ فلا وجود لأمة مكتفية ذاتيا من الأمن.[...]أما الأمن الشامل Global security بمعناه الكلاني فيعبر في أفضل الحالات على تطلع لا على الواقع .[...]وعلى النقيض من ذلك، يشير الإقليم Regionإلى مستوى ترتبط فيه الدول أو وحدات أخرى بما فيه الكفاية**

1 غراهام إيفانس وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، مادة(البيئة)،مرجع سابق، ص..

مباشرة مع بعضها البعض، بحيث أن أوضاعها الأمنية لا يمكن النظر إليها في معزل عن بعضها البعض."[1]

فبالإضافة إلى أن المستوى الإقليمي في عالم مابعد الحرب الباردة -كما يرى "لاك" *Lake* و "مورغان" *Morgan* – قد شكل مركز اهتمام دارسي الشؤون الأمنية في العالم المعاصر، كما شهد أكثر التفاعلات الدولية الصراعية والتعاونية على حد سواء،[2] فإن أكثرية الدول تدير علاقاتها الأمنية وتحددها في السياق الإقليمي وليس العالمي.

من هذا المنطلق، فإن الأمن الإقليمي يتمحور حول أمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي. ولتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، فقد استخدم "بوزان" *Buzan* مصطلح "المجمع الأمني الإقليمي" *Regional Security complex* للدلالة على

" مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض."[3]

وتعرَّف مجمعات الأمن الإقليمية بأنماط متينة من المودة و العداوة *Amity/Enmity* بين وحداتها، حيث يبقى العامل الأهم في تحديد المجمع الأمني هو دائما الدرجة العالية من التهديد والخوف الذي تحسه دولتين أو أكثر بشكل متبادل.[4] ويجادل "بوزان" *Buzan* و "وايفر" *Waever* بأن المجمع الأمني الإقليمي ليس تصورا يمكن تطبيقه على أي مجموعة من الدول، ولكنه يختص بتلك الدول أو غيرها من الوحدات التي تمتلك درجة كافية من الاعتماد الأمني المتبادل مشكلة سلسلة مترابطة تميزها عن الأقاليم الأمنية المجاورة.

---

1 Barry Buzan and Ole Waever, **Regions and Powers: The Structure of International Security** (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), p.43.

2 Ibid., p.10.

3 Ibid., p.44.

4 Bill Mcsweeney, Op.cit., p.63.

"فمجمعات الأمن الإقليمي تعرف ذاتها على أنها بنى فرعية للنظام الدولي، بالنظر للكثافة النسبية للاعتماد الأمني المتبادل بين مجموعة من الوحدات وعدم الإكتراث الأمني بين هذه المجموعة والوحدات المحيطة بها."[1]

وتتشكل البنية الأساسية للمجمع الأمني الإقليمي من أربعة متغيرات:

- **الحدود**: التي تفرق المجمع الأمني الإقليمي عن بقية جيرانه؛
- **البنية الفوضوية**: بمعنى أن مجمع الأمن الإقليمي لا بد أن يتشكل من اثنين أو أكثر من الوحدات المستقلة ذاتيا؛
- **القطبية**: التي تضمن توزيع القوة بين الوحدات؛
- **البناء الاجتماعي**: الذي يغطي أنماط المودة والعداوة بين الوحدات.[2]

باختصار، يقدم "بوزان" *Buzan* مفهومه عن الأمن على أنه تصور شامل قوامه العلاقة الجدلية القائمة بين ثلاث مستويات مختلفة من التحليل(الفرد، الدولة، النظام الدولي) مدعومة بتوسع واضح في أبعاده لتشمل قطاعات جديدة ومتعددة(العسكري، السياسي، الاقتصادي، المجتمعي، البيئي).هذا بالإضافة إلى البعد الإقليمي للأمن الذي من خلاله يتم تصنيف الدول إلى مجمعات أمن إقليمية. غير أن مقاربته تبقى مترسخة بقوة ضمن التصور "المتمركز حول الدولة" *Stato-centrée* على اعتبار أن أمن الفرد مثله مثل أمن الدولة ينظر إليه على أنه علائقي ومترابط وأن صناعة الدول الأكثر قوة هي شرط ضروري للأمن الوطني والفردي على حد سواء.[3]

---

1. Ibid., p. 48.
2. Barry Buzan and Ole Waever,Op.cit.,p.53.
3. Alex Macleod, Anne-Marie D'Aoust et David Grondin,"les études de sécurité ,"Op.cit.,p.364.

المطلب الثاني: الأمن المجتمعي و الأمننة : دور الهوية وفعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية

لقد مثلت أبحاث مدرسة كوبنهاجن المتعلقة بالأمن واحدة من أهم التطورات في الدراسات الأمنية المعاصرة. فبالإضافة إلى المفهوم الموسع للأمن الذي صاغه "بوزان" *Buzan* ونظريته عن مجمعات الأمن الإقليمية (*RSCT*)، فقد تعزز برنامج البحث داخل هذا الاتجاه بموضوعين صنعا الكثير من الجدل في الأوساط الأكاديمية خصوصا النقدية منها. ويتعلق الأمر بكل من مفهوم الأمن المجتمعي (*Societal security*) ونظرية الأمننة (*Securitization*)

1. الهوية و المجتمع و الأمن المجتمعي:

يرى "أول وايفر" *Ole Waever* أنه مع نهاية القطبية الثنائية وبروز ظواهر كالعولمة، البناء الأوروبي، توسع التمركز حول القوميات *Ethnonationalismes* في أوروبا الشرقية، فإن المجتمع هو المعني بالتهديد أكثر من الدولة. فقد انشغل الأفراد وارتبط خوفهم بمواضيع كالهجرة، الغزو، ضياع القيم الثقافية وفقدان نمط الحياة...إلخ.

وعليه، فهو يعتقد أن مفهوم الأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر انسجاما وتوافقا لتحليل هذه الرهانات الجديدة. فالبعد المجتمعي الذي رمز إلى واحد من قطاعات الدولة في تصور "بوزان" *Buzan* اعتبر موضوعا و مرجعية أمنية في تحليلات "وايفر" *Waever*[(1)]. وبالتالي فالنقطة المهمة في إعادة بناء الدراسات الأمنية هي التفرقة بين الدولة والمجتمع. فالدراسات الأمنية تحتاج إلى تبني فهم "ثنائي" للأمن يمزج بين أمن الدولة الذي يدور حول السيادة والأمن المجتمعي المتعلق بالهوية.[(2)] فالبقاء بالنسبة لأي دولة يختصر في حمايتها لسيادتها في حين يكمن بقاء المجتمع في حماية هويته بالأساس. باختصار، فإن هذه "الثنائية الوايفرية" La

1 Bill Mcsweeney, Op.cit., p.63.
2 Keith Krause and Michael C. Williams ,"Broadening the agenda of security studies :politics and methods, .Op.cit.,p243.

dualité Waeverienne تهيكل التهديدات حول قطبين أمنيين مستقلين: دولاتي/سيادي في مقابل مجتمعي/هوياتي.[1]

ويقدم "واييفر"*Waever* الأمن المجتمعي على أنه:

"قدرة مجتمع ما الثبات على سماته الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الحقيقية."[2]

كما يجب أن يأخذ في الحسبان –وفقا لـ"نيومان" *Neumann*–الأصول و البُنَى و الحركيات المشكلة للهوية الجماعية. بالإضافة إلى الاتصال بين الهويات والمصالح كما يرى "فندت"*Wendt* .[3]

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام مصطلح "المجتمع" *Society* ليس المقصود منه بنيته أو تنظيمه بقدر ما تركز الاهتمام حول هويته، فالمجتمع يعبر عن

"سلسلة الأفكار والممارسات المحددة للأفراد كأعضاء من مجموعة اجتماعية. فالمجتمع يتمحور حول الهوية وحول التصور الذاتي للطوائف وللأفراد الذين يُعَرِّفُونَ ذواتهم كأعضاء من طائفة معينة.[...]وإذا كانت المجتمعات هي التي تمثل مركز الاهتمام في الإشكالية الجديدة للأمن، فإن مسائل الهوية والهجرة هي التي ترسم الادراكات القاعدية للتهديدات و الهشاشات. وعليه فالمجتمعات تتمركز بالأساس حول الهوية."[4]

تبعا لذلك، تتناول الانشغالات الأمنية المعاصرة حماية الهوية والدفاع عن الثقافة، مما يجعل من مسائل الهوية والثقافة رهانات أمنية وقضية بقاء في مواجهة الأخطار والتهديدات المحيطة بهما.[5]

---

1 Giovanni Arcudi, ''La sécurité entre permanence et changement,'' Institut Universitaire de Hautes Etudes Internationales, Genève.p.3.Available at : http://www.cairn.info/publications-de-Arcudi-Giovanni--30998.htm.

2 Ayse Ceyhan,"Analyser la sécurité :Dillon, Waever,Williams et les autres,"Op.cit.

3 Keith Krause and Michael C.Williams ,''Broadening the agenda of security studies :politics and methods, .Op.cit.,p243.

4 Bill Mcsweeney, Op.cit., p.70.

5 Ayse Ceyhan,"Analyser la sécurité :Dillon,Waever,Williams et les autres,"Op.cit.

غير أن كلا من المجتمع والهوية برأي الأستاذ "بيل مكسويني" *Bill McSweeney* قد قُدِّمت على أنها حقائق اجتماعية وفواعل منفصلة وعقلانية بنفس الموضوعية والمنزلة الأنطولوجية كالدولة. ففي الإطار التحليلي الذي وضعه كل من "بوزان"*Buzan* ،"وايفر"*Waever* ،و "دي ويلد"*De Wilde* اعتبر أمن هوية المهاجرين أو غيرها من الهويات المتنافسة متوقفا على "انفتاح" (*Open-minded*) النخبة المستلمة أو المستحوذة على "الهوية الجماعية"(*détenteurs de l'identité collective*) من عدمه. غير أن مفهوم "مستلم الهوية الجماعية" يكشف عن تناقض مهم داخل الإطار النظري لهذا النوع من التفكير. فلا وجود لمثل هذا "المستلم" على اعتبار أن الهوية هي تعبير عن بناء اجتماعي وتاريخي يتطور عبر الزمن.

أما عن الاستفهام الخاص بمن وما يجب تأمينه ،فإن أنصار مدرسة كوبنهاجن يجيبون بالقول هي: "الجماعات" *les collectivités* دون تحديد الجماعات المقصودة، أهي الهويات داخل القطاع المجتمعي أو الهوية الجماعية ...بالإضافة إلى معالجتهم لمفاهيم الهوية والجماعة كوحدات ثابتة و معدة سلفا وليس كبناءات اجتماعية.

2. نظرية الأمننة Securitization Theory : الأمن كممارسة خطابية

إن الجوهر الأساس لنظرية الأمننة هو اعتبارها الأمن كفعل خطابي*Speech Act*، فمجرد وسم شيء ما بأنه مسألة أمنية يجعله كذلك. فقد أشار "وايفر" *waever* إلى أن ذلك بقوله:

" يمثل شيء ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك."[(1)]

وبأكثر دقة، تشير فكرة الأمننة إلى البناء الاستطرادي للتهديد. كما يمكن أن تعرف على أنها المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة أو فاعل آخر على أنه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معينة.[(2)]

---

1 Ole Waever,"Securitization and Desecuritization," ''In **On Security** ,ed., Ronnie D. Lipschutz, Op.cit., p.6.

2 Matt Mcdonald,"Constructivism," In **Security Studies : An Introduction**, ed . Paul D.Williams , Op.cit., p.69.

وعليه تصبح قضية ما رهانا أمنيا فقط متى تم تأطيرها عبر خطاب أمني على أنها تشكل تهديدا وجوديا يتطلب إجراءات مستعجلة ويبرر الأعمال خارج الحدود الطبيعية للإجراء السياسي. وبعبارات "جورغ مونار" *Jorg Monar* هي الانتقال من مستوى المناقشة السياسية الروتينية إلى وضع ومنزلة خاصة يصبح فيها لفاعل معين الشرعية المطلقة في استخدام سلطات فوق العادة في مواجهة التهديد.[1] فمثلا قبل مواطنو الولايات المتحدة الأمريكية في إطار *Patriotic Act* بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر *2001* تقييد بعض من حرياتهم المدنية باسم ما أطلق عليه الخير الأكبر وهو سلامة الأراضي الأمريكية. وعلى الرغم من أن "الوكيل أو الفاعل المؤمِّن" *securitizing agent* تبقى له وجهة نظر معينة حول المسألة التي يسعى إلى تأمينها إلا أن هذا لا يعني أن فعل الخطاب سيكون له التأثير المقصود.

ويرى أنصار هذه النظرية أن الأمننة الناجحة تتضمن شرطين أساسيين هما الخطاب وقبوله الواسع لدى الجمهور؛ فتصبح قضية ما مسألة أمنية متى أُمْنِنَتْ من طرف فاعل ما —حكومة ،برلمان أو أي سلطة سياسية أخرى وحتى قادة الرأي وكبار البيروقراطيين طالما أن لهم القدرة لممارسة هذا النوع من العمل– عبر الخطاب وكان له القبول الواسع لدى الجمهور. ويرتبط هذا القبول بوجود توليفة من الشروط المساعدة والسياقات الخاصة التي تتضمن شكل فعل الخطاب، موقع ومنزلة الفاعل المؤمن والظروف التاريخية المرتبطة بهذا التهديد. بالإضافة إلى شرط آخر وهو تحديد التهديدات الفعلية و العمل المستعجل؛ فتقديم مسألة على أنها تهديد فعلي يعني القول كما يرى "بوزان وآخرون"(*Buzan et al., 1998*):

> **"إذا لم نعالج هذه المشكلة، فكل شيء آخر سيكون غير ذي معنى، لأننا لن نكون موجودين أو لن نكون أحرارا للتعامل معها بطريقتنا الخاصة. و تسمى هذه الخطوة نحو الأمننة الناجحة بالتحرك نحو الأمننة securitizing move".**[2]

1 Helena Carrapiço,'' Chasing Mirages? Reflections on concepts of security through the study of the securitization of organized crime,'' **International Studies Association** (San Francisco: March 2008), p.22. Available at: http://convention3.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/2/5/1/7/4/p251741_index.html

2 Rita Taureck,'' Securitization theory and securitization studies,'' **Journal of International Relations and Development** 9 (2006) :p.3 Available At : http://dx.doi.org/10.1057/palgrave.jird.1800072

و يعتمد الاستفهام حول القضايا التي تمثل مسألة بقاء على طبيعة الفاعل الطارح للقضية بالإضافة إلى فهمه الخاص لما يعتبر تهديدا وجوديا. وبهذا المعنى يكون لمدرسة كوبنهاجن قراءة بنائية للحركيات الأمنية. وعليه

" فالأمننة هي بناء اجتماعي و تذاتاني."[1]

و قد جادل "وايبفر" *waever* بأنه لا يمكن اعتبار الأمن كشيء أو حالة سابقة في وجودها عن الخطاب كما بين أنه ممارسة ذاتية المرجعية بمعنى أن شرط وجوده قد أُسِّسَ بفعل الخطاب ذاته وليس بتهديد مفروض مهما كان نوعه. [2] و لإعطاء بعد لغوي لمفهومه عن الأمننة، فقد استعان "وايبفر" *waever* ومنظري مدرسة كوبنهاجن بنظرية فعل الخطاب المنبثقة عن الفلسفة التحليلية ونظرية اللغة والتي طورت بشكل رئيسي من طرف "أوستن" *Austin* و "سيرل" *Searl* بالإضافة إلى "فوكو" *Foucault* و "هابرماس" *Habermas* و"دريدا"*Derrida*

بداية، تعتبر "نظرية فعل الخطاب" واحدة من أهم النظريات في الدراسات اللغوية. وتُعرَّف أعمال الخطاب على أنها أفعال (*Acts*) تُؤَدَّى عبر الخطاب (*Speech*). وهي تشير إلى وحدات صغيرة تحدث فعلا (أمر/وعد/طلب) عن طريق اللغة. ومن بين أفعال الخطاب، فقد اهتم "وايبفر" *waever* بالأساس بمفهوم الأداء (*Performatif*) الذي طوره "أوستين"*Austin* والذي يشير إلى أن الألفاظ التعبيرية مثل (قال/أعلن/وعد/دعا/حكم) هي من الأشكال التعبيرية المكونة للفعل. كما يجب اعتبار أفعال الخطاب – بحسب مدرسة كوبنهاجن– على أنها أدوات تستخدم من طرف الفواعل لتحقيق أهدافهم. وبهذا المعنى فقد جادل "بوزان " (*Buzan et al., 1998*) بأن المعاني ترتبط سببيا بالطريقة التي استخدمت بها اللغة

" فالمعنى لا يرتبط بما يفكر ويدرك الناس أنه معنى المصطلح ولكن في كيف يستخدمونه ضمنيا بشكل من الأشكال دون غيره."[3]

---

1. Ibid.,p.23.
2. Ayse Ceyhan, Op.cit.
3. Helena Carrapiço,Op.cit.,p.25.

وعليه، يرى "وايفر" *waever* أن لفظ "الأمن" ضمن مسار الأمننة ليس مُهِمًّا كإشارة للدلالة على شيء محسوس موجود مسبقا وإنما هو تعبيره المشكل للفعل. فهذا التعبير هو المنتج والمحول لطبيعة المسائل ونقلها من المستوى العادي الروتيني إلى مصاف الرهانات الأمنية التي تندرج ضمن السياسات العليا والتي تستدعي تدخلات استعجالية وضرورية. فتصبح مشكلة ما مسألة أمنية إذا دأب رجال الدولة وصانعو السياسات على القول أنها كذلك.[1]

ومن بين الأفكار التي ميزت هذا الحقل من الدراسة والمستندة على نظرية الأمننة فكرة "الأمننة الكلية" *Macro-securitization* التي أطلقها "بوزان" *Buzan* في دراسته لعام *2006* و الموسومة بـ: *"The war on terrorism as the new Macro-securitization"*.

وتشير هذه الفكرة إلى نفس معنى نظرية الأمننة ولكنها تمارس على مدى أكثر اتساعا معتمدة على بناءات عالمية للتهديدات والوحدات المرجعية. ويرى "بوزان" *Buzan* أن هناك على الأقل سببين محتملين لهذه الظاهرة. يتمثل الأول في العولمة في حين يرجع الثاني إلى "الاعتقاد بإيديولوجية عالمية" *Universalist Ideology*. وتمثل الحرب الباردة حسبه المثال التاريخي الأكثر وضوحا لهذا النوع من الأمننة كما يعتقد أن هذه الظاهرة قادرة على تنظيم حركيات الأمن السائدة بين مجتمع الدول لعدة عقود.[2]

ويجادل "بوزان" *Buzan* أنه مع نهاية الحرب الباردة، تبدت ظاهرة الإرهاب الدولي كنوع جديد من التهديدات العالمية. فقد تم تأطير الحرب على الإرهاب من قبل الإدارة الأمريكية في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر *2001* وفق منطق الأمننة الكلية. فإعلان "بوش" *Bush* للعالم أنه من لم يكن معنا فهو ضدنا، خلق جوا شبيها بالحرب الباردة أين وجد كل طرف نفسه بطريقة ما يختار جهة معينة.

---

1. Ayse Ceyhan, Op.cit.
2. Marianne Stone, Op.cit., pp.8-9.

المبحث الثاني:

النظرية البنائية والأمن: التحول السّوسيولوجي في العلاقات الدّولية

- المطلب الأول: النظرية البنائية ومحاولة جسر الهوة التنظيرية.
- المطلب الثاني: الدِّراسات الأمنية البنائية: الأمن كبناء اجتماعي.

المطلب الأول: النظرية البنائية ومحاولة جسر الهوة التنظيرية.

تعكس الدراسات الحديثة والمتزايدة في مجال نظرية العلاقات الدولية اهتماماً واضحاً بتيار البناء الاجتماعي [1] (*Social Constructivism*) الذي بدأ في البروز منافساً معتبراً للمدرستين السائدتين: الواقعية والليبرالية الجديدتين، وقلّ أن يخلو عدد من أعداد المجلات العالمية المتخصصة في العلاقات الدولية، في السنوات القليلة الأخيرة من موضوع يناقش مقاربة البناء الاجتماعي.

وتعتبر البنائية مقاربة مميزة للعلاقات الدولية إذ تركز على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية، وتتناول بالتحليل قضايا الهويات والمصالح والأفضليات والمثل(*Norms*). وعليه، فهي تمنحنا كما يرى "تيد هوبف" *Ted Hopf*

"فهما بديلا لعدد من القضايا المركزية في نظرية العلاقات الدولية كمعنى الفوضى وميزان القوى والعلاقة بين هوية الدولة والمصلحة و تطوير القوة وفرص التغيير في السياسة العالمية."[2]

كما أن خلافها مع المدارس الأخرى ليس حول مدى أهمية القوة في السياسة العالمية، وإنما حول مجموعة من المسائل من ضمنها: هل يمكن تفسير أنماط القوة وأشكال استمرارها بالاعتماد فقط على الاعتبارات المادية؟ أم يتحقق ذلك بإدراج الجوانب الثقافية كذلك؟ ويطرح هذا النهج التنظيري الجديد أسئلة مثل: كيف شُكِّلت هوية الدولة؟ وكيف يُعَرِّفُ مواطنو الدولة أنفسهم ؟ وكيف تؤثر البيئة في سلوكيات الفاعلين وفي مكوناتهم من هويات ومصالح ومقدرات؟ وكيف تؤثر المثل والثقافة والهويات في سياسات الدولة، مثل سياسة الأمن القومي؟...إلخ

---

1 حسن الحاج علي أحمد،" العالم المصنوع : دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية،" متوفر على الرابط التالي : www.fikria.org/mogala/16/1_1.htm .

وللإشارة فإن مصطلح البنائية قد استخدم من قبل عدة تخصصات لوصف معان مختلفة؛ فقد تناوله في علم الاجتماع على سبيل المثال كلٌّ من بيرجر ولكمان، و جيدنز. وفي التاريخ هايدن وايت، وفي علم النفس جين بياجت، وفي الأنثروبولوجيا بينيدكت أندرسون. وقد برزت البنائية كمنظار بديل في العلاقات الدولية مع كتابات كل من *Nicholas Onuf* وخاصة تلك الموسومة بـ؛ *World of Our Making : Rules and Rule in Social Theory and International Relations* الصادرة عام *1989* ومقال *Alexander wendt* الصادر عام *1992* والمعنون بـ؛ *'Anarchy is What States Make of It :The Social Construction of Power Politics*'.بالإضافة إلى إسهامات كتاب مثل: *Kratochwill, Adler, Ashley*

2 Ted Hopf ," The Promise of Constructivism in International Relations Theory," **International Security**23 (Summer , 1998):172.

وتعتبر البنائية وجها جديدا في دراسة العلاقات الاجتماعية مهما كان نوعها انطلاقا من فرضية أن الكائنات البشرية هي كائنات اجتماعية .وهي في مجال العلاقات الدولية تركز بشكل عام على ما أسماه "جون سيرل" *John Searle* بـ "الحقائق الاجتماعية"؛ بمعنى أن مواضيع كالسيادة والحقوق ليست بحقائق مادية ولكنها موجودة بفعل أن مجموعة من الناس يعتقدون بوجودها ويتفاعلون على أساسها.[(1)]

ففي الوقت الذي تميل فيه كل من الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية ،يصر البنائيون على أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية بحتة[الواقعية] أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين المحلي والدولي[الدولية الليبرالية].بل تتعدى ذلك لتركز على تأثير الأفكار وعلى البعد الاجتماعي والتذاتاني للسياسة العالمية.[(2)]بالإضافة إلى أهمية البنى المعيارية ودور الهوية في تكوين المصالح والأفعال؛ فالمصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية. كما يولي أصحاب هذا النهج أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع لأنه يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح.

> **"[وعليه] فإن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها. ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك."[(3)]**

1. ابستيمولوجيا البنائية وأنواعها: من البنائية العامة إلى البنائية النقدية

بداية ،تجدر الإشارة إلى أن البنائية بحسب *Alex Macleod* لم تُؤَسَّسْ بعد كمنظار حقيقي *Paradigm* بالمعنى الذي أورده *Thomas Kuhn* في بنية الثورات العلمية. وعليه

---

1. Dario Battistella, Op.cit.,pp.286-287.

ويرى دوركايم أن الحقائق الاجتماعية تتكون بتجميع الحقائق الفردية عبر التفاعل الاجتماعي. غير أنه لم يهتم بدراسة العملية التي من خلالها تتحول المكونات الفردية بما فيها الأفكار لتصبح حقائق اجتماعية. لكنه استقى ذلك من أشكال التعبير الاجتماعي، مثل النصوص القانونية والممارسة الدينية.

2. مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، مادة (البنائية)،مرجع سابق،ص.108.

3. ستيفن م. والت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة،" مرجع سابق.

"فإننا نصفها بكونها 'مقاربة'. مقاربة أو أسلوب، أو طريقة أكثر من أي شيء آخر. إنها مقاربة ذات مدى تنظيري بخصوص دراسة العلاقات الدولية، أو بكل بساطة يمكن وصفها على أنها توليفة من المقاربات المترابطة أكثر منها مقاربة منسجمة بشكل متكامل."[1]

وكغيرها من الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية، تتعدد صور النظرية البنائية وتتفاوت حسب درجة الاهتمام الذي يبديه منظروها إلى جملة من القضايا في السياسة العالمية، بالإضافة إلى اختلاف منطلقاتهم الابستيمولوجية والمنهجية. كما تختلف النظريات البنائية بالنظر إلى :

- مكانتها في مقابل الاتجاه العقلاني؛
- درجة الانسجام بين أنطولوجياتها المثالية وإبستيمولوجياتها (الجلية أو الضمنية)؛
- الأهمية التي توليها إلى اللغة؛
- مواقفها اتجاه النظريات النقدية الأخرى.[2]

فقد ميز مثلا (*katzenstein et al.1995*) بين كل من البنائية العامة والنقدية وبنائية ما بعد الحداثة. في حين تكلم ***Ruggie*** عن ثلاث نسخ للبنائية؛ الكلاسيكية الجديدة، مابعد الحداثة، والبنائية الطبيعية. كما فرقت ***Fierke*** بين مدرستين بنائيتين: الأولى لا ترى أي اختلاف أساسي مع المقاربات العقلانية في حين تؤكد الثانية على أسبقية ما أسمته بـ 'الانعطاف اللغوي'***virage linguistique***[3]

ووفقا لـ *Ted Hopf* فإنَّ

1 Alex macleod,'' Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique,'' **Cultures & Conflits**, 54(été 2004).Available at : http://www.conflits.org/index1526.html.

2 Dan O'meara, ''Le constructivisme : Sa place, son rôle, sa contribution et ses débats,'' In **Théories des relations internationales : Contestations et résistances** , Op.cit.,p.196.

3 Ibid.,p.197.

ومع صعوبة الخلوص إلى تعميمات بشأن تصنيف النظريات البنائية، إلا أنه يبقى من الممكن تحديد الاتجاهات التي ميزت البنائية بالشكل الذي تواجدت عليه في الولايات المتحدة الأمريكية عن البنائية الأوروبية. فمنظرو البنائية داخل الولايات المتحدة الأمريكية يعملون ضمن ثقافة ومناخ فكري وسياسي أكثر صلابة وأكثر تقيدا بخطاب الأمن القومي الأمريكي. كما أنه أكثر تمحورا حول الدولة ومتداخل بشكل كبير مع الهيمنة الايديولوجية الوضعية. في حين ينخرط أنصار الاتجاه البنائي في أوروبا ضمن الأدبيات النقدية ذات المدى الفلسفي والمنهجي الأكثر اتساعا مما هي عليه 'العلوم الاجتماعية الوضعية'.

"البنائية نفسها يجب أن تُفْهَمَ بشكليها العام والنقدي. فهذه الأخيرة مرتبطة بشكل وثيق بالنظرية النقدية الاجتماعية في حين ترغب البنائية العامة في تقديم برنامج بحث بديل للاتجاه العام في نظرية العلاقات الدولية. ويتضمن مثل هذا البرنامج تنقيح البنائيين وإعادة صياغتهم لنظرية توازن التهديد، المأزق الأمني، نظرية التعاون النيوليبرالي والسلام الديمقراطي. ويتميز برنامج البحث البنائي بمشاكله الخاصة التي تركز على قضايا الهوية في السياسة العالمية والتنظير للسياسات الداخلية والثقافة في نظرية العلاقات الدولية."(1)

و تتساءل البنائية العامة أو المهيمنة ***Constructivisme conventionnel*** ذات الصبغة الوضعية بالأساس حول البناء المعياري للعقلانية، كما تسعى إلى مد الجسور بين النظريات العقلانية والتأملية ؛ و هي تحاول بذلك أن تختط لنفسها طريقاً وسطاً بين المادية البحتة والمثالية المجردة؛ فقد أوضح ***Alexander Wendt*** موقفه الابستيمولوجي بقوله:

"ابستيمولوجيا، فقد اخترت جانب الوضعيين[...] إن أملنا الأساسي هو العلم الاجتماعي."(2)

في حين يدافع آخرون كـ ***Risse, Checkel, Jepperson*** على أن الأنطولوجيا المثالية التي تتبناها البنائية هي الوجه الأفضل لتأمين العلم الاجتماعي الوضعي وتشجيع طريق وسطي نحو العقلانية.(3)

وعلى العكس من ذلك، يرى أنصار البنائية النقدية ***Constructivisme critique*** ضرورة تأسيس البنائية على ابستيمولوجيا تأويلية ***Interprétative*** ؛فالتسليم الأنطولوجي بالتكوين المتبادل لكل من الفاعل والبنية عبر فُهومات تذاتانية يقود إلى رفض وجود الحقائق الموضوعية. ويعتقد ***Katzenstein*** و ***Ruggie*** وغيرهما أن العلاقة بين الأنطولوجيا والابستيمولوجيا هي مفتاح الانسجام الداخلي والقوة المنطقية لأي مقاربة نظرية، وأن الابستيمولوجيا يجب أن تكون متسقة مع انطولوجيتها.(4)

كما تركز البنائية الوضعية على فكرة السببية معتبرة أن القوى المادية تؤثر على المجتمع بطريقة سببية وأن العوامل المثالية هي ملحق للسببية المادية.

---

1. Ted Hopf,Op.cit.,p.172.
2. Dan O'meara, ''Le constructivisme : Sa place, son rôle, sa contribution et ses débats,'' Op.cit.,p.193.
3. Ibid.
4. Ibid.,pp.193-194.

"فالعديد من البنائيين لا زالوا يتكلمون بلغة سببية في حين يفضل آخرون التحليل الظرفي التاريخي في شرحهم للتحولات الدولية، محولين اهتمامهم المركزي نحو ابستيمولوجيا غير وضعية؛ إما بتوضيحهم لحقيقة أن التحول التاريخي واسع النطاق لا يمكن شرحه بواسطة عامل سببي واحد أو حتى أكثر ولكن من خلال تحليل الظروف(Analyse des conjonctures) أو عبر تحليلات تأويلية."[1]

ومع هذا ،تشترك كل من البنائية العامة و البنائية النقدية في سعيهما إلى جعل العالم الاجتماعي غير طبيعي *the social world "denaturalize"* بمحاولة كشف وتوضيح أن الممارسات والهويات التي يعتقد البشر أنها طبيعية ومسلم بها، هي في حقيقة الأمر نتاج للوكالة الإنسانية والتكوين الاجتماعي. كما يشتركان في أن الحقيقة التذاتانية والمعاني هي معطيات نقدية لفهم العالم الاجتماعي ويصرون على جعل جميع المعطيات في سياقها الأصيل؛ بمعنى ربطها ووضعها ضمن بيئتها الاجتماعية في سبيل الفهم الصحيح لمعانيها. ويقبل كلاهما الربط بين القوة والمعرفة وقوة الممارسة في قدرتها على إنتاج المعاني. بالإضافة إلى تبنيهما لفكرة التكوين المتبادل بين الفاعل والبنية *Mutual constitution* [2]

2. محاور البحث الأنطولوجي في النظرية البنائية:

تنطلق البنائية كمنظور اجتماعي للسياسة العالمية من افتراضات أنطولوجية مثالية *Idéaliste*؛فهي تعتقد أن الحقيقة الاجتماعية ومن ضمنها العلاقات الدولية تصاغ ويعاد تشكيلها عبر الأفعال الجماعية والتفاعلات الانسانية. كما تؤكد المثالية الأنطولوجية على أن الفهم السوي للعالم الاجتماعي لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الأحداث المتشكلة عبر الفعل الانساني الواعي والقصدي. وهي بذلك تؤكد على أنه:

- ضمن إطار التفاعل الانساني، كل حقيقة – بما فيها العلاقات الدولية– مبنية اجتماعيا *Socialement construite*؛فالبشر يكونون صورا تذاتانية عن أنفسهم في مقابل الآخرين كما أنهم يحملون تصورات مختلفة عن مواقعهم في ظل عالم اجتماعي في تغير دائم. وبذلك فالوجود الاجتماعي ليس معطى موضوعيا ولا ذاتيا، بل شُكِّلَ بطريقة تذاتانية عبر الأفعال والتفاعلات الانسانية؛

1 Audie Koltz and Cecelia Lynch, ''Le constructivisme dans la théorie des relations internationales,'' **Critique internationale** 2(hiver 1999), p.154.

2 Ibid.,p.182.

- الطبيعة التذاتانية *Intersubjectivity*: يشمل الفهم التذاتاني كلا من الفاعل والبنية. فالمعايير والقواعد واللغات والمعاني والثقافات والايديولوجيات هي ظواهر اجتماعية تشكل الهويات وتقود الأفعال. فالأفراد يحتاجون إلى قبول هذه الظواهر الاجتماعية من أجل وجودهم وتعريف أنفسهم.[1]

> **"فالسياسة العالمية تقاد بفعل الأفكار والقيم والمعايير المشتركة تذاتانيا والتي يحملها الفاعلون. فالبنائيون يركزون على البعد التذاتاني للمعرفة لرغبتهم تأكيد السمة الاجتماعية للوجود الانساني ودور الأفكار المشتركة كبنية مثالية تعيق وتبني السلوك."**[2]

- السياسة العالمية تتحدد وفقا للبنية الإدراكية أو المثالية المكونة من الأفكار، العقائد، القيم الثقافية، المعايير والمؤسسات المبنية تذاتانيا من طرف الفاعلين أكثر منها ببنية موضوعية تنطلق من علاقات القوة المادية ؛
- هذه البنية المثالية لا تأثر فقط على سلوكيات الفاعلين ولكنها تشارك أيضا في تشكيل هوياتهم ومصالحهم التي تبنى عبر التفاعلات الاجتماعية

> **"فالبيئات الثقافية لا تؤثر على حوافز السلوكيات المختلفة للدولة فقط بل أيضا على صفتها الأساسية التي ندعوها هوية الدولة."**[3]

- الفواعل والبنى مبنية بشكل متبادل *Mutually Constituted* ؛فالبنية في السياسة العالمية هي مجموعة من القيود الثابتة نسبيا التي تفرض على سلوك الدول. وبالرغم من أن هذه القيود قد تأخذ شكل أنظمة حوافز أو عوائق مادية كتوازن القوى والسوق إلا أن المهم من وجهة نظر بنائية هو كيف سيؤدي الفعل أو لا يؤدي إلى إعادة تشكيل كلا من الفاعل والبنية.

---

1 Audie Koltz and Cecelia Lynch, **Strategies for Research in Constructivist International Relations** (New York: M.E.Sharpe, 2007), pp.7-8.

2 Dale C. Copeland,'' The Constructivist Challenge to Structural Realism: A Review Essay,'' **International Security**25 (Autumn 2000) :189.

3 Ronald L. Jepperson, Alexander Wendt, and Peter J. Katzenstein , ''Norms, Identity and Culture in National Security''In **The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics**,ed., Peter J. Katzenstein(New York: Columbia University Press,1996),p.33.

"فالسلوك أو الفعل الذي له مغزى مُحتمل فقط ضمن سياق اجتماعي تذاتاني. ويقوم الفاعلون بتطوير علاقاتهم مع الآخرين وفهومهم من خلال المعايير والممارسات. وبالتالي ففي غياب هذه المعايير ستكون استخدامات القوة أو الممارسات مجردة من المعنى. فالمعايير الجوهرية تُعَرِّفُ الهوية وذلك بتحديد الأفعال التي تجعل من الآخرين يعترفون بتلك الهوية ويتعاملون معها بالشكل الملائم."[1]

1.2. البنائية ومشكلة الفاعل/البنية: Agent/structure problem[2]:

لقد حاولت البنائية إيجاد حل لإشكالية علاقة الفاعل ***Agent*** بالبنية أو الموضوع ***Structure***.فعلى عكس النظريات التفسيرية، ترى النظرية البنائية أن للبنية أربع خصائص؛ فهي حقيقية ***Réelle*** لتواجدها ضمن زمن تاريخي حقيقي؛ اجتماعية ***Sociale***، تذاتانية ***Intersubjective*** بالإضافة إلى النظر إليها على أنها مسار أو عملية ***Processus*** أكثر منها سبب ***Cause***.[3] فالبنى الدولية كالفوضى مثلا ليس لها وجود أو آثار بمعزل عن الأفكار المتبناة من طرف الفواعل الاجتماعية. لذا فالبنية ليست سببا كما هي عند ***waltz*** ولكنها مسار أو عملية مفتوحة لبناء معنى مشترك. وعليه يعتقد ***wendt***

"إن المساعدة الذاتية وسياسة القوة لا تنجمان منطقيا أو سببيا من الفوضى. و إذا كنا اليوم نجد أنفسنا في عالم المساعدة الذاتية فإن هذا يعود إلى العملية لا إلى البنية. فلا يوجد منطق للفوضى بمعزل عن الممارسات التي تُوجِدُ وتعيد إنتاج بنية من الهويات والمصالح بدلا من بنية أخرى. وليس للبنية وجود أو أثر سببي خارج العملية. إن المساعدة الذاتية وسياسة القوة مؤسستان أكثر منهما سمتان أساسيتان للفوضى. فالفوضى هي ما تصنعه الدول."[4]

---

1 Ted Hopf, Op.cit.,p.172-173.

2 تستخدم الكثير من الكتابات ترجمة مغايرة للتي اعتمدناها لمسألة *Agent/structure* وهي الوكيل/الهيكل. وقد جرى تناول هذا النقاش بداية في علم الاجتماع، ودار حول: هل تُفَسَّرُ الظواهر الاجتماعية بإرجاعها إلى أفعال الأفراد ودوافعهم؟ أم أن ذلك لن يتأتى إلا بالرجوع إلى المجتمع وهياكله؟ وهناك اختلاف في الأدبيات حول الفاعل: هل هو الفرد الواحد كما يرى جيدنز؟ أم أن الطبقات الاجتماعية يمكن أن تكون الفواعل حسب اتجاه تورين؟ أم أنه يمكن المزج بين الاتجاهين فيمكن أن يكون الفاعل فرداً أو مجموعة؟ وهو رأي توفيقي جاء به كروز وفرايدبيج. كما أن هناك اختلاف حول البنية، فهل هي بنية محددة ومركزية مثل المنظمة في مكان العمل؟ أم هي علاقات الهيمنة الاجتماعية، كما توجد في المؤسسات السياسية والمنظمات؟ أم أن البنية متعددة وتشمل البيروقراطية، والنظام السياسي، والاقتصاد، والدين.

3 Dan O'meara, ''Le constructivisme : Sa place, son rôle, sa contribution et ses débats,''Op.cit., p.185.

4 Ibid.

وتتشكل البنية المنظمة لسلوكياتنا وأفعالنا حسب تصورات *Wendt* من ثلاث عناصر أساسية:

- عبر المعارف والمعاني الجماعية المشتركة والمنبثقة عن التفاعل بين الفواعل الاجتماعية؛
- المصادر المادية والتي لا تتخذ معنا/صبغة أو لا تبرز قيمتها الفعلية إلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم؛
- ممارسات هؤلاء الفاعلين.

وعليه يحاول البنائيون ربط البنى والفاعلين وإدراكاتهم للواقع في علاقة جدلية عكس النظريات الواقعية التي تفصل بينهما وتمنح أهمية لأحدهما على الآخر؛ فهم – أي البنائيون–لا يعتقدون بوجود واقع اجتماعي خارجي موضوعي معطى بعينه، لأن الواقع الاجتماعي - عندهم- ليس وحدة مادية أو طبيعية أو شيء مادي خارج الوعي الإنساني *Human Consciousness* .

> **"فالنظام الدولي[كبنية] ليس كالنظام الشمسي، غير موجود بالفطرة، و لا يشكل نفسه بنفسه، كينونته مرهونة بكينونة البشر.إن النظام الدولي هو من اختراع الإنسان .فهو نتاج للفكر الإنساني الصرف، مجموعة من الأفكار، بناء فكري، نظام للقيم و المعايير التي نظمت من طرف بني البشر في سياق زمكاني متصل.وإذا تغيرت الأفكار التي تدخل في العلاقات الدولية القائمة، فإن النظام نفسه سيتغير معها كذلك، لأن النظام يتضمن تلك الأفكار."[1]**

وعلى اعتبار *wendt* من الأوائل الذين أثاروا هذه المسألة في حقل العلاقات الدولية، فهو يرى أن النظريات المعاصرة للنظام العالمي تحتاج إلى أن تتضمن تركيزاً على الفواعل/الدول[2]، بنفس نمط تركيزها الحالي على البنى لأنهما عنصران متلازمان أو وجهان لعملة واحدة.

---

1 عبد الناصر الدين جندلي ، "انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية"(رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة،2005)،ص.

2 يعتقد *wendt* أن أهم الأطراف الفاعلة في السياسة العالمية هي الدول، وأن سيطرتها سوف تستمر.

2.2 الهويات والمصالح في السّياسة العالمية:

يعد مفهومي الهوية *Identity* والمصلحة *Interest* من بين أهم الأدوات التحليلية عند البنائيين. فمن وجهة نظرهم ،تتمتع كل دولة بهويتها الخاصة المشكلة اجتماعيا عبر المعايير، القيم، والأفكار المؤسساتية للبيئة الاجتماعية التي تتفاعل فيها الدول.

"فالهويات لا تخرج عن كونها علاقات اجتماعية تتغير عبر الزمن والسياقات[...]ولكونها كذلك، فهي ليست بصفات ثابتة للأفراد أو الجماعات؛ فالأفراد ينتجون ويعيدون إنتاج ذواتهم أكثر من كونها قد خلقت معهم."(1)

فالدول تتمتع بهوية مؤسسية تُوَلِّدُ من خلالها أهدافها الرئيسية كالأمن والاستقرار أو التنمية الاقتصادية. ويعتمد تحقيقها لمثل هذه الأهداف على هوياتها الاجتماعية؛ أي كيف تنظر الدول لنفسها في مقابل بالدول الأخرى في المجتمع الدولي. وعليه فهي تقوم ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات. ومن المهم إدراك المعنى الحقيقي لـلمؤسسة عند البنائيين؛ فهم يرون في المؤسسة مجموعة ثابتة – مستقرة نسبيا – مُؤَلَّفة من هويات ومصالح. كما أنها عبارة عن كيانات إدراكية أو معطيات معرفية لا يمكن الفصل بينها وبين أفكار الفاعلين حول الطريقة التي يعمل بها العالم.(2) وبناءً على هذه الرؤية، فإن المؤسسات هي عملية استيعاب داخلي للهويات والمصالح الجديدة، وليست مسعىً يقع خارجها ويؤثر فقط في السلوك.

لقد قامت الاتجاهات التفسيرية – الليبرالية والواقعية الجديدتين على وجه الخصوص وفقا لأنصار الاتجاه البنائي – بالتركيز على مسألة تعظيم المنافع بعيدا عن متغير الهوية(3) ،وهي بهذا تبقى عاجزة عن تقديم إجابات واضحة عن أسئلة هامة من قبيل: كيف تَمَكَّنَ الفاعلون في العلاقات الدولية من تكوين هوياتهم الحالية، والمصالح المتولدة عنها؟ وكيف سيجري التغيير المستقبلي في المصالح وفي الهويات؟

---

1 Audie Koltz and Cecelia Lynch, **Strategies for Research in Constructivist International Relations**, Op.cit.,p.65.

2 مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، مادة (البنائية)،مرجع سابق،ص.109.

3 يؤدي متغير الهوية والتركيز على تحليلها وفقا للبنائيين دورا مهما في إمكانية التكهن بحدوث التغيير أم لا في السياسة العالمية. ففي مجال الهوية هناك منافسة مستمرة حول السيطرة على القوة الكامنة في إنتاج المعاني داخل المجموعة الاجتماعية. ويأتي التغيير في السياسة العالمية بعد أن يقوم الفاعلون عبر ممارساتهم بتغيير القواعد والمثل المؤسسة للتفاعل الدولي. وهذا يحدث عندما تتغير معتقدات وهويات الفاعلين المحليين. و قد تناول العديد من الدارسين البنائيين مسألة التغير في السياسة العالمية .فعلى سبيل المثال، هناك دراسة ريجي حول إمكان تغيّر النظام العالمي إذا ما انتصر الاتحاد السوفيتي أو ألمانيا في الحرب العالمية الثانية ، حيث يحمل كلّ منهما هوية مختلفة عن هوية الولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لذلك فإن سمات النظام العالمي كانت ستتغير تبعاً لتغير الهويات.

فالواقعية الجديدة مثلا تقوم بافتراض أن كل الوحدات في السياسة العالمية لها هوية واحدة. و هذا يعني أن الدولة وفي مختلف الأوقات والأماكن، تنطلق داخلياً من فهم ثابت، وغير متغير ومحدد ومعروف سلفاً لهويتها. أما البنائية، فهي ترى أن هوية الدولة وتحديدها لماهية نفسها متغيرة، وتعتمد على الأطر التاريخية و الثقافية والاجتماعية. لذا، فإن فهم الهويات محوري لفهم السياسة العالمية. فالهويات تؤثر في المصالح والأفضليات، حيث إن هوية الدولة تعكس أفضلياتها وأفعالها القادمة. وتفهم الدولة الآخرين بناءً على الهويات التي تضفيها عليهم، بينما تقوم في الوقت نفسه بإعادة إنتاج هويتها من خلال التفاعل الاجتماعي الدائم.[1]

ويتقد $Wendt$ أن الهويات سابقة للمصالح، وذلك لأن

> **"الهويات تحدد ماهية الفاعلين، في حين تعكس المصالح ما يود هؤلاء الفاعلون الحصول عليه. فالمصالح تقتضي وجود الهويات؛ فالفاعل لا يمكنه أن يحدد مصلحته من دون أن يعرف من هو أولا."**[2]

غير أن الهويات وحدها لا تفسِّر الأفعال، وهذا يعني أن الهويات من دون مصالح تفتقد الرغبة الدافعة، كما أن المصالح من دون هويات تفتقد الوجهة والطريق. و على عكس النظريات الواقعية التي ترى أن المصالح محددة سلفا، فإن البنائيين يعتقدون أنها قد تتبدل على المستوى العام شأنها شأن الهويات لاعتمادها على الممارسات والتفاعلات التي تثيرها المؤسسات.

1 حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق. غير أن العديد من النقاد يشيرون إلى أننا لا نُقْبِلُ على التفاعلات من دون هوية مسبقة، وبدلا من أن تتكون هوياتنا عبر التفاعل فإنها تسبق ذلك جزئيا.

2 Dario Battistella, **Théories des Relations Internationales**, Op.cit.,p.299.

المطلب الثاني: الدِّراسات الأمنية البنائية: الأمن كبناء اجتماعي

لقد اختلف الفكر البنائي في الدّراسات الأمنية كما في نظرية العلاقات الدولية بين تيار مهيمن تأسس بالأخص حول كتاب "بيتر كاتزنشتاين" *Peter Katzenstein* الموسوم بـ" *The Culture of National Security : Norms and Identity in World Politics* " وبدرجة أقل كتاب "*Security Communities* " لكل من "إيمانويل أدلر"*Emanuel Adler* و"ميكائيل بارنت" *Michael Barnett* من جهة، وأنصار البنائية النقدية من جهة أخرى.[1]

فالتعريف الذي وضعه "أدلر وبارنت" *Adler et Barnett* للبنائية يوضح بشكل جلي الاتجاه العام للأغلبية،

> **"فهو يدعي بأن الفاعلين الدّوليين قد وُضعوا في بنية معيارية ومادية في آن واحد (بمعنى أنها تحتوي على قواعد *règles* ومصادر *ressources*) وهي تأخذ في الاعتبار إحتمال أنه، ضمن الظروف الملائمة يستطيع الفاعلون أن يُولدوا الهويات والمعايير التي ترتبط بسلام مستقر."[2]**

كما أنه في حين يواصل " كاتزنشتاين "*Katzenstein* تتبع هدفه في "توسيع الوضعية الوسطى" لغرض تحليل الأمن الوطني، يصر "أدلر و بارنت" *Adler et Barnett* على أن نظريات العلاقات الدولية يمكنها ويجب عليها أن تحتل وضعية وسطية نفعية بين وجهة النظر التي ترى أن الهوية والممارسات الدولية لا يمكن لها أن تتغير وبين وجهة النظر الأخرى التي تقول بأن "كل شيء ممكن"[3].

فالتصور الأمني الذي يمتدحه أنصار الاتجاه البنائي المهيمن –"كاتزنشتاين وآخرون " *Katzenstein et all* من جهة و" أدلر و بارنت" *Adler et Barnett* من جهة أخرى – يبقى محافظا أكثر مما ينبغي. ففي كلا الحالتين، يتعلق الأمن قبل كل شيء بالدول كما يفصح عنه بجلاء عنوان الكتاب المحرر من طرف

---

1 لقد مثل تيار البنائية النقدية كل من: "ديديي بيغو" *Didier Bigo*،"كارين فيارك"*Karin Fierke* ،"جيف هايزمان" *Jef Huysmans* ،"بيل مكسويني"*Bill McSweeney* ، و"جيتا ويلدز" *Jutta Weldes* الذين حاولوا الحد من البنائية المهيمنة، بنقدهم للأفكار التي تضمنها مؤلَّف "كاتزنشتاين"*Katzenstein* وعدم رضاهم عن إسهامات مدرسة كوبنهاجن بالإضافة إلى اعتمادهم على مقاربة اجتماعية–لغوية ورفضهم للنزعة الوضعية.

2 Alex macleod,'' Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique,'' Op.cit.

3 Ibid.

"كاتزنشتاين "*Katzenstein*.وللوهلة الأولى، يبدو كل من "أدلر و بارنت" *Adler et Barnett* مجازفين نوعا ما لمحاولتهما إحياء وبعث مفهوم "الجماعة الأمنية" *Communauté de sécurité* الذي طرحه "كارل دويتش" *Karl Deutsch*[1] من قبل، باعتقادهما أن هذه الجماعة أو بالأحرى "الجماعة الأمنية التعددية" *communauté de sécurité pluraliste* تعني ببساطة جهة عبر وطنية تتكون من دول عدة ذات سيادة. [2]

"فالدول يمكن أن تصبح منتظمة ضمن مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي يمكن أن تفهم بشكل صحيح على أنها جماعة. ففي بعض الأوقات، تقيم جماعة الدول هذه علاقات سلمية ما يمكنها من تشكيل جماعة أمنية وأحيانا أخرى لا. فالجماعات الأمنية هي تطورات نادرة نسبيا، ومع ذلك فوجودها قد غُيِّبَ مَفْهَمِيًا بسبب هيمنة النظريات الواقعية على الأمن الدولي."[3]

ضمن هذا السياق، يبقى مفهومهما عن الأمن تقليديا بدرجة كبيرة. فقد اهتما بالبحث عن الطريق الوسط الذي يعرض مزيجا من المثالية — التي تقر بمصالح الدول بيد أنها تواجه احتمال التطور و أهمية المؤسسات الذي تساعد الدول على تذليل الاتجاهات الأسوأ — والواقعية — التي يدرك ممثلوها الأساسيين الأسوأ ولكنهم يستمرون في الكتابة عن الظروف التي بإمكانها أن تؤسس لتغييرات سلمية ولأشكال جديدة من التنظيم السياسي. و عليه يمكن القول أن الأمن هو قبل كل شيء مسألة أمن عسكري وإن كان يضم مجموعة من المعايير والقيم.

من جهته، فقد أعلن "كاتزنشتاين "*Katzenstein* دفعة واحدة أنه والمشاركون في إعداد كتابه يتبنون تعريفا موسعا وتقليديا للدراسات الأمنية.

---

1 يعود تطوير هذا المفهوم إلى "كارل دويتش" *Karl Deutsch* في خمسينيات القرن العشرين بعد قيامه بدراسة امبريقية *(empirical)* مستفيضة لمنطقة شمال الأطلسي. فقد ادعى "دويتش" أن فكرة الجماعة الأمنية هي شكل من أشكال التعاون الدولي يمكن له، في بعض الظروف، أن يؤدي إلى الاندماج (التكامل). وقد جادل "دويتش" بأن الجماعة الأمنية تتشكل بين أطراف فاعلة مشاركة حين يكون لشعوبها ولا سيما نخبها السياسية توقعات للسلام فيما بينهم في الحاضر من أجل المستقبل. فالفكرة التي مفادها "جماعة اللاحرب" من شأنها أن تنتقل لتصبح عدم وجود إعدادات منظمة هامة للحرب أو العنف على نطاق واسع. وقد جادل "دويتش" بأن الأدلة الامبريقية *(empirical)* عن انعدام هذا الإعداد من شأنه أن يثبت فكرة "اللاحرب".

2 Ibid.

3 Emanuel Adler and Michael Barnett," A framework for the study of security communities," In **Perspectives on World Politics**, ed. Richard Little and Michael Smith,Op.cit.,P.227.

"ولكنهم يقرون بخسارة الكثير وربح القليل إذا حُبِست دراسات الأمن الأكثر اتساعا داخل ميدان الدراسات الاستراتيجية الأكثر تطورا وضيقا."(1)

وعليه يبقى الأمن العسكري هو شكل الأمن الذي يحظى باهتمامهم قبل كل شيء. كما أنهم يسلمون بحدود البنائية المهيمنة بتأكيدهم على أن تطور السياسة العالمية يأتي في صالح توسيع ميدان الأمن في اتجاهين؛ لأجل فهم المسائل غير العسكرية والفواعل غير الدولاتية من جهة، وقبول فكرة أن المقاربات ما بعد الوضعية تعرض تحديات مقلقة و أكثر عمقا لميدان دراسات الأمن الوطني ونظرية العلاقات الدولية من تلك الاختلافات الموجودة بين الأنواع المتمايزة من النظرية التفسيرية.

وعلى عكس مفهوم الجماعة الأمنية الذي لاقى جفاء من قبل أغلبية البنائيين بسبب الحدود التي تضعها الظروف الدولية على هذه الجماعات، فإن أفكار "كاتزنشتاين "*Katzenstein* وفريقه قد عرفت الكثير من الجدل. ففي صميم تحليلهم يتبدى مفهوم "الهوية" الدال قبل كل شيء على الهوية الوطنية. بحسب "كاتزنشتاين "*Katzenstein* هوية الدول تظهر من خلال تفاعلاتهم مع مختلف البيئات الاجتماعية الداخلية والدولية. وعليه فهي تتجلى كسمة تحوي البناءات المختلفة للدولة والأمة، وهذا المسار السياسي عموما يجعل الفواعل تنخرط في صراع مع بعضها البعض. (2)

"[...] فإدراكات التهديد وتصورات الأمن مرتبطة بشكل وثيق بتعريف الهوية الوطنية. فمن ضمن العناصر المشاركة في تشكيل الهوية الوطنية نذكر التمثيل الذي يجسده أعضاء الدولة لها ولمكانتها ولدورها في النظام الدولي؛ تصورهم للنظرة التي تمتلكها الدول الأخرى عنهم. وأخيرا التصور الذي يمتلكونه عن النظام والدول الأخرى المشكلة له [...] فإدراك الآخر (L'autre) يؤثر على متخذ القرار بمقتضى أن الخارج (L'étranger) قد يكون صديق، حليف، خصم، عدو أو بكل بساطة محايد."(3)

فعلى سبيل المثال، حاول "جوتا ويلدز" Jutta Weldes شرح السلوك الأمريكي إبان أزمة الصواريخ الكوبية انطلاقا من الدور الذي لعبته الهوية الخارجية ضمن مسار تشكيل وبناء المصلحة الوطنية. فحسبه،

---

1 Alex macleod,'' Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique,'' Op.cit.

2 Ibid.

3 Alex Macleod, Isabelle Masson et David Morin,'' Identité nationale, sécurité et la théorie des relations internationales,'' **Études internationales** 1(mars 2004), p.12.

التصور الخاص للهوية الأمريكية هو الذي وجه الطريقة التي أَوَّلَ بها القادة الأمريكيين نشر الصواريخ السُّوفياتية.

غير أن ما يهم وفقا لـ "كاتزنشتاين *Katzenstein*" هو الأثر الذي يخلفه تغير الهوية على المصالح والذي يؤثر بدوره على سياسة الأمن الوطني. فهذه النظرة للعلاقة الخطية بين الهوية والمصالح قد تم رفضها من قبل "مكسويني" *McSweeney* لإغفالها حقيقة أن المصالح والهويات تتأثر بشكل متبادل. كما أن هذا الاتجاه البنائي قد ضبط علاقة الهوية/الأمن ضمن إشكالية سببية؛ فكما أوضح "جيبرسون، فندت و كاتزنشتاين"*Jepperson, Wendt et Katzenstein* فإن تحليلاتهم تقدم المعايير، الثقافة أو الهويات ضمن استدلالات على السببية التي تمس سياسة الأمن الوطني.[1]

إن الفرضية المركزية المشتركة بين مختلف المقاربات البنائية حول الأمن والدّراسات الأمنية هي اعتبار الأمن بناء اجتماعيا. فكما جادلت ،"كارين فيارك"*Karin Fierke* فإنّ:

"بناء شيء ما هو فعل يجلب إلى الكينونة موضوعا أو شيئا محسوسا لم يكن موجودا. لكن هذا لا يعني بالضرورة أنه لا وجود لشيء كالأمن أو أن هذا الأمن مجرد من المعنى. فالأمن يمكن أن يفهم على سبيل المثال على أنه حماية القيم المركزية للجماعة. بيد أن تعريفا موسعا كهذا للأمن يخبرنا القليل عن ماهية هذه الجماعة في حد ذاتها وما هي قيمها الجوهرية ومن هي الجهة التي يمكن أن يأتي منها التهديد لهذه القيم وكيف يمكن تحقيق الحماية لهذه القيم وترقيتها."[2]

بالنسبة للبنائيين، الإجابة عن هذه الأسئلة تختلف باختلاف السّياقات وتتطور عبر التفاعل الاجتماعي بين الفواعل. كما أن هذه الإجابة – المتفاوض حولها ضمن سياق اجتماعي وتاريخي خاص من خلال التفاعل الاجتماعي– هي التي تجلب الأمن إلى الكينونة.

وعلى عكس الفهم العقلاني للقوة الذي اتصف دائما بالضيق والمادية، يرى أنصار الاتجاه البنائي في "المعرفة المبنية اجتماعيا" *Socially constructed knowledge* عاملا من عوامل "القوى المثالية" *Ideational Forces* التي تؤثر بدرجة أخص في مصالح الدولة وهوياتها. إضافة إلى أنهم غير معنيون فقط

---

1 Ibid.p.14.

2 Matt Mcdonald,"Constructivism," ," In **Security Studies : An Introduction**, ed . Paul D.Williams , Op.cit.,p.61.

بما تعنية القوة بل بما تؤديه و تصنعه أيضا سواء عمدا أو لا. وعليه فالمقاربة البنائية لا تنكر أن القوة والمصالح على درجة عالية من الأهمية.[1] فبالإضافة إلى القوة تؤثر الهويات والمعايير في كيفية تعريف وتحديد المصالح الأمنية. وفي ذات السياق، يتضمن الفهم البنائي للقوة كلا من القوة الصلبة *Hard Power*،أو ما يَسمه "جيفري شيكل"*Jeffrey T .Checkel* بـ: *Hard-Edged* أو الوجه الإلزامي للقوة من جهة والقوة متعددة الأوجه *Multi-Faceted* التي تعنى بمفاهيم القوة التي تتخطى حدود القهر والإلزام لتشير إلى أبعادها المؤسساتية و الإنتاجية بشكل موازٍ. ويعرف "جيفري شيكل"*Jeffrey T .Checkel* القوة المؤسساتية بدرجة أخص على أنها:

> **"مراقبة الفواعل لبعضهم بطريقة غير مباشرة، أين تتوسط المؤسسات الرسمية وغير الرسمية كلا من الفاعل 'أ' و الفاعل 'ب'؛ وبالعمل عبر قواعد وأطر هذه المؤسسات، يستطيع 'أ' احتواء ووضع قيود على أفعال 'ب'."**[2]

أما القوة الإنتاجية *Productive Power* فتتولد وتتحول عبر الخطاب وأنظمة المعرفة. و عليه

> **"فالقوة باختصار لا تعني المصادر اللازمة لفرض واحد إرادته على الآخرين فحسب، بل تتعداها إلى سلطة تحديد المعاني المشتركة المكونة للهويات والمصالح وسلوكيات الدول وممارساتها."**[3]

هذا، ويتم النظر إلى الدول على أنهم "لاعبوا أدوار" *Role Players* يحاولون أداء ما يتناسب ويعتبر عملا صحيحا ضمن وضعية محددة. من هذا المنطلق، تتصرف الدول انطلاقا من المعايير المتضمنة لأسس السلوك المناسب. فالدول تتوافق إلى المعايير ليس لأجل النفعية القصوى كما تفترض مقاربات الخيار العقلاني بل لأنها تفهمها بشكل ملائم وجيد ضمن "منطق التناسب" *Logic of Appropriateness*. كما أن النظرة البنائية لإدراك التهديد *Threat Perception* تختلف عن التصورات الواقعية من أوجه مهمة. فقد مثلت تصرفات الاتحاد السوفيتي بالنسبة للواقعيين الجدد مثلا تهديدات موضوعية على عكس البنائين الذين جادلوا بأن التهديد يبنى اجتماعيا. فبينما ركزت الدراسات التقليدية للأمن على التهديد، تفترض النظرية

---

1 Nilüfer KARACASULU and Elif UZGÖREN,'' Explaining Social Constructivist Contributions to Security Studies,'' **PERCEPTIONS** (Summer-Autumn 2007):p.36.

2 Jeffrey T .Checkel,"Constructivist Approaches to European Integration," Center for European Studies, Working paper n°06,February 2006.p.22. Available at: ***www.arena.uio.no***

3 Stefano Guzzini, "The Concept of Power: A Constructivist Analysis", **Millenium, Journal of International Studies**, 3(2005) p.494.

البنائية أن الأمن هو بناء سياسي أين تكون الأسبقية للتفاعل الاجتماعي، الهوية، القواعد والمعايير. فبالنسبة لأنصار التيار البنائي، كل من الأمن والتهديدات ليسا موضوعيين وثابتين ولكنهما يبنيان اجتماعيا. فالأمن بمعناه الموضوعي يقيس غياب التهديدات للقيم الأساسية المكتسبة. ورغم ذلك، يرى البنائيون أن التهديدات ليست طبيعية و قضاء محتما، فالدول يمكنها تغيير تصوراتها للتهديد وفقا للتطورات الحاصلة في بيئتها وتعديل الممارسات.[1]

على عكس الاتجاه العام لنظريات العلاقات الدولية الذي يفترض الثبات في الفوضى، الهوية، المصلحة، السيادة، يرى البنائيون أن هذه التعبيرات مبنية اجتماعيا ويمكنها التغير مع الوقت. و عليه، تستطيع البنائية شرح الطبيعة المتغيرة للسيادة عبر الزمن أفضل بكثير من النظرية الواقعية. فوفقا للبنائيين، المصالح الوطنية هي فهوم تذاتانية حول ما يتطلبه التقدم في مجال القوة، الثروة والتأثير. فكما أوضح "فندت"*Wendt* فالفوضى هي ما تصنعه الدول وليست معطى خارجي كما تجادل بذلك الواقعية الجديدة. بالإضافة إلى أنهم لا يعتبرون الدول سجناء ضمن تركيبة فوضوية مؤكدين على أن بإمكان التفاعل الاجتماعي أن يقود إلى الفوضى التعاونية *Cooperative Anarchy* وعليه، فلا وجود لشيء حتمي وثابت في السياسة العالمية، فكل شيء تذاتاني وبالتالي مجهول و غير يقيني.[2]

أمل بخصوص معضلة الأمن، فيعتقد البنائيون أنها تنبثق من الجهل بنوايا الآخر ويمكن تخفيضها والحد منها عبر معرفتنا بالهويات. ويفترض التصور العقلاني أن الفواعل تحس بالحاجة المستعجلة لحماية أنفسهم في مواجهة اللايقين الذي هو بحسب البنائيين متغيرا وليس ثابتا. فإذا كانت الحقيقة الدولية مبنية اجتماعيا فإن كلا من العدو، التهديد والصراعات يجب أن تكون هي كذلك مبنية اجتماعيا بكلتا العوامل المادية والمثالية. وعليه، يواجه الفاعلون حقيقة مبنية اجتماعيا التي يمكن أن تكون إما سيئة أو جيدة. كما تجدر الإشارة إلى أن الكتاب البنائيين كما أوضح "هايمانز"*Huymans* يواجهون معضلة أخرى تسمى "المعضلة المعيارية" *Normative Dilemma* التي تستند إلى الفهم أين يعتمد تأثير الاتصال على اللغة الأمنية المستخدمة المستندة إلى رغبة الكاتب في أمننة قضية ما .

Nilüfer KARACASULU and Elif UZGÖREN, Op.cit.,p.38. 1
Ibid.,p.39. 2

المبحث الثالث:

الدّراسات النّقدية وإعادة التفكير في الأمن.

- المطلب الأول: النظرية النقدية و الأمن.
- المطلب الثاني: تصورات الجندر وما بعد الحداثة عن الأمن.

المطلب الأول: النظرية النقدية والأمن.

منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين، أسس العديد من الباحثين لجملة من الانتقادات التي طالت النموذج التقليدي في العلاقات الدولية المتمركز حول الدولة. كما أن أغلب النظريات الحديثة النابعة عن هذه الانتقادات قد بشرت بمقاربة تأملية بتأكيدها على حقيقة أن نظرية العلاقات الدولية تشكل في حد ذاتها عنصرا مفتاحيا في صناعة النظام العالمي المعاصر من جهة، وتتساءل عن الرابط بين أنماط التفكير وممارسة السلطة من جهة أخرى. وقد عرفت هذه النظريات بالنظريات النقدية *Critical Theories* غير أنها تختلف من نواح مهمة عن "النظرية النقدية"*Critical Theory* التي برزت كنتاج للأعمال الفكرية المطورة من قبل "مدرسة فرانكفورت"*Frankfurt School* في عشرينيات القرن الماضي.

1. الأصالة المعرفية للنظرية النقدية:

تتألف النظرية النقدية من مجموعة تحليلات وأطر فلسفية نقدية مستوحاة من الماركسية وموجهة إلى النظرية الدولية وممارستها. وقد اقترنت النظرية النقدية بشكل وثيق بنوع متميز من الفكر عرف باسم "مدرسة فرانكفورت"[1] .فبأعمال كل من "ماكس هوركهايمر" *Max Horkheimer*، "تيودور أدورنو" *Theodor Adorno*، "والتر بنجامين"*Walter Benjamin*، "هربرت ماركوس"*Herbert Marcuse*، "إريك فروم"*Erich Fromm*، و"يورغن هابرماس"*Jürgen Habermas* اكتسبت النظرية النقدية فعالية

---

1 نشأت مدرسة فرانكفورت عام 1924 من مجموعة أساتذة عندما أسس" كارل جرونبرج" معهدا للبحث الاجتماعي (*Institut Fur Sozialforschung*) التابع لجامعة فرانكفورت بألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، في فترة تميزت بزيادة الإنتاج وتطور وسائل الإعلام والصناعات . وعاش مفكروها تجربة استخدام الثقافة سلاحا سياسيا من طرف النازية. وقدمت مدرسة فرانكفورت نظرية نقدية تناولت مختلف نماذج الوعي النظري والعملي و بالأخص للأيديولوجية الكونية (الشمولية). وقد جمعت في آرائها بين الهيغلية والماركسية ومدارس علم الاجتماع والنفس بالشكل الذي جرى توظيفه في نقد نمطية الوعي والعقائد الجامدة. ومن هنا جاء انتقادها للماركسية "الرسمية" التي جرى تحويلها الى نصوص مقدسة أين سعت لتجديدها لتلائم متطلبات العصر .كما هدفت هذه المدرسة إلى توسيع إطار النقد الماركسي ليشمل مجالات عديدة في الحياة الاجتماعية لم تشملها الدراسات الماركسية التي ركزت فقط على الطبقات وتفاعلات الإخضاع والخضوع فيها، لتدرس قضايا أخرى أهمها: أثر السلطة على اللاوعي الجماعي، وأنماط الهيمنة السياسية في الظواهر الاجتماعية التي لا تبدوا فيها هذه الهيمنة جلية أو تلك التي يعتقد أن الهيمنة غائبة فيها تماما مثل وسائل الإعلام التي عززت هيمنة السلطة بنشر أشكال ثقافية عميقة تغيب العقل النقدي للمجتمع. وعليه، فمدرسة فرانكفورت تقدم مشروعا نقديا لأسس الحداثة الغربية باسم العقلانية ذاتها التي تأسست عليها ، فهي محاولة جادة لتفكيك النموذج العقلاني الغربي في صورته الأداتية النفعية من جهة وفي جهته الوضعية العلمية من جهة ثانية .كما أنها أعادت الاعتبار للحداثة والعقلانية و في الوقت ذاته انتقدت تجاوزاتها، وذلك لكي تصبح العقلانية النقدية من صميم العقل الأوربي.

جديدة وبدأ تعبير "النظرية النقدية" *Critical Theory* يستخدم كشعار لفلسفة تستجوب وتساءل الحياة الاجتماعية والسياسية الحديثة عبر طريقة نقد جوهري.

"فالأهم بالنسبة للنظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت يكمن في الانشغال بفهم السمات المركزية للمجتمع المعاصر بفهم تطوراته الاجتماعية والتاريخية واقتفاء تناقضاته في الحاضر ما يمكن من احتمال تجاوز المجتمع المعاصر للأمراض المبيتة ولأشكال الهيمنة داخله."[1]

وقد اتضحت معالم النظرية النقدية – والتي كانت تتداخل بشكل كبير مع نظرية النظام العالمي– لأول مرة في المقالة الموسومة بـ*"On Traditional and Critical Theory"* لـ"ماكس هوركهايمر" *Max Horkheimer* عام 1937 ليصبح لها تأثير قوي في النظرية العالمية بعد ذلك في ثمانينيات القرن الماضي على يد كل من "أندرو لينكلايتر"*Andrew lanklater* و "روبرت كوكس"*Robert cox*

وكونها نظرية نقدية للمجتمع ساعية للتغيير، فهي تركز على الجانب الاجتماعي العملي في السلوك وتسعى جاهدة للبحث عن الطاقات الكامنة في الحرية والعدالة والسعادة حين تمارس تحت ظروف وشروط تاريخية محددة وتهدف إلى نظام اجتماعي أفضل يحقق تلك الطاقات والظروف. وكنظرية اجتماعية معيارية تحاول النظرية النقدية فهم وتشخيص أسباب الأوضاع السيئة في الواقع الاجتماعي

"فقد كان هوركهايمر معنيا بتغيير المجتمع، وكان يعتقد بأن النظريات التي من شأنها تحقيق هذا التغيير لا يمكن تطويرها بالطريقة نفسها التي تقوم فيها العلوم الطبيعية بتطوير النظريات. فلا يمكن لعلماء الاجتماع أن يكونوا مثل علماء الطبيعة بمعنى أنهم مستقلون ونزيهون فيما يتعلق بموضوع دراستهم فهم جزء من المجتمع الذي يدرسونه. وفي مشاركة مهمة له في التفكير في طبيعة العلوم الاجتماعية، احتج هوركهايمر بأن هناك ارتباطا وثيقا بين المعرفة والسلطة. وكان يعتقد بأن أهم القوى القادرة على التغيير في العلوم الاجتماعية هي القوى الاجتماعية وليس المنطق المستقل للأشياء التي يتم تفسيرها."[2]

---

1 Richard Devetak , '' Critical Theory,'' In Scott Burchill et al.,(eds.), **Theories of International Relations**.3rd ed.(New York : Palgrave Macmillan,2005),p.138.

2 ستيف سميث، مرجع سابق، ص.374.

ويشير "هوركهايمر"*Horkheimer* إلى ان النظرية النقدية هي في المقام الأول ليست نظرية للمعرفة أو نظرية للحقيقة، مع أنها جزء من المحاولات المستمرة التي تهدف للوصول إليها، انطلاقاً من اهتماماتها بالجانب الفلسفي للعلاقات الاجتماعية، فهي لذلك محاولة جادة لإيجاد بديل نظري-نقدي واضح المعالم للوقوف أمام التيارات الفكرية والفلسفية التقليدية التي مارست أنواعاً من السلطة والهيمنة. كما أكد "هوركهايمر" *Horkheimer* على النظرية النقدية هي فلسفة اجتماعية هدفها نقد المجتمع وتعريته من خلال نقد النظام القائم والكشف عن جوانب الخلل فيه ورفضه اذا كان سلبياً. وبمعنى آخر تعرية المجتمع الصناعي- البرجوازي وعقلانيته التكنولوجية وما يرتبط بها من إيديولوجية، لأن نقد المجتمع، هو في الوقت ذاته، نقد ذاتي للأفكار التي تصدر عنه.

2. النظرية النقدية كنظرية للعلاقات الدّولية

لقد ارتبط اسم النظرية النقدية في العلاقات الدولية وفي ميدان النظرية الدولية بدرجة أخص بإسهامات الأستاذ "روبرت كوكس"*Robert cox* لأنها جاءت في جانب منها كهجوم وتحد للفرضيات الرئيسة للواقعية الجديدة بسبب التزاماتها المعيارية الدفينة وهو بذلك ينزع كل موضوعية وعلمية منحت للنظريات التقليدية في العلاقات الدولية،

> **"فالنظريات هي دوما من أجل شخص ما ولهدف معين، فجميع النظريات لها تصور، و تنبع هذه التصورات من وضعية في الزمان والمكان وبدرجة أخص الزمان والمكان الاجتماعي والسياسي. فالعالم ينظر إليه من وجهة نظر معرفة بمصطلحات الأمة أو الطبقة الاجتماعية، بمصطلحات الهيمنة أو التبعية، بتصاعد أو أفول القوة ...بالخبرات السابقة وبالآمال والتوقعات المستقبلية."**[1]

من هذا المنطلق، يؤكد "روبرت كوكس"*Robert cox* على أن النظريات ترى العالم من زوايا اجتماعية وسياسية محددة وهي بذلك لا تتمتع بالاستقلالية كما يدعي أنصار الوضعية وعليه فلا وجود لنظرية معزولة بحد ذاتها عن وجهة نظر لها في الزمان والمكان. وبذلك يرى أصحاب النظرية النقدية أن الحقائق هي حصيلة

1 Robert W. Cox, ''Social forces, states and world order: beyond international relations theory,'' In **Perspectives on World Politics**, ed. Richard Little and Michael Smith, Op.cit., p.394.

لأطر اجتماعية وتاريخية محددة ويبقى الهدف الصريح للنظرية النقدية هو التقدم في موضوع تحرير الانسان وهذا يعني أنها "نظرية معيارية" صريحة لها دور تلعبه في النقاش السياسي.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد أي إجماع حول تعريف دقيق للنظرية النقدية لكنها عرفت عموما بالنظرية التي تسلم بـ"الطبيعة المبنية للحقيقة الاجتماعية "*Constructed Nature of Social Reality* ومع ذلك يتبدى اتجاهان نظريان مكونان لهذه النظرية: الأول يجد جذوره في النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت كما أسلفنا سابقا، على اعتبار أن أغلب أفكار هذه المدرسة خصوصا المطورة من لدن "هوركهايمر" *Horkheimer* قد استرجعت ثانية ضمن النظرية النقدية للدراسات الأمنية من قبيل انعتاق الانسان، البناء الاجتماعي والتاريخي للحقائق، الهيمنة داخل العالم الاجتماعي وكذلك الحاجة إلى إضافة بعد آخر للعلم هو التفكير في ذاته وفي مصالح المنظرين الذين يدفعون النظرية نحو اتجاهات محددة. وقد عرف هذا الاتجاه الأول المكون للنظرية النقدية بـ "الأخلاق الشاملة"*L'ethique globale*[1]

أما الاتجاه الثاني فهو المذهب "الغرامشي الجديد"*néo-gramscienne* الذي يعود إلى أفكار الإيطالي "غرامشي"*Gramsci* وباعثه في العلاقات الدولية "روبرت كوكس"*Robert cox* الذي يعتبر واحدا من المنظرين الأكثر تأثيرا وإسهاما في النظرية النقدية خصوصا الفصل الأساسي الذي وضعه بين نظرية حل المشكلة والنظرية النقدية.

1.2. الابستمولوجيا: النزعة ما بعد وضعية للنظرية النقدية

إن هدف النظرية النقدية كما أوضحه "روبرت كوكس"*Robert cox* هو من طبيعة نقدية. من هذا المنطلق يبحث منظروا هذا الاتجاه بمذهبيه "فهم" المركب الاجتماعي/السياسي/التاريخي وفهم الظواهر أكثر من وصفها. وعليه فالنظرية النقدية تأخذ على النظريات التقليدية تركيزها المفرط على الوصف وليس الفهم كما تنتقد النظريات التأويلية المحضة التي تنشد الفهم دون أن تستفهم حول حدوده

> **"فالمشكل مع الوضعية والتجريبية هو أن لها القدرة على الوصف لكن دون الفهم والشرح. كما أن المشكل مع العلوم الاجتماعية التأويلية هو قدرتها على الفهم دونما نقد لحدود هذا الفهم. إنها هذه الحركة الجدلية التي نمَّت الحاجة إلى نظرية نقدية**

1 Helene Viau, "La Théorie Critique et le Concept de Sécurité en Relations Internationales," available at www.er.upama/nobel/ccpes/note8.htm

لتغيير قواعد كل من المعرفة التجريبية والتأويلية. فالنظرية النقدية عبر عملية الفهم الذاتي والتأمل الذاتي في إمكانها تقديم نقد للنظام الاجتماعي القائم والاشارة إلى قدرته الجوهرية على التغير وإدراك القدرات الانسانية."[1]

ضمن هذا السياق، تحاول النظرية النقدية إعادة اكتشاف العلاقات الدولية ضمن معاني أكثر أخلاقية ومثالية وشاملة، كما تبحث تحويل النظام العالمي الذي نعرفه اليوم. ويبقى واحد من بين الأهداف الرئيسية للنظرية النقدية هو تقديم مجموعة من الفروض البديلة لهذا النظام، ما يجعل من النظرية النقدية حسب "كوكس" *Cox* دليلا للأفعال الاستراتيجية غرضها تغيير النظام العالمي قبل التأسيس لآخر مختار.

ويتبنى أنصار النظرية النقدية ابستيمولوجيا تأويلية *Interpretative* تختبر الفهم المتشكل لدى الفاعلين حول عالمهم من جهة والعلاقة بين هذا الفهم والبنى الاجتماعية والممارسات التي يتطور ضمنها هؤلاء الفاعلين من جهة أخرى. وعليه فهي تسمح بدراسة للأبعاد الاجتماعية، الثقافية، الحضارية والهوياتية، دور الأفكار والقيم والمعايير وكذلك السياق التاريخي بدلالة أن كل بناء للعالم السياسي هو نتيجة تفاعل جميع هذه الأبعاد ضمن سياق تاريخي محدد.

إن النظرية النقدية كمقاربة بديلة في السياسة العالمية قد ركزت نقدها أكثر على الجوانب الابستيمولوجية وفلسفة العقل وأنماط المعرفة وعلاقتها بالإيديولوجيا والمصلحة والقوة؛ فقد تأثر دارسو العلاقات الدولية بالمنظِّر النقدي الألماني "يورغن هابرماس"*Jürgen Habermas* الذي شدد على الصلة الحميمية بين المعرفة والمصالح

"إذ تخدم المعرفة دائماً شخصاً ما أو هدفاً ما، فهي نتاج اجتماعي وتاريخي لا يمكن فصله عن محيطه.وتعترف النظرية النقدية بأنها في ذاتها نتاج المجتمع، لكنها في الوقت عينه تحاول أن تبتعد من المجتمع في محاولة لفهمه وتغييره، والهدف من ذلك إمعان النظر في النظام الاجتماعي القائم وحدود المعرفة، فالانخراط في النظرية النقدية هو القيام بعمل نظري وسياسي على السواء."[2]

1 Renate Kenter,'' The Art of the possible: The scenario method and the third debate in international relations theory,'' Op.cit.

2 مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، مادة (النظرية النقدية)،مرجع سابق،ص.439.

ويميز "هابرماس"، في سعيه إلى وضع أساس بديل للوضعية بين ثلاث "مصالح مؤدية إلى المعرفة" استوحاها من مختلف أوجه الحياة الاجتماعية؛ الأولى هي المصلحة في المعرفة التقنية، وتدفعنا إليها حاجتنا المادية إلى البقاء على قيد الحياة، الأمر الذي أدى إلى مصلحة في التنبؤ ومراقبة البيئة، وتمثل هذه المصلحة علماً تحليلياً تجريبياً .أما الثانية فيحددها "هابرماس" بالقول إنها مصالح معرفية عملية تولدها رغبة في زيادة الفهم التذاتاني والمتبادل .وقد أدت هذه المصلحة إلى تطوير العلوم التاريخية والهرمونيطيقية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمعنى اللغة والرموز والمعايير والتصرفات .أما الثالثة فتتألف من مصالح معرفية تحررية، تنتج من قدرة الإنسان على الالتزام في التفكير التأملي .عندئذٍ، يمكننا عبر التأمل الذاتي أن نرى المجتمع موقعَ صراع للقوى يحول دون تحقيق الإمكانات الإنسانية، ومن ذلك تنشأ مصلحتنا في التحرر وتمثل المصلحةُ المعرفيةُ التحريرية النظريةَ النقدية ذاتها.[1]

أما على المستوى المنهجي، فتتبنى النظرية الواقعية في شقها النيوغرامشي ابستيمولوجيا مادية تاريخية وفق منهجية جدلية. وعليه فهي لا تتساءل عن الأصول فقط ولكن تتعداها إلى المسارات التاريخية المستمرة في تغيير بناءات العالم السياسي المنخرط داخل الفضاءات المختلفة للنشاطات الانسانية. وبالتالي فهي تمثل قطيعة واضحة مع الابستيمولوجيا الوضعية التجريبية المعتمدة على المنهج الاستقرائي- الاستنباطي المميز للواقعية على اعتبار أن أي بحث عن قانون عالمي عبر الملاحظة المحايدة للأحداث في التاريخ مرفوض، فلا وجود لقانون عالمي لأن الحقيقة تتغير باستمرار بفعل القوى الاجتماعية.

ويؤكد "كوكس" – باعتباره من أهم المفكرين في مجال تطوير أهداف النظرية النقدية في العلاقات الدولية– على غرار "هابرماس" على العلاقة بين المعرفة والمصلحة ومشددا أيضاً على الحاجة إلى الارتدادية *Reflexivity* بمعنى قدرة النظرية على إمعان النظر في نفسها. كما توجه النظرية النقدية أسئلة إلى النظام العالمي المسيطر عبر اتخاذها موقفاً تأملياً حول إطار عمله**.** وبذلك تطرح أيضاً علامات استفهام حول أصل المؤسسات السياسية والاجتماعية وشرعيتها وطريقة تغيرها مع الوقت؛ حيث يتم النظر إلى التاريخ باعتباره عملية تغيير مستمرة."[2]

1 Renate Kenter,'' The Art of the possible: The scenario method and the third debate in international relations theory,'' Op.cit.

2 مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، مادة (النظرية النقدية)،مرجع سابق،ص.440.

2.2. الأنطولوجيا: البنى والقوى المجتمعية

على غرار العديد من النظريات ما بعد الوضعية، تدافع النظرية النقدية عن أنطولوجيا بعيدة عن "دولاتية-التمركز" في المقاربات التقليدية. بداية، يستفهم أنصار النظرية النقدية حول ضعف بعض الروابط الاجتماعية التي تضمن انسجام الدولة السيادية وبقاءها كوحدة أساسية للنظام الدولي مقترحين تجاوز الحدود الوطنية لتشجيع فضاءات اتصالية بلا قيود ما من شأنه أن يحدث تقدما في صحوة العلاقات الاجتماعية وصفائها.[1] وعليه، فالوحدات الأنطولوجية للنظرية النقدية هي البنى المجتمعية؛ لأن كل الفواعل(دول وغيرها) وكل ممارسات وبنى السياسة الدولية هي بناءات اجتماعية بمعنى أنها نتاج لمسار تاريخي مركب ومتكون من أبعاد اجتماعية، سياسية، مادية وفكرية متفاعلة مع بعضها البعض.[2]

من هكذا منطلق يشكك النقديون في النظريات التقليدية التي تفترض ميزة الديمومة للعالم الاجتماعي ، لأن هذه الأخيرة لا تتساءل عن علاقات التفاعل الاجتماعي، ولا عن طبيعة وأصل المؤسسات وعن مسارات التغيير التي يمكن أن تحصل ضمنها.

> **" لكن الحقيقة حسب النقديين هي أنه لا يمكن معرفة الواقع الاجتماعي والدولي ما لم نأخذ في الحسبان دراسة السلوكيات اليومية والصراعات التي تقودها القوى الاجتماعية ضمن النظام الاجتماعي، ومن جهة أخرى أخذ هذا النظام كمركب اجتماعي سياسي واحد ؛ أي أن مسارات البناء والتغيير لمجال معين يجب أن تؤثر على المجالات الأخرى ، ما يعني رفض النقديين لتقسيم المجالات أو تحديد مسبق للمتغيرات ضمن هذه المجالات."[3]**

ومن خلال ما سبق يبدو بشكل واضح أن النظرية النقدية تتحدى الأنطولوجيا الواقعية بكون الدولة فاعل وحيد ، وحدوي وعقلاني.

هذا بالإضافة إلى بعد آخر مستلهم من صميم أفكار "غرامشي"*Gramsci* حول الهيمنة داخل الدولة. فحسب "كوكس"*cox* فإن كل نظام عالمي يتميز ببنية تجميع خاصة منسجمة وفق تنظيم هرمي

1 Catherine Voyer-Leger, ''La Théorie Critique : L'héritage de L'école de Francfort, '' In **Théories des Relations Internationales : Contestations et Résistances**, op.cit., p.238.

2 Keith Krause, ''Critical Theory and Security Studies: The Research Program of Critical Security Studies,'' **Cooperation and Conflict** 3(1998),p.316.

3 بلال غريب، "النظرية النقدية الاجتماعية لروبرت كوكس،" متوفر على الرابط التالي: .www

لنماذج العلاقات الاجتماعية للإنتاج، بواسطتها فإن الفوائض تتحول من المحيط إلى المركز. هذه العلاقة محيط – مركز تشير إلى ما يسميه "كوكس"*cox* "كتلة تاريخية إيديولوجية" ***Historical Ideological Bloc*** تخدم قوى اجتماعية معينة على حساب أخرى. من هذا المنطلق كرس النقديون دراستهم لنماذج زيادة القوة، تحول القوة، نجاح الكتل التاريخية، وكل مرحلة هيمنة درست من زاوية دور القوى الاجتماعية في التغيير. هذه القوى بما تتضمنه من صراعات اجتماعية هي المحرك أو الأساس للنظام . وبهذا الصدد يقترح "كوكس"*cox* دراسة السياقات التاريخية من خلال المكونات الأساسية الثلاث التالية:

- الشروط المادية: تتضمن شروط تطور الإنتاج بواسطة التكنولوجيا الحديثة وكذا سياق الإنتاج والتبادل الدولي؛
- الأفكار : وهي نوعين، "أفكار تذاتانية" قائمة على أساس طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تنشئ عادات حول السلوك الاجتماعي مثل فكرة التنظيم بواسطة دول لها رقابة على الحدود و"أفكار اجتماعية"، هي حصيلة رؤى صراعية حول طبيعة وشرعية علاقات السلطة وضمنها يمكن اكتشاف إمكانية التغيير؛
- المؤسسات: هي وسيلة حفظ وضمان استقرار نظام تاريخي ما، وهي تعكس القوة الاجتماعية وتشجع تشكيل أفكار جماعية لوظائفها.(1)

ولأغراض تحليلية، فإن أنصار النظرية النقدية يرفضون بعضا من المفاهيم الواقعية البنيوية أو التعددية كالفوضى الأبدية للواقع الدولي لاعتقادهم بأن هذه الأخيرة وحتى المصالح الوطنية ليست بقوانين طبيعية، بل لا تعدو كونها سلسلة من الافتراضات والطروحات حول الطبيعة السياسية للفاعلين وعلاقتهم بالسيادة. فالدول والفوضى هي بناءات تاريخية ناتجة عن القوى الاجتماعية العالمية والداخلية.

---

1 بلال غريب، "النظرية النقدية الجتماعية لروبرت كوكس،" المرجع السابق.

ففي سياق تاريخي يتميز بشروطه المادية ،بأفكاره وبمؤسساته، فإنه من المفيد دراسة الحقيقة الاجتماعية بوضع بنية السياق التاريخي جنبا إلى جنب مع البنية الاجتماعية المكونة من قوى اجتماعية وأشكال تنظيم السلطة والنظام العالمي. وانطلاقا من التناقضات بين النظام الاجتماعي والسياق التاريخي نستطيع فهم التطورات التاريخية. هذه النقاط الأساسية من الأونطولوجيا النقدية يمكن أن تدلنا إلى بعض النتائج العملية حول دراسة العلاقات الدولية؛ فمثلا إذا ما حاولنا فهم لماذا لم تصبح اليابان قوة مهيمنة لا في الماضي ولا في الحاضر، فإنه من غير المجدي إرجاع ذلك إلى توزيع القوى والخاصية الفوضوية للنظام الدولي. برأي "كوكس" فإن هذه الدولة وجدت في سياق تاريخي لم تعرف ولم تستطع في إطاره تطوير نموذج ثقافي واجتماعي ذو قيم عالمية. وبالنسبة له، فإن السياق الفكري لفترة زمنية ما أو الثقافة تلعب دورا أساسيا؛ فكل أموال وأسلحة العالم لن تجعل من اليابان قوة مهيمنة لأنها متلقي أكثر من كونها مصدر للقيم الثقافية.

مما ذكر آنفا يتبين بأن النظرية النقدية هي نظرية تحاول البحث في مجتمع البنية السياسية والاجتماعية ككل وتسعى إلى فهم عملية التغيير في إطار الكل وأجزائه معا كما تعلن صراحة كونها تذاتانية ومسيسة. فوفقا لـ "برادلي س. كلين"*Bradley S. Klein* فإن النظرية النقدية بديل مهم للمنظار العقلاني لكونها مقاربة مسيسة بوضوح وباحثة عن دمقرطة الممارسات الدولية وربط مسائل العلاقات العالمية بالمسارات الاجتماعية، الحركات المجتمعية والتحولات داخل العلاقات الاقتصادية والطبقية. كما يرى " أندرو لينكلاتر" *Andrew Linklater* أن مسألةَ "التضمين" *inclusion* و"الاستثناء" *exclusion* جد مهمة في السياسة الدولية داعيا إلى إنشاء "جماعة إنسانية" وبذلك تشكل النظرية النقدية نهجا يسعى إلى بناء أنماط جديدة من العلاقات السياسية الدولية التي بإمكانها أن تضم الناس جميعاً على قاعدة المساواة خلافا لنظام الدول ذات السيادة.[1]

وعليه، فالهدف المعياري للنظرية النقدية يكمن في تسهيل توسع الجماعة الأخلاقية والسياسية لتطال الشؤون الدولية. كما توفر النظرية النقدية التي تشدد على التواصل العقلاني طريقة لدعم نزعة كونية متسامحة وتضمينية من دون أن ننكر التنوع والاختلاف الثقافيين أو نقضي عليهما.

3. مفهوم الأمن في النظرية النقدية:

خلافا للنظرة الواقعية، يعتقد منظروا المدرسة النقدية أن فوضوية النظام الدولي، الدولة الوحدوية والعقلانية، العقد الاجتماعي، معضلة الأمن وكذا الحروب الدولية هي بناءات تاريخية واجتماعية. وعليه فعالم التهديدات يجب دراسته كبناء اجتماعي مستخدمين التاريخ، الثقافة، الاتصالات، الايديولوجيات والعلاقات التي تنشأ بين هذه الأبعاد في تحليله. غير أن معرفة كيفية بناء موضوع الأمن في حد ذاته هي مسألة ملازمة للخطاب حول التهديدات. فالخطاب المهيمن والمقبول عن التهديدات يعكس بناء سياسيا؛ بمعنى استجابته للمصالح والقيم والمعايير المكونة لهوية النخبة التي لها السلطة في تأمين مجال أو مسألة معينة وكذا تحديد العدو. من هذا المنطلق يقوم الخطاب بشرعنة والدفاع عن هوية الدولة (أي هوية الطبقة المهيمنة) بخلق ثنائية "نحن" و"الآخر" وبهذا يكون "الخطاب"*Discours* هو الموضوع الذي يجب تأمينه.[2]

1 Renate Kenter,'' The Art of the possible: The scenario method and the third debate in international relations theory,'' Op.cit.

2 Helene Viau, ''La Théorie Critique et le Concept de Sécurité en Relations Internationales,'' Op.cit.

لقد أكدت النظرية النقدية على أن التهديدات ليست على الإطلاق بموضوعية؛ أي أنها تتضمن معان ودلالات مختلفة عبر الزمان والمجتمعات عاكسة لهوية معينة، بالإضافة إلى إبراز حدود الدولة والنظام الدولي الوستفالي في ضمان أمن الأفراد. وعليه فقد اهتم أصحاب هذه النظرية بكون "الأمن مصطلحا اشتقاقيا" *Security is a derivative concept* فكما يرى "كين بوث"*ken booth* فإن

> **"فكرة أن الأمن مصطلح اشتقاقي أساسية بالنسبة لنظرية نقدية للأمن[...]ومن الكافي القول أن التعميق [حركة التعميق في التنظير النقدي للأمن]يتضمن الكشف عن فكرة أن نتائج الأمن (سياسات ،وضعيات...) تشتق من وقع الفهوم المختلفة لميزة وهدف السياسة."**[1]

ففهم ما المقصود بكلمة الأمن يشتق من وجهة نظر سياسية والتصورات الفلسفية للعالم. كما أن الاختلاف في فهم الأمن وتعريف التهديدات يشتق جزئيا من المسار السيكولوجي للإدراك وسوء الإدراك.[2]

ويعتقد كل من"كيث كروز" *keithe krause* و"ميكائيل ويليامز" *Michael C .Williams* أن أمن الأفراد يمكن دراسته على ثلاث مستويات مختلفة؛ كأشخاص، كمواطنين وكأعضاء في المجتمع و الإنسانية (كجماعة شاملة).ففيما يتعلق بأمن الأشخاص، فالدولة تتبدى على أنها لا تستطيع احترام الحقوق الأساسية للأشخاص، الحريات الشخصية ولا حتى ضمان المصادر الغذائية الضرورية...أما في ما يخص أمن المواطنين، فإن الدولة ومؤسساتها يمكن أن تشكل التهديد الأساسي لأمن الأفراد. وأخيرا، كون الأفراد أعضاء في الجماعة الانسانية، فإن الدولة غير قادرة على حمايتهم في مواجهة القوى الشاملة كالتدهور البيئي والاقتصادي إذا لم تشكل هي ذاتها تهديدا شاملا للبيئة بواسطة أسلحتها النووية والكيميائية.[3]

1.3. الأمن والانعتاق: الفرد كموضوع مرجعي للأمن

يعتقد أنصار النظرية النقدية أن الوحدة المرجعية للأمن هي الفرد أو الانسان و ليست شيئا فلسفيا مجردا كالدولة. إذ يرتكز مفهوم الأمن الانساني على اتخاذ الفرد وحدة التحليل الأساسية وذلك في سياق ما أصبح

1. Ken Booth, **Theory of World Security** (UK: Cambridge University Press, 2007), p.109.
2. Pinar Bilgin ,'' Critical Theory,'' In **Security Studies : An Introduction**, ed . Paul D. Williams , Op.cit.,pp.90-91.
3. Keith Krause and Michael C. Williams,'' From Strategy to Security: Foundations of Critical Security Studies,'' In **Critical Security Studies :Concepts and Cases** ,ed. Keith Krause and Michael C. Williams, Op.cit.,pp.44-45.

يواجه أمن الأفراد من قائمة طويلة من مصادر التهديد التي لم تعد الدولة المسؤول الوحيد عنها كما لم يعد في مقدورها التعامل معها بمفردها. فالدولة كما يرى "دانييل بل"*Danial Bell* قد غدت بعد الحرب الباردة أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى وأكبر من أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى.[1]

ويعرف الأمن الانساني وفقا لـ "ليود أكسوورثي" *Lioyd* Axworthy –وزير الخارجية الكندي السابق – على أنه:

"يعني حماية الأفراد من التهديدات المصاحبة وغير المصاحبة بالعنف، إنه يتعلق بوضع أو بحالة تتميز بانتفاء المساس بالحقوق الأساسية للأشخاص، بأمنهم و بحياتهم."[2]

وعليه، يكون مفهوم الأمن الانساني هو التجسيد الحقيقي لـ "الانعتاق"*Emancipation* وبالتالي للرؤية النقدية الهادفة إلى إدماج القيم الأخلاقية و مبادىء العدالة في العلاقات الدولية.

هذا و يعود مصطلح الانعتاق إلى المفكر النقدي "ماكس هوركهايمر" الذي يرى أن النظرية النقدية تهدف إلى سعادة كل البشر، معتبرا مصطلح الانعتاق سبيلها الأوحد. ويقصد "هوركهايمر" بهذا المصطلح

"حالة اجتماعية بلا استغلال ولا استعباد أين تتواجد حقيقةً رعية أكثر اتساعا من الفرد؛ إنها الانسانية الواعية بذاتها."[3]

من هذا المنطلق، يمثل الانعتاق وفقا لـ "كين بوث" *Ken Booth* قلب النظرية النقدية للأمن العالمي. فقد كان على الدوام مفهوما جدليا وسيبقى. ويُعنى هذا المفهوم في النظرية والممارسة على حد سواء بالحرية من القيود التي يمكن أن تعيق الأفراد والشعوب من تجسيد خياراتهم. إنه كما يراه "ويليام لوفت" *William Lovett* السعي نحو الخبز والرفاهة المادية أو التحرر من الطبيعة والندرة. هو السعي نحو معرفة الحقيقة

---

1 مازن غرايبية،"العولمة وسيادة الدولة الوطنية،" في: **الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة** (من أعمال الملتقى الدولي: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام،2004)،ص.7.

2 Charles Philippe David, **la guerre et la paix** (Paris: presse de science politique, 2000), p.95.

3 Hélène VIAU, **La (Re) conceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste, et critique ; quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale** (Montréal : Centre d'études des sciences politiques et étrangères de sécurité, 2000),P.110.

وإدراكها أو الحرية من الجهل والخرافة و الأكاذيب. بالإضافة إلى السعي نحو العدالة أو الحرية من الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي.[1]

ويعرف "كين بوث" *Ken Booth* في كتابه "نظرية الأمن العالمي" الانعتاق على أنه:

" كخطاب للسياسة، يسعى الانعتاق إلى حماية الناس من الجور والقيود التي تحد من تنفيذهم لما اختاروه بحرية بالتوافق مع حرية الآخرين. إنه يمنحنا إطارا ثلاثيا للسياسة؛ كمرسى فلسفي للمعرفة، نظرية لتطور المجتمع وممارسة لمقاومة الظلم. فالانعتاق[إذا] هو فلسفة ونظرية وسياسة لاكتشاف الانسانية."[2]

ضمن هذا المعنى، يكون الفقر والمرض والاستبداد السياسي وندرة الموارد الطبيعية والكوارث الطبيعية ضمن طيف واسع من المشاكل المعقدة في عصر العولمة كما الحرب بمثابة قيود على حرية الناس أفرادا كانوا أو جماعات. فليس النظام أو القوة هي من يصنع أمنا حقيقيا. إن الانعتاق نظريا هو الأمن، وعليه يكون الأمن وسيلة و الانعتاق غاية أكثر من كونهما وجهان لعملة واحدة كما قرره "كين بوث" فيما سبق من كتاباته[3]

2.3. مدرسة "ويلز" Welsh School لدراسات الأمن النقدي: الأمن الشامل وإشكالية توسيع/تعميق الدراسات الأمنية

لقد عرض "كين بوث"Ken Booth فكر دراسات الأمن النقدي *critical security studies* بقوله:

"إن الأمن هو ما نصنعه نحن. فوجهات النظر والخطابات المختلفة حول السياسة تمنحنا تصورات وخطابات متباينة حول الأمن. فالتفكير الجديد بشأن الأمن ليس ببساطة مسألة توسيع مادة البحث (تعميق أجندة القضايا ما وراء حدود المسائل العسكرية)."[4]

---

1. Ken Booth, **Theory of World Security**, Op.cit.,pp.110-111.
2. Ibid.,p.112.
اعتبار الانعتاق مرسى فلسفي *Ancrage Philosophique* يعني أن في إمكانه تقديم نقطة مرجعية لتقييم صلاحية وقيمة افتراض معين .
3. Ibid.,p.115.
4. Pinar Bilgin ,'' Critical Theory,'' , Op.cit. p.98.

فموجة التحليل الأولى التي شكلها طلاب مدرسة ويلز لدراسات الأمن النقدي كانت بغرض تعميق فهومنا حول الأمن بكشف السياسة من خلال المفاهيم العلمية والأجندات السياسية ما يسمح للمحللين من إماطة الصفة المركزية عن الدول و النظر في وحدات مرجعية فوق وما دون المستوى الدولاتي. أما موجة التحليل الثانية فقد سعت إلى توسيع فهمنا للأمن لأجل الاهتمام بطيف واسع من التهديدات والأخطار التي تواجه صفا من الوحدات المرجعية. وبهذا المعنى يكون طلاب مدرسة ويلز لدراسات الأمن النقدي قد قاموا بـ "تسييس الأمن "*Politicize Security* بدلا من "أمننة القضايا" ***Securitize Issues*** . وبحسب "ألكر"*Alker* فإنهم يفعلون ذلك لإيضاح الصفة السياسية والتكوينية للفكر الأمني والإشارة إلى تجارب كل من الرجال والنساء في التهديد من أجل القدرة على نزع المركزية عن التهديدات المتعلقة بالدولة والمجال العسكري التي سيطرت على أجندة دراسات الأمن التقليدية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الموقف قد شكل جانبا مهما من أعمال مدرسة كوبنهاجن وهو ما عرف بـ"اللاأمننة" ***Desecuritization*** أي القيام بإخراج مسائل معينة من الأجندة الأمنية واعتبارها من قبيل العمليات السياسية العادية(1).

لقد جادل كل من "بوث" و "هوركهايمر" بضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل كل تهديد من المتوقع أن يحد من انعتاق الانسان وحريته. وبهذا يكون المفهوم النقدي عن الأمن شاملا وأكثر عمقا لكونه يتشكل من تهديدات شاملة تتطلب استجابات شاملة بالمثل وغير مقتصرة حصريا على الدولة. والجدير بالذكر أن التوسع في مفهوم الأمن ضمن إطار النظرية النقدية يختلف من نواح مهمة عن محاولات التوسيع التي جرت في إطار المنظار العقلاني وذلك بسب اتباع أهداف ابستيمولوجية مختلفة. فالتوسع الذي عرفه المفهوم الأمني عند كل من الواقعيين والليبراليين لا يعدو كونه حصيلة إرادة شرح الحقائق السياسية المختلفة الملاحظة في النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة. وبالتالي فقد كانت محدودة ومحكومة بالانشغال الابستيمولوجي الأساس عندهم وهو الحفاظ على الانسجام والتناسق الفكري للمفهوم. أما دراسات الأمن النقدي فقد جرى التوسع في مفهومها للأمن انطلاقا من البحث عن فهم التهديدات المبنية اجتماعيا وتاريخيا والمتحولة في الزمان والمكان.(2)

إنه وإن كان الأمن في صورته العسكرية/الدولاتية لا يزال يحتفظ بكامل مزاياه ضمن نموذج النظام الدولي الوستفالي، فإن العديد من التهديدات غير عسكرية كالفقر، اللامساواة بين الدول وداخلها، التدهور البيئي

---

1. Ibid.
2. Hélène VIAU, Op.cit. pp.117-118.

والايكولوجي، التمييز وخرق حقوق الانسان ...إلخ تتجاوز أخطارها حدود الدول مهددة مصير الانسانية ومتجاوزة قدرة الدولة الواحدة لمواجهتها.

المطلب الثاني: تصوّرات الجندر وما بعد الحداثة عن الأمن.

1. تصوّرات النظرية النسوية عن الأمن الدّولي:

إن معظم منظرو/مُنظِّرات الدراسات النسوية أو الجنسية *GENDER STUDIES* يتفقون حول أهداف المبادرة التنظيرية النسوية في ميدان العلاقات الدولية. فقد ركزت معظم الدراسات النسوية اهتماماتها على تفسير وفهم أسباب وكيفية تجاهل النشاطات الاجتماعية والسياسية لشريحة كبيرة من المجتمع تدعى "النساء" في ميدان العلاقات الدولية. وعليه فقد سعى منظرو ومنظرات هذا الاتجاه إلى محاولة تصحيح هذه الغفلة والنسيان بإلقاء نظرة نقدية على حقل كان يعاني تقليديا من عمى الجندر.

أما على امتداد العقد الأخير من القرن الماضي، فقد برزت المفاهيم الأنثوية باعتبارها منظورا أساسيا في دراسة العلاقات الدولية. وقد كان الزخم الأول الذي حمله هذا النقد موجها إلى الطرق التي تستبعد فيها النساء من التحليلات الخاصة بالدولة والاقتصاد السياسي العالمي والأمن الدولي[1]

وتتقاسم جل الاتجاهات النظرية النسوية افتراضا أساسيا يتعلق بالأهمية القصوى للجنس(*GENDER*) في فهم ومعرفة السياسة العالمية المعاصرة حيث تعتقد هذه النظرية أن

> **"الرجال وليس النساء هم من كتبوا نظريات العلاقات الدولية وأصبحوا بالتالي يراقبون صناعة القرار. فالواقعية مثلا تعتبر في نظر النسويين والنسويات نظرية جنسية [Gender Theory] لأنها قائمة على الجنس الذكري وأسست من قبل الرجال**

---

1 مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، مادة (النسوية)،مرجع سابق،ص.422.

إن النسوية كمشروع نظري في العلاقات الدولية لا تنطلق من نظرة ابستيمولوجية أو أنطولوجية أو معيارية واحدة؛ فهناك العديد من النسخ النظرية في هذا الاتجاه التنظيري لعل أبرزها:

- **النسوية التجريبية**:*Feminism Empirist* وهي لا تعارض استخدام المناهج التجريبية الوضعية التي تتبناها النظريات التفسيرية ويكمن هدفها في المطالبة بصوت النساء المخفي ولعرض أدوارهن المتعددة في المساهمة بالقوى الاقتصادية العالمية وبالتفاعل بين الدول؛
- **وجهة النظر النسوية**:*Feminist Standpoint* وهي تعتقد بأن الناس في مواضع الخضوع الاجتماعي(النساء في العلاقات الدولية) يطورون تصورات مختلفة متنوعة وأكثر دقة حول كيفية عمل وسير العالم وقواعده. ويدعو هذا الاتجاه إلى بناء المعرفة بالارتكاز على الظروف المادية لتجارب النساء التي تعطي صورة أكثر اكتمالا عن العالم؛
- **النسوية مابعد الحداثية**:*Feminism Post-Modernism* وينطلق هذا الاتجاه من فكرة رفض التقسيم "ذكر–أنثى" أو "رجل –امرأة". وبهذا الموقف الأكثر راديكالية في النظرية النسوية، تعبر النسوية عن رفضها لهذا التقسيم كونه مصطنع ويهدف بشكل مقصود إلى تكريس علاقات غير متكافئة وبالتالي الحفاظ على فهم أو تصور ذكري للعالم.

لوصف وتفسير عالم عدواني من الدول ومراقب من طرف الرجال. وعلى هذا الأساس ترى النظرية النسوية أن السياسة العالمية ستكون أقل تنافسية وأقل عنفا إذا تمكنت النساء من الوصول أو السيطرة على مواقع القوة خاصة قوة الدولة المرتبطة بالمعرفة. ولتحقيق هذا الهدف، تواصل هذه النظرية مجهوداتها متبنية مواقف نظرية فلسفية نقدية على غرار ما يسمى النظرية النقدية."[1]

ضمن حقل الدراسات الأمنية، يستخدم أغلب منظري الدراسات النسوية المهتمة بالأمن أنطولوجيا وابستيمولوجيا مغايرة لدراسات الأمن التقليدي. وبالتالي فنبرة الشك عندهم جد قوية اتجاه الادعاءات العقلانية: العلمية، العالمية والموضوعية. وعليه، فأغلب الدارسين النسويين للأمن يتوافقون والجانب النقدي للنقاش الثالث في نظرية العلاقات الدولية. وفي مساءلتهم لدور الدولة باعتبارها مانحا كافيا للأمن، يتبنى أنصار هذه النظرية مقاربة متعددة الأبعاد والمستويات شبيهة ببعض الجهود الساعية لتوسيع مفهوم الأمن التي تم النظر فيها سابقا.[2]

إن الالتزام النسوي بالهدف الانعتاقي والتحريري من أجل إنهاء تبعية المرأة متسق مع التعريف الموسع للأمن الذي يجعل من الفرد المنتمي لبنيات اجتماعية واسعة نقطة البداية. من هذا المنطلق تسعى الدراسات النسوية إلى فهم كيف أن أمن الأفراد والجماعات معرض للخطر من طرف العنف الجسدي والهيكلي على جميع المستويات.[3]

لقد سعت النظرية النسوية في مجال الأمن الدولي إلى بحث كيف تكون الدولة مشاركة في اللاأمن الموجه نحو مواطنيها، كما قامت بطرح استفهامات مهمة حول الطريقة التي جعلتنا في مجموعنا نعتبر الدولة – على الرغم من كل شيء- الحكم النهائي المقرر للأمن والحرية. غير أن المقاربات النسوية لا تقتصر على النساء فقط في تحليل الأمن ولكنها تدمج "النوع" *Genre* من أجل فهم كيف أن بعض المعايير الأنثوية والذكورية

---

1 عمار حجار، "السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط،" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جوان 2002)،ص.33.

2 Ann Tickner, **Gendering World Politics: Issues and Approaches in the Post-Cold War Era** (US: Columbia University Press, 2001),p.48.

3 Ibid

تؤثر في تصور ماهية الأمن،[1] كما يساعد أيضا على توضيح مسألة اعتبار أصوات النساء في أغلب الأحيان غير مشروعة ومسموح بها في مسائل الأمن القومي.[2]

هذا، بالإضافة إلى فحص مختلف المقاربات النسوية للكيفية التي تشرعن بها الدول سلوكياتها في بلوغ الأمن عن طريق النداء لأنواع من "الهيمنة الذكورية" *Hegemonic Masculinity* . وعليه، فالعديد من النسويين مثلهم مثل دارسي الأمن النقدي قد عرفوا الأمن بتوسع بتعبيرات متعددة الأبعاد والمستويات كانخفاض مستوى كل أنواع العنف المتضمن: العنف الجسدي، الهيكلي والإيكولوجي.[3]

2. آراء أنصار ما بعد الحداثة في الأمن الدّولي

تعتبر ما بعد الحداثة مقاربة مميزة في دراسة العلاقات الدولية إذ تركز بالأساس على محاولة تقويض الأسس الابستيمولوجية والأنطولوجية والمنهجية للفكر الإنساني المهيمن الذي تعتبره نتاج "المشروع التنويري" القائم على الفلسفة الوضعية والمناهج التجريبية العقلانية. فمؤيدو ما بعد الحداثة يعربون عن موقف عدائي حيال الادعاء بحقيقة مطلقة أو عالمية، وبالتالي فهم يرفضون فكرة الحقيقة الخارجية المستقلة عن آرائنا واللغة التي نستخدمها للتعبير عن هذه الآراء مطالبين على إثر ذلك بتقويض التمييز التقليدي بين النظرية والممارسة.

وكبناء نظري معقد، تنطلق ما بعد الحداثة من افتراضات أساسية تعتمد على إعادة النظر في مفاهيم الحداثة، التنوير، الحقيقة، العلم، العقل...وفي ذات السياق، فإن "جيم جورج"*Jim George* يعتقد بأن ما بعد الحداثة

> **"تعيد صياغة المسائل والقضايا القاعدية(الأساسية) للإدراك الحداثي، لا بالتركيز على الفاعل ذي السيادة (مثل: الكاتب/الدولة المستقلة) أو الموضوع(مثل: العالم/النص المستقل) بل على الممارسات التاريخية الثقافية واللغوية التي ضمنها يبنى الفاعل والموضوع (النظرية والممارسة والأفعال والقيم)."**[4]

---

1. Alex Macleod, Anne-Marie D’Aoust et David Grondin ,”les études de sécurité ,” Op.cit., p.372.
2. Ann Tickner, Op.cit., p.49.
3. Ibid.,p.62.
4. عمار حجار، مرجع سابق، ص.38.

عموما، تتبنى ما بعد الحداثة نظرة مغايرة لتلك التي يدافع عنها أنصار الاتجاه العقلاني في العلاقات الدولية حيث يرى"ر.ب.ج. والكر"*R.B.J.Walker* أن نظريات العلاقات الدولية تصبح أكثر أهمية حينما ينظر إليها كمظاهر للسياسة العالمية المعاصرة تتطلب تفسيرا مقارنة بالنظر إليها كتفسيرات للسياسة الدولية المعاصرة. ويرى أنصار ما بعد الحداثة أن كل مطالبة بالحقيقة مؤسسة على "الروايات الكبرى" التي بموجبها تصح أو تسقط مطالبات معينة بالحقيقة. وفي هذا الصدد، تُعرَّف ما بعد الحداثة على أنها التشكيك بالروايات الكبرى (1) التي تزعم إمكانية السيطرة على مجمل التحولات والتغيرات الملازمة لأي ظاهرة وفي أي علم، الشيء الذي دفع بالمفكر الفرنسي "ج.ف. ليوتار"*J.F.Lyotard* في كتابه "الوضع ما بعد الحداثي" إلى القول بسقوط النظريات الكبرى بعجزها عن قراءة الواقع الدولي بالإضافة إلى اتسام الأنساق الفكرية التقليدية بالجمود.

والجدير بالذكر، أنه في دراسة العلاقات الدولية فإن أنصار ما بعد الحداثة يلفتون النظر إلى الروابط التي لا تنفصم بين المعرفة والقوة في العلاقات الدولية على صعيدي النظرية والممارسة. كما يرفضون رفضا قاطعا فكرة الحقيقة الكلية لأن الحقيقة حسبهم تبنى عبر اللغة فلا وجود لشيء يسمى الحقيقة في ذاتها. فكما يرى "لاسي"*j. W. Lacey* فإن أفضل استعارة للحقيقة هي النص غير أن

> **"اللغة لا تعكس الحقيقة بل هذه الأخيرة يعاد تشكيلها وإنتاجها بشكل ثابت عبر استعمال اللغة في عملية غير منتهية من التغيير. فالحقائق تنتج عن صراع القوى أو حوارات القوى الحساسة في هذه العملية من إعادة البناء."**(2)

وباستخدامها لعقيدة "التناص" *Intertextuality* – الذي يرمز للعلاقة التي يملكها كل نص مع كل نص آخر، فكل النصوص لها معان متعددة وبالتالي لا وجود لنص له معنى ملازم ملموس، إذ المعنى يتطور عبر التفاعل بين القارئ والنص وعليه فالمعنى يخلق بفضل القارئ أثناء قراءته النص– فإن ما بعد الحداثة ترى ضرورة تضمين الخطاب حول العلاقات الدولية أصواتا كثيرة ومتعددة موظفة مدلولات محددة كالتهميش، النسيان، السكوت...(3) كما لا تركز على الفاعل ذي السيادة كالدولة مثلا، بل على الممارسات التاريخية والثقافية التي

---

1 مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، مادة (ما بعد الحداثة)،مرجع سابق،ص.354.

2 Renate Kenter,'' The Art of the possible: The scenario method and the third debate in international relations theory,'' Op.cit.

3 عمار حجار، مرجع سابق، ص.38.

ويعتبر الفرنسي "جاك دريدا" من الفلاسفة الأكثر تطويرا وإثراء لعقيدة "التناص" والمناهج التفكيكية والمقاربات اللغوية في العلوم الاجتماعية.

يبنى ضمنها الفاعل وهذا ما يمكن أن يفسر لنا تصورها الداعي إلى اعتبار الدولة فاعل أساسي إلى جانب فواعل أخرى على خلفية أن الدولة قد فرضت قيودا على الأفراد لاعتبارات أنها حاولت توحيد مجتمعها السياسي بالإكراه والقهر في تجاهل للخصوصيات.

1.2. أمن ما بعد الحداثة: الخطاب الأمني كبعد جديد في التحليل.

لقد قدمت دراسات ما بعد الحداثة وأبحاثها مدخلا جديدا في دراسة الأمن الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، إذ يعتبرون الخطاب – أي كيفية حديث الناس عن السياسة العالمية والأمن الدولي– عاملا مؤثرا في كيفية تصرف الدول وسلوكياتها وبالتالي فالدراسات الأمنية ما هي إلا دراسات مقارنة لخطابات أمنية متباينة.

لقد تأسست جل النظريات الما بعد وضعية انطلاقا من نقدها للأسس المعرفية المكونة لصلب نظريات المنظار العقلاني، ولم تكن نظرية ما بعد الحداثة استثناء في هذا المجال؛ إذ يرى "جون ميرشايمر" *John Mersheimer* أنه في حين يرى الواقعيون إمكانية وجود عالم ثابت يمكن معرفته، فإن أنصار ما بعد الحداثة

> **"يرون إمكان وجود تفسيرات لا نهائية للعالم الذي يحيط بهم...لا توجد ثوابت ولا معان ثابتة، ولا أراض آمنة، ولا أسرار عميقة ولا بنى نهائية أو حدود للتاريخ...لا يوجد إلا التفسير...و التاريخ نفسه يفهم على أنه سلسلة من التفسيرات المفروضة على تفسيرات– ما من واحد منها أساسي وجميعها اعتباطية."[1]**

من منطلق هذا الاختلاف، يرى العديد من أنصار ما بعد الحداثة وعلى رأسهم "ريتشارد آشلي" *RICHARD ASHLEY* أن الواقعية في حد ذاتها تمثل إحدى المشاكل الأساسية لانعدام الأمن العالمي بسبب خطابها المفعم بالقوة والمشجع على المنافسة الأمنية، فقد كتب في دراسته الموسومة بـ "بؤس الواقعية الجديدة" يقول:

> **"إن الواقعية الجديدة كنظرية وضعية تتعامل مع بنية النظام الدولي كقانون طبيعي ترهن التنوع الزماني والمكاني وتجرد التفاعلات السياسية من إمكانية القدرة على التغيير، إنها ايديولوجية توجه مشروعا شموليا لأطراف العالم وأجزائه."[2]**

---

1 جون بيليس،"الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة،" مرجع سابق،ص.437.

Paul R. Viott , Mark V. Kauppi,Op.cit.,pp.19-20. 2

وبهذا تكون الواقعية عقبة أمام إرساء معالم نظام دولي آمن وعادل يحفظ السلم ويعززه. وباعتمادها على متغيرة "القوة" في التحليل، فإن "جون فاسكيز"John Vasquez يرى بالمثل أن:

"سياسة القوة هي صورة للعالم الذي يشجع السلوك الذي يأتي بالحرب. وبهذا المعنى فإن محاولة موازنة القوة هي بحد ذاتها جزء من السلوك نفسه الذي يؤدي إلى الحرب[...]كما أن التحالفات لا تنتج السلام بل تؤدي إلى الحرب."[1]

وفي ذات السياق، فإن الفكر ما بعد الحداثي للدراسات الأمنية يرى ضرورة الدعوة إلى "خطاب اجتماعي" يؤكد على السلم والأمن والمعايير الجماعية وكذا التعاون عوضا عن الخطاب الواقعي المكرس للصراع والتنافس. وهي المهمة التي يرى ما بعد الحداثيون أنها ممكنة إذا أدى الساسة والأكاديميين والجماعات المعرفية دورها في عملية إعادة صياغة اللغة والخطاب عن السياسة الدولية و بعث خطاب بديل يركز على نشر المثل العليا للجماعات.[2]

وعليه، يتبدى أن الخطاب الأمني ما بعد الحداثي ذو بعد معياري، إذ يركز على أهمية القيم المعيارية في التأسيس لخطاب عالمي مهيمن يحاول إيجاد بيئة دولية أكثر أمنا استنادا إلى خطاب تعاوني على عكس الخطاب الواقعي الذي شُيد على رؤية صلبة وأكثر انغلاقا غير فاسحة المجال لتفسيرات ونهوج جديدة إزاء الأمن الدولي. وبالتالي، فقد دفعت وجهت النظر تلك أنصار ما بعد الحداثة إلى محاولة إعادة تصور الأمن الشامل بالبحث في مسائل جديدة تم تجاهلها في النهوج التقليدية لدراسة الأمن الدولي.

---

1 جون بيليس،"الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة،" مرجع سابق،ص.436.

2 المرجع السابق،ص.438.

وتجدر الإشارة إلى أن الفكر الأمني ما بعد الحداثي قد ارتبط أيضا بالتفكير حول السّيادة والهوية، ساعيا إلى خلق علاقة بينية واسعة بين مفاهيم الأمن ،السّيادة والهوية داخل الخطاب الأمني للمقاربات التقليدية. فالارتباط بين الهوية والأمن والدولة يقع في كنه التأويلات المابعد حداثية للأمن؛ فخطاب الخطر و التهديد على سبيل المثال أصبح شرطا لبقاء الدولة في النظام العالمي.

الخاتمة:

تؤدي الألفاظ والمفاهيم في العلاقات الدولية دورا مهما في تحديد الطريقة التي ينظر بها كل من الأكاديميين وصانعي القرار للعالم واتخاذ القرارات المتعلقة بمسائل على درجة عالية من الأهمية. لذا فقد كانت الدراسات الأمنية واحدة من بين الحقول الفكرية الأكثر زخما، إذ عرفت حوارا منظوراتيا حول مفهوم الأمن وما مدى إمكانية تنقيحه أو إعادة صياغته ليتماشى والمتغيرات الجديدة غداة الحرب الباردة.

من هذا المنطلق، فقد أخذ مفهوم الأمن مسارات عدة انطلاقا من الدراسات التقليدية التي استندت بشكل أساسي على المنظار الواقعي في محاولة تفسير الظاهرة الأمنية، أين هيمنت منظومة مفاهيمية متكاملة تركز على الاعتبارات الخاصة بـ "الأمن الوطني" أو أمن الدولة القومية دون غيرها. حيث نُظر للدولة على أنها وحدة التحليل الأساسية ومحور أي سياسة أمنية، و أن الأولوية هي لتحقيق أمنها في مواجهة أي تهديدات عسكرية خارجية. بيد أنه مع بداية التسعينيات من القرن الماضي بدأت الدراسات الأمنية تتطور على قاعدة التساؤل حول إمكانية توسيع وتعميق مفهوم الأمن؛ توسيعه ليضم تهديدات عدا التهديد العسكري/الدَّولتي، وتعميق مرجعيته إلى وحدات أخرى غير الدولة. وبهذا فقد دخلت الدراسات الأمنية الواقعية في محاولة لتنقيح مفهومها عن الأمن مع الأخذ بعين الاعتبار كما يرى "والت" ضرورة الحفاظ على الانسجام والتناسق الفكري والعملي للمنظار الواقعي والدراسات الأمنية باعتباره يمثل الانشغال الابستيمولوجي الثابت الذي يجب أن يأطر مثل هذه العملية. كما رأت "هلغا هفتندورن" أن المطالبة بإعادة تعريف مكونات الأمن الوطني تعود إلى أن التصورات والمؤسسات الحاكمة للعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب أصبحت غير قابلة للتعامل مع الحقائق الجديدة للبيئة الأمنية. لذا فقد جرت محاولات إلى ابتكار مفهوم بديل للأمن يحافظ على الاستبصارات القيمة للمنظار الواقعي من جهة ويتعدى حدود تمركزه على الذات وحصره للتهديدات في الخارجية منها من جهة ثانية.

أما النظرية اللبرالية وإن تعددت تنويعاتها، فقد ركزت على الدور الهام الذي تؤديه المؤسسات الدولية في تحقيق التعاون والاستقرار. وعلى عكس الواقعيين الذين ركزوا على القراءة الجغرافية/العسكرية لمفهوم الأمن، فقد عمد أنصار التيار الليبرالي إلى تعريفه من منطلقات أوسع مؤكدين أهمية قضايا الثروة و الرفاه والبيئة. كما أكد منظرو الليبرالية البنيوية على أهمية المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني وهو ما عرف بنظرية "السلام الديمقراطي".

هذا وقد جاء الانتقاد الأهم لهذه التصورات الأمنية من خارج المنظار العقلاني، حيث شهدت فترة التسعينيات من القرن الماضي تنامي لعدد من المقاربات النظرية البديلة – النظريات التكوينية – التي انبثقت عن النزعة الفلسفية ما بعد الوضعية. و قد جاءت تصوراتها الأمنية أكثر اتساعا و عمقا بتركيزها على البعد الاجتماعي والمعياري في دراسة الأمن الدولي؛ إذ اهتمت النظرية النقدية على مفهوم الأمن الانساني معتبرة الفرد هو الوحدة المرجعية للأمن وليست شيئا مجردا كالدولة. كما اعتبرت الأمن الانساني التجسيد الفعلي لمفهومها عن الانعتاق و التحرير، لذا فقد جادل "كين بوث" وآخرون بضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل كل ما من شأنه أن يحد من انعتاق الانسان وحريته. وبهذا يكون المفهوم النقدي عن الأمن شاملا وأكثر عمقا لكونه يتشكل من تهديدات شاملة تتطلب استجابات شاملة بالمثل وغير مقتصرة حصريا على الدولة.

ومن جهتها، اهتمت النظرية البنائية بالبناء الاجتماعي للأمن وعدته بناء سياسيا تكون الأسبقية للتفاعل الاجتماعي، الهوية، القواعد والمعايير. وعليه فكل من الأمن والتهديدات ليسا موضوعيين وثابتين ولكنهما يبنيان اجتماعيا. كما ركزت مدرسة كوبنهاجن على أهمية كل من الهوية وفعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية؛ فقد اعتبر "أول وايفر" الأمن المجتمعي المفهوم النظري الأكثر انسجاما وتوافقا لتحليل الرهانات الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة. بالإضافة إلى مفهوم "الأمننة" الذي يعتبر الأمن كممارسة خطابية. وفي ذات السياق اهتم أنصار ما بعد الحداثة بمفهوم الخطاب واعتبروه عاملا مؤثرا في كيفية تصرف الدول داعين إلى ضرورة تبني خطاب اجتماعي يؤكد على السلم و المعايير الجماعية. أما النظرية النسوية فقد رأت في "النوع"genre أداة لفهم كيفية أن بعض المعايير الأنثوية والذكورية تؤثر في تصور ماهية الأمن.

من خلال هذا المسح لمختلف الإسهامات النظرية في دراسة الأمن الدولي والتطور الذي شهده مفهوم الأمن عبر فترة زمنية معتبرة، يتضح لنا أن ميدان الدراسات الأمنية وبالمثل نظرية العلاقات الدولية قد ولجا عصر اللايقين، ما جعل معظم الباحثين في هذا الفرع من فروع المعرفة يدركون حقيقة أن مفهوم الأمن ليس مسألة منعزلة وأكاديمية بحتة تخضع للتحولات الابستيمولوجية، ولكنها مسألة سياسية أيضا مرتبطة بالخطاب السياسي المعاصر للدولة، بالسيادة، بالجماعة وبالهوية. وعليه، فتوسيع أو إعادة صياغة مفهوم الأمن ليس عملا معرفيا بريئا، ولكنه يتبدى أكثر كخطوة سياسية لتحقيق أغراض معينة.

قائمة المراجع

أولا: فئة الكتب:

باللغة العربية:

1. جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، **<u>النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية</u>**، تر. وليد عبد الحي. الكويت: كاظمة للنشر والترجمة و التوزيع، 1985.
2. تيموثي دن، "الليبرالية" في جون بيليس وستيف سميث (محرران)، **<u>عولمة السياسة العالمية</u>**، تر. مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث.
3. تيموثي دن، "الواقعية،" في جون بيليس وستيف سميث (محرران)، **<u>عولمة السياسة العالمية</u>**، تر. مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث.
4. جوزيف س. ناي و روبرت و. كيوهان، "القوة والاعتماد المتبادل المركب،" في فرانك ج. لتشنر و جون بولي (محرران)، **<u>العولمة: الإنقاذ أم الطوفان</u>** ، تر. فاضل جتكر .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004.
5. جون بيليس،"الأمن الدولي في حقبة مابعد الحرب الباردة،" في جون بيليس وستيف سميث (محرران)، **<u>عولمة السياسة العالمية</u>**، تر. مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث.
6. غراهام إيفانس وجيفري نوينهام، **<u>قاموس بنغوين للعلاقات الدولية</u>**، تر. مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 1997.
7. مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، **<u>المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية</u>** ، تر. مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008.

باللغة الأجنبية:

8. Alex Macleod, ‘‘Néoréalisme,’’ **In** Alex Macleod et Dan O’ Meara (éd.), **<u>Théories des Relations Internationales : contestations et résistances</u>**, Québec: Athéna Editions,2007.
9. Alex macleod,’’ Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique,’’ **In** Alex Macleod (éd.), **<u>Approches Critiques de La Sécurité :Une Perspective Canadienne ,</u>**paris :l’harmattan ,2005.
10. Alex Macleod, Anne-Marie D’Aoust et David Grondin,’’ les études de sécurité,’’ **In** Alex Macleod et Dan O’ Meara (éd.), **<u>Théories des Relations Internationales : contestations et résistances</u>**, Québec: Athéna Editions, 2007.

11. Alex Macleod et Dan O'Meara,"Qu'est-ce qu'une théorie des relations internationals?" **In** Alex Macleod et Dan O' Meara (éd.), **Théories des Relations Internationales : contestations et résistances**, Québec: Athéna Editions,2007.

12. Amitav Acharya ,"The periphery as the core: The third world and security studies," **In** Keith Krause and Michael C. Williams (ed.), **Critical Security Studies :Concepts and Cases** , UK: UCL Press, 1997.

13. Andrew Lawrence, "Imperial Peace or Imperial Method? Skeptical Inquiries into Ambiguous Evidence for the Democratic Peace," **In** Richard Ned Lebow and Mark Irving Lichbach (ed.) **Theory and Evidence in Comparative Politics and International Relations**. New York: Palgrave Macmillan, 2007),p.211.

14. Ann Tickner, **Gendering World Politics: Issues and Approaches in the Post-Cold War Era** .US: Columbia University Press, 2001.

15. Barry buzan,"security, the state, the new world order, and beyond, " **In** Ronnie D. Lipschutz (ed.), **On Security** New York: Colombia University Press, 1998.

16. Barry Buzan and Ole Waever , **Regions and Powers: The Structure of International Security** .Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

17. Bill Mcsweeney, **Security, Identity and Interests : A sociology of international relations**, United Kingdom : Cambridge University press, 2004.

18. Catherine Voyer-Leger,"La Théorie Critique :L'héritage de L'école de Francfort, " **In** Alex Macleod et Dan O' Meara (éd.), **Théories des Relations Internationales : contestations et résistances**, Québec: Athéna Editions,2007.

19. Charles Philippe David, **la guerre et la paix** ,Paris: presse de science politique, 2000.

20. Charles Philipe David et Jean Jacque-Roche, **Théories de la sécurité : définitions, approaches et concept de la sécurité internationale** .Paris : édition Montchrestien, 2002.

21. Cornelia Navari ,"Liberalism, **In** Paul D. Williams (ed.), **Security Studies :An Introduction**, New York : Routledge,2008.

22. Dario Battistella, **Théories des Relations Internationales**, 2nd éd, Paris : Presses de sciences po, 2006.

23. Emanuel Adler and Michael Barnett," A framework for the study of security communities," "**In** Richard Little and Michael Smith (ed.), **Perspectives on World Politics**. 3rd ed. New York: Routledge, 2006.

24. Hans Reiss (ed.), **Kant's Political Writings** .Cambridge: Cambridge university press, 1990.

25. Hélène VIAU, **La (Re) conceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste et critique ; quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale** ,Montréal : Centre d'études des sciences politiques et étrangères de sécurité, 2000 .

26. James S. Rosenau , Mary Durfee, **<u>Thinking Theory Thoroughly: Coherent Approaches to an Incoherent World</u>**, 2nd ed. Colorado: West View press, 2000.

27. Jessica Tuchman Mathews, ''Redefining Security,'' **In** Williams Clinton Olson and James R. Lee(ed.) **<u>The Theory and Practice of International Relations</u>**, 9th ed. Washington D.C. :Prince-hall International Inc,1996.

28. John MacMillan, 'Liberal Internationalism'' **In** Martin Griffiths (ed.), **<u>International Relations Theory For The Twenty-First Century: An Introduction</u>** . New York: Routledge,2007.

29. Keith Krause and Michael C. Williams, "From strategy to security: foundations of critical security studies" **In** Keith Krause and Michael C. Williams (ed.), **<u>Critical Security Studies : Concepts and Cases</u>** , UK: UCL Press, 1997.

30. Ken Booth, "Security and self reflections of a fallen realist," **In** Keith Krause and Michael C. Williams (ed.), **<u>Critical Security Studies :Concepts and Cases</u>** , UK: UCL Press, 1997.

31. Ken Booth, **<u>Theory of World Security</u>** ,UK: Cambridge University Press, 2007.

32. Matt Mcdonald ,"Constructivism," **In** Paul D. Williams (ed.), **<u>Security Studies :An Introduction</u>**, New York : Routledge,2008.

33. Mohammed Ayoub ,"Defining security: A subaltern realist perspective," **In** Keith Krause and Michael C. Williams (ed.), **<u>Critical Security Studies : Concepts and Cases</u>** , UK: UCL Press, 1997.

34. Ole Waever,"Securitization and Desecuritization," **In** Ronnie D. Lipschutz (ed.), **<u>On Security</u>** New York : Colombia University Press,1998.

35. Paul D .Williams ," Security Studies : An Introduction," **In** Paul D. Williams (ed.), **<u>Security Studies :An Introduction</u>**, New York : Routledge,2008.

36. Paul R. Viott , Mark V. Kauppi, **<u>International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond</u>**,3rd ed. London : Allyn Bacon, 1999.

37. Peter Sutch, Juanita Elias, **<u>International Relations: The Basics</u>** .New York: Routledge, 2007.

38. Pinar Bilgin ," Critical Theory," **In** Paul D. Williams (ed.), **<u>Security Studies :An Introduction</u>**, New York : Routledge,2008.

39. Raymond Aron, **<u>leçon sur l'histoire: cours des collèges de France</u>**. Paris : édition de falaise , 1989.

40. Richard Devetak , " Critical Theory," **In** Scott Burchill et al.,(eds.), **<u>Theories of International Relations</u>**.3rd ed.(New York : Palgrave Macmillan,2005)

41. Robert W. Cox, "Social forces, states and world order: beyond international relations theory, "**In** Richard Little and Michael Smith (ed.), **<u>Perspectives on World Politics</u>**. 3rd ed. New York: Routledge, 2006.

42. Ronnie D. Lipschutz,"on security," **In** Ronnie D. Lipschutz (ed.), **<u>On Security</u>** New York : Colombia University Press,1998.

43. Stephane Roussel et Dan O'Meara ,''le Liberalism classique :une constellation de théories, '' **In** Alex Macleod et Dan O' Meara (éd.), **Théories des Relations Internationales : contestations et résistances** , Québec : Athéna Editions,2007.

44. Stuart Croft,''What future for security studies? ,''**In** Paul D. Williams (ed.), **Security Studies :An Introduction**, New York : Routledge,2008.

ثانيا :فئة الدّوريات:

▪ باللغة العربية:

45. أحمد علي سالم، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟،"**المجلة العربية للعلوم السياسية** 20 (خريف 2008):119-136.

46. سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)،"**المجلة العربية للعلوم السياسية** 19 (صيف 2008): 9-30.

47. الطيب البكوش، "الترابط بين الأمن الانساني وحقوق الانسان،" **المجلة العربية لحقوق الإنسان** 10(جوان 2003):164-172.

48. مازن غرايبية،"العولمة وسيادة الدولة الوطنية،" في: **الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة** (من أعمال الملتقى الدولي: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام،2004)،ص ص.

▪ باللغة الأجنبية:

49. Alex Macleod, Isabelle Masson et David Morin,'' Identité nationale, sécurité et la théorie des relations internationales,'' **Études internationales** 1(mars 2004) :

50. Amitav Acharya ,''Human Security :East versus West,'' **International Journal** 3(summer 2001):

51. Barry Buzan, ''New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century, '' **International Affairs** 3(1991):

52. Barry Buzan, ''Rethinking Security after the Cold War,'' **Cooperation and Conflict** 1(1997):5-28.

53. C.A.S.E. Collective,'' Critical Approaches to Security in Europe: A Networked Manifesto,'' **Security Dialogue** 4(Desember 2006):443-487.

54. Helga Haftndorn, "The security puzzle: Theory-building and discipline building in international security, "**International Studies Quarterly** 1(March 1991) :3-17.

55. Joseph S. Nye Jr. And Sean M. Lynn-Jones, ''International Security Studies : A report of a conference on the state of the field, ''**International Security** 4 (Spring 1988) :5-27.

56. Keith Krause and Michael C. Williams ,''Broadening the agenda of security studies :politics and methods,'' **Mershon International Studies Review**, 2(October 1996) :229-254.

57. Keith Krause, "Critical Theory and Security Studies: The Research Program of Critical Security Studies," **Cooperation and Conflict** 3(1998),pp.

58. Kenneth Waltz," The emerging structure of international politics," **International Security** 2 (automne 1993) :

59. Lawrence Freedman, ''International Security :Changing targets, ''**Foreign Policy** 110(Spring 1998): 48-63.

60. Michael C. Williams,"Hobbes and international relations: a reconsiderations ," **International Organization** 2 (Spring, 1996) :213-236.

61. Nilüfer KARACASULU and Elif UZGÖREN," Explaining Social Constructivist Contributions to Security Studies," **PERCEPTIONS** (Summer-Autumn 2007):

62. Shibashis Chatterjee ,"Neo-realism, Neo-liberalism and security," **International Studies** 125(2003):125-144.

63. Stefano Guzzini, "The Concept of Power: A Constructivist Analysis", **Millenium, Journal of International Studies**, 3(2005):

64. Stephen M. Walt, "The Renaissance of security studies, "**International Studies Quarterly** 2 (Jun,1991) :211-239.

65. Thierry Balzacq,''Qu'est ce que la sécurité nationale ?.'' **La revue international et stratégique** 52 (Hiver 2003-2004) : 33-50.

ثالثا: فئة المقالات المنشورة على شبكة الأنترنت:

66. أندري مورافشيك، " الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي-بنيوي، "تر. عادل زقاغ. متوفر على الرابط الآتي: http://www.geocities.com/adelzeggagh/morav.html

67. بلال غريب، "النظرية النقدية الجتماعية لروبرت كوكس،" متوفر على الرابط التالي:
www.

68. تاكايوكي ياماموررا ،"مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية،" تر. عادل زقاغ. متوفر على الرابط التالي: http://iraq.great-forum.com/montada-f5/topic-t232.htm

69. ستيفن م. والت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة،" تر. عادل زقاغ وزيدان زياني.

متوفر على الرابط التالي: http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

70. Andrew Moravcsik ,"Liberal International Relations Theory: A Social Scientific Assessment," Published by the Weatherhead Center for International Affairs, Harvard University, Paper No. 01-02, April 2001. Available at : http://www.wcfia.harvard.edu/node/623
71. Ayse Ceyhan, "Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres,"Cultures et Conflits 31-32 (Automne-Hiver 1998), Available at : http://www.conflits.org/index541.html.
72. Giovanni Arcudi, "La sécurité entre permanence et changement," Institut Universitaire de Hautes Etudes Internationales, Genève. Available at: http://www.cairn.info/publications-de-Arcudi-Giovanni--30998.htm
73. Helena Carrapiço," Chasing Mirages? Reflections on concepts of security through the study of the securitization of organized crime," International Studies Association (San Francisco: March 2008), Available at: http://convention3.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/2/5/1/7/4/p251741_index.html
74. Helene Viau, "La Théorie Critique et le Concept de Sécurité en Relations Internationales," Available at: www.er.upama/nobel/ccpes/note8.htm
75. Jeffrey T .Checkel,"Constructivist Approaches to European Integration," Center for European Studies, Working paper n°06,February 2006.p.22. Available at: www.arena.uio.no
76. Marianne Stone, "Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis ,"Security Discussion Paper Series1(Columbia University: School of International and Public Affairs, Spring 2009). Available at: http://geest.msh-paris.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3.pdf
77. Mark Busser , "The evolution of security :Revisiting the human nature debate in international relations," YCISS working paper, 40 (august 2006).available at : http://www.yorku.ca/yciss/publications/documents/WP40-Busser.pdf.
78. Mark Neufeld, "The reflexif turn and international relations theory," CISS working paper 4 (January 1998). Available at : http://www.yorku.ca/yciss/publications/WP04-Neufeld.pdf
79. Reinhard Meyers, "Contemporary developments in international relations theory," available at : http://www.unimenster.de/Politikwissenschaft/Doppeldiplom/docs/ IRtheoryRM .pdf
80. Renate Kenter,'' Tha Art of the possible: The scenario method and the third debate in international relations theory'' (A Master Thesis in International Relations ,University of Amesterdam,1998). available at : http://www.deruijter.net/artikelen_cases/pdf/kenter.pdf

81. Rita Taureck,'' Securitization theory and securitization studies,'' Journal of International Relations and Development 9 (2006) : Available at : http://dx.doi.org/10.1057/palgrave.jird.1800072

82. Sean M. Lynn-Jones, ''International security studies after the cold war : An agenda for the future,'' CSIA discussion paper 91-11, (December 1991), available at : http://www. belfercenter.ksg.harvard.edu /files/disc_paper_91_11.pdf

83. Thierry Balzacq,''La Sécurité : Définitions, Secteurs et Niveaux d'analyse,'' Available at : http://popups.ulg.ac.be/federalisme/document.php?id=216

رابعا: متفرقات:

84. العايب أحسن، "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006" (رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جانفي 2008.

85. حسن عبد الله جوهر، "المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة في تفسير ظواهر التعاون الدولي: دراسة نقدية مقارنة بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة الليبرالية المؤسسية،" ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول حول موضوع: علم السياسة: حالة الحقل(القاهرة: جامعة القاهرة، ديسمبر 1995) .

86. عبد الناصر الدين جندلي ، "انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية"(رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة،2005).

87. عمار حجار، "السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط،" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، جوان 2002).

فهـرس المـوضـوعـات

الفصل الثالث: